الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي
جامعة الجزائر
كلية الحقوق والعلوم الادارية
بن عكنون

الدولة الفلسطينية المستقلة
في ضوء
القانون الدولي العام

بحث مقدم من الطالب : **عمر عرفات الخواجه**

لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية

باشراف الدكتور :
حامد أيوب

لجنة المناقشة :

د/ ....

د/ ....

د/ ....

السنة الدراسية 1989 /1990

الإهــداء

---**---

الــى

الشهــداء الذين زكوا بدمائهم الطاهرة أرض فلسطــين..

الــى

الذين بحجارتهم يرسمون معالم الدولة الفلسطينية المستقلة ومازالوا

والــى

الذين يرفعون راية الجهاد من أجل تحرير فلسطين ، كل فلسطــين

الى والدتــي و والــدي

أهــدي ثمــرة جهــدي ..

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

يشرفني أن اتقدم بعظيم شكري وتقديري للأستاذ الفاضل ، الدكتور **حامد أيوب** الذي شرفني باشرافه على انجاز هذا البحث ، والذي منحني الكثير من وقته ، في تقديم الملاحظات والارشادات التي أفادتني طوال فترة اعداد البحث :

كما أتقدم بالشكر الى كل من أسدى لي خدماته مساهما في تقديم **النصح** والمشورة ، ولكافة الأساتذة والزملاء في معهد الحقوق والعلوم الادارية بجامعة الجزائر بابن عكنون .

وأتقدم بخالص شكري وتقديري الى الأساتذة أعضاء اللجنة الذين سيتفضلون بمناقشة هذا البحث .

الفهرس

الباب الأول

الباب الثاني

المقدمة :

ان قضية فلسطين هي قضية حق او عدل، ومع ذلك اختلفت فيها و جهات النظر و عجزت عن ايجاد حل لها دول العالم ، ممثلة في المنظمة الدولية ، كما عجزت الدول الكبرى فرادى ومجتمعة بحكم موازين القوى و تأثيراتها على ان تجد او تلتمس الحل العملي الفعال و السريع لمثل هذه القضية ، التي شغلت الأسرة الدولية .

وبحكم تطور الوضع الفلسطيني و العربي و الدولي ، كان علي ، ان اجيب من خلال مبحثي هذا ، على السوءال التالي ، هل القضية الفلسطينية " قضية الدولة" أم " دولة القضية"، كما يقول محمد الصقر ، و بمعنى آخر هل فلسطين ، قضية ام مشكلة ؟ كما يقول كلو فيس مقصود .

وشتان ما بين المفهومين، فقضية الدولة مطاطة ، وحدودها خاضعة للتغيير حسب حجم قوى الضغط على طاولة المفاوضات ، اما دولة القضية ، فمعروفة ، هي دولة الوطن الفلسطيني ، التي ينص عليها الميثاق الوطني الفلسطيني بحدودها الطبيعية في عهد الانتداب البريطاني والتي تمتد من النهر الى البحر " نهر الاردن" و " البحر المتوسط" .

و قضية الدولة ، فانها تترك تحديد مكوناتها ومقوماتها لقوى التفاوض ، أما دولة القضية فحدودها مرسومة ليس على الارض فقط، بل في قلب كل فلسطيني .

ولكن المفهومين " دولة القضية و قضية الدولة " يمكن ان يقتربا الى حد ما ، اذا كان واضحا ان قضية الدولة ليست الا مرحلة تكتيكية نحو دولة القضية ، و اذا كان واضحا ان هدف الطرف الاخر " اسرائيل" هو الحصول على حل على اعتراف شرعي لاحتلاله لفلسطين.

وهنا تبدو صعوبة الموضوع و التي تتمثل في ماذا يقصد بالدولة الفلسطينية هل هي الدولة الفلسطينية الواحدة الموحدة ، ام الدولة الفلسطينية التي جاء البعض عليها عبر قرار التقسيم ؟ ام عن . دولة فلسطينية متحدة مع الاردن ، ام عن دولة فلسطينية تضم كل فلسطين بعد تحريرها .

وهذا ماسأتنوله خلال البحث لان كل طرف من اطراف الصراع له تصور معين بخصوص تلك القضيـــة .

ويعود سبب اختياري لموضوع يخص القضية الفلسطينية ، هو كوني مواطن فلسطيني، وبالتالي أرى بأنه من واجبي البحث في تلك القضية ، كما و انني اعتبر البحث فيها جزءا لا يتجزء من النضال الفلسطيني والذي يجب على كل فلسطيني ان يناضل اينما كان من اجل خدمة قضيته الأم .

و تبدو أهمية الموضوع في ان المجتمع الدولي و منظمة التحرير عموما قد بدأوا ينظرون على ان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على ارض فلسطين هي الحل المقبول للجميع كأمر واقع فالى أي مفهوم ينظرون هل هي دولة كل فلسطين أم في الضفة الغربية و قطاع غزة كدولة على جزء من فلسطين .

ثم نرى هل ان قيام دولة فلسطينية على جزء من فلسطين يمكن ان تكون أقصى طموحات الشعب الفلسطيني ، ام هي خطوة على طريق التحرير الشامل ، هذا ما سأحاول الاجابة عنه من خلال بحثي .

وبالنسبة للمنهجية المتبعة في هذا البحث فقد توخيت أسلوب السرد التاريخي للأحداث "وهو الامر الذي يتفق و عنوان البحث " و تحليلها و فقا لقواعد و مبادىء القانون الدولي المعاصر على الخصوص ، ومدى شرعيتة تلك الاحداث مع مبادىء القانون الدولي ، و تجدر الاشارة الى ان دراستنا هي دراسة قانونية سياسية ، حاولت ربطها بالقانون الدولي العام منذ ان دخل اسم فلسطين في ملفات المجتمع الدولي في فترة الحرب العالمية الاولى .

وقد قسمت بحثي هذا الى بابين و فصل تمهيدي ، وتناولت في الفصل التمهيدي ، بسيادة على فلسطين عبر العصور ، وحق الشعب الفلسطيني في ملكيته للأقليم الفلسطيني ، منذ ما قبل الميلاد ، و التي لم ينقطع عنها حتى الأن ، و الحركة الصهيونية و نشأتها و اجهزتها الاستعمارية في استيطان فلسطين ، ودورها في الهجرة اليهودية من خلال تلك الأجهزة و المقاومة العربية لها .

و في الباب الاول تناولت الوضع القانوني للشعب الفلسطيني في القانون الدولي وتحدثت في الفصل الاول منه عن التطورات التي صاحبت فلسطين قبل قيام الكيان الصهيوني في موقف بريطانيا من الوضع في فلسطين ، وتطرقت الى معاهدة الدفاع العربي البريطاني " الاوروبي " وما تخللها من مراسلات (حسين / مكماهون) ووعود بريطانيا باستقلال فلسطين وما واكبها من غدر و نقض للعهود التي تمثلت في معاهدة سايكس بيكو ووعد بلفور ، وهذا في المبحث الاول .

و تناولت في المبحث الثاني عن موقف عصبة الامم والامم المتحدة من الوضع في فلسطين من خلال صك الانتداب و المادة " 22 " من عهد العصبة ، و قرار التقسيم و اعلان قيام الدولة الصهيونية .

و في الفصل الثاني تناولت الوضع القانوني للشعب الفلسطيني بعد قيام الكيان الصهيوني و قبل الاعتراف له بتقرير المصير في المبحث الاول ، و الوضع الفلسطيني بعد الاعتراف له في تقرير المصير وبممثله الشرعي و الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية و التطورات التي صحبت الاعتراف بها من قبل المنظمة الدولية و المجتمع الدولي في المبحث الثاني .

و في الباب الثاني تناولت الاسس القانونية للدولة الفلسطينية ، في عهد الانتداب و في قرار التقسيم و في ضوء حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، و الموقف الفلسطيني من فكرة الدولة قبل عا 1974 ، و تطور الفكر السياسي الفلسطيني بعد عام 1974 و مشروعات الدولـــة الفلسطينية ، هذا في الفصل الاول .

وفي الفصل الثاني تناولت موقف المجتمع الدولي لفكرة الدولة الفلسطينية المستقلة و عرضت للمواقف المؤيدة و المعارضة لهذه الدولة كل في مبحث ، و في ختام البحث خلصت الى بعض التوصيات و الاقتراحات بخصوص هذا الموضوع .

الفصل التمهيدي

المبحث الاول :

السيادة على فلسطين عبر العصور

فلسطين ، هي ذلك الجزء من الوطن العربي و التي يحدها البحر الابيض المتوسط من الغرب و سوريا و نهر الاردن من الشرق ، و لبنان من الشمال ، و البحر الاحمر و شبه جزيرة سيناء من الجنوب و الجنوب الغربي . و تبلغ مساحتها حوالي 27024 كلم مربع (1)، وهي جزء من بلاد الشام و كثيرا ماكانت تسمى بسوريا الجنوبية لتميزها عن فنيقيا و التي تشكل امتدادا طبيعيا لها (2) .

و قد امتزج بفلسطين الحضارات القديمة ، و خاصة حضارة بلاد الرافدين و الحضارة المصرية القديمة وكونت حضارة جديدة تمتاز بتفاعل تلك الحضارات ، كما تمتاز بخصوبة الارض واعتدال المناخ و الموقع المتوسط (3) .

كل ذلك ادى الى وجود عدد من العائلات البشرية التي استقرت فيها و تركت بعض التقاليد الحضارية التي تنتمي لتلك العائلات . ففي اوائل الالف الثالث قبل الميلاد تعرضت فلسطين لموجة عربية سامية كبيرة ، وهما الكنعنيون الذين سكنوا في البقاع و السهول الساحلية (4) وهناك من يرجح ان الكنعانيون كانوا يقيمون في الخليج العربي قبل نزوحهم الى فلسطين وبلاد الشام ، و نسبة لهوءلاء كانت فلسطين تعرف (بأرض كنعان) وهو اقدم اسم كانت تعرف به و بقيت السيادة للكنعانيين لحوالي 1500 سنة قبل الميلاد . (5)

و في عام 1200 قبل الميلاد خرجت بعض القبائل الاتية من جزر بحر ايجه (كريت) التي

---

(1) الحكم دروزه ملف القضية الفلسطينية و الصراع العربي الاسرائيلي ص 5 مركز الابحاث منظمة التحرير الفلسطينية بيروت يوليو 1973 م .

(2) د. محمد سلامة النحال سياسة الانتداب البريطاني حول اراضي فلسطين - ص 28 منشورات فلسطين الثورة مطابع الكرمل الحديثة بيروت لبنان الطبعة الثانية 1982

(3) د. عصام سخنيني فلسطين الدولة ص 23 منظمة التحرير الفلسطينية . مركز الابحاث الطبعة الاولى 1985 م .

(4) د. جابر ابراهيم الراوي القضية الفلسطينية في القانون الدولي والوضع الراهن ص 5 دار الجليل للنشر عمان 1985 الطبعة الاولى .

(5) د. عبد الوهاب الكيالي تاريخ فلسطين الحديث ص 12 الموءسسات العربية للدراسات و النشر الطبعة الثالثة بيروت - 1973 - و انظر كذلك النزاع العربي الاسرائيلي في ضوء ميثاق و قرارات الامم المتحدة و القانون الدولي - د. عبد العزيز ا سرحان - دار النهضة العربية 1987 بدون طبعة ..... (منذ الالف الثالث قبل الميلاد على الاقل و الجزيرة العربية تقذف من احشائها دوريا كل ثلاثة او اربعة قرون موجات كانت تهجر موطنها او في اعوام الجفاف وتلجأ الى انهار الشمال في العراق و بلاد الشام ومصر ....) ص 154 .

تعرف بقبائل الفلستا تغزو فلسطين عن طريق البحر ، حيث نزل هؤلاء على الساحل الجنوبي الممتد بين غزة و يافا . (1) و لكنهم مالبثوا أن اندمجوا في السكان الاصليين و ذابوا فيهم و اطلق اسم فلسطين على جميع الاراضي الساحلية و الداخلية التي كان يقطنها الكنعانيون علاوة على الحيثيين و أصبحوا من السكان العرب . (2) وهو مايدل على أن أصلهم وافد من الجزيرة العربية .

هذا و قد وصلت الى فلسطين قبائل آتية من مصر و هي القبائل العبرانية التي انطلقت الى من حكم رمسيس الثاني الى الصحراء الشرقية يتزعمهم سيدنا موسى عليه السلام . حيث بقيت هذه القبائل تائهة في صحراء سينا أربعين عاما . ثم جاء يوشع بن نون ، الذي قاد هذه القبائل العبرانية و استطاع أن يعبر بها الى فلسطين عام [illegible] ق.م من الناحية الجنوبية و استقر في وادي الاردن . (3)

و لم يستطع العبرانيون أن يتقدموا الى أجزاء أخرى الا في زمن داود عليه السلام حيث احتلوا القدس بعد قدومهم بـ [illegible] عام و التي كان أغلب سكانها من العرب اليبوسيين ثم جاء سليمان وبنى الهيكل ، وبعد وفاته انقسمت المملكة اليهودية الى مملكتين مملكة إسرائيل في الشمال و عاصمتها سبسطية قرب نابلس ، و مملكة يهودا و عاصمتها القدس . (4)

= الطبعة الثالثة بيروت 1972 .

.. و أنظر كذلك (النزاع العربي الاسرائيلي في ضوء ميثاق و قرارات الامم المتحدة و القانون الدولي د . عبد العزيز سرحان دار النهضة العربية 1974 بدون طبعة (... منذ الالف الثالثة قبل الميلاد على الاقل و الجزيرة العربية تقذف من أحشائها دوريا كل ثلاثة أو اربعة قرون موجات بشرية تنتشر موجاتها في أطراف الجزيرة ، و اتجاه أحد أطرافها الشمال في العراق الشام و مصر ....) ص 11

(1) سياسة الانتداب البريطاني حول أراضي فلسطين د . محمد سلامة النحال ، ص مرجع

(2) عبد الوهاب الكيالي تاريخ فلسطين الحديث ص 22 مرجع سابق .

(3) القضية الفلسطينية في القانون الدولي و الوضع الراهن د . جابر الراوي ص . مرجع

(4) النزاع العربي الاسرائيلي ص 11 د . عبد العزيز سرحان مرجع سابق .

فأما مملكة اسرائيل فقد غزاها الاشوريين و قضوا عليها عام 722 ق م علي يد سنحاريب . (1)

و مملكة يهودا فاستولى عليها نبوخذ نصر الكلداني و سبى أهلها الى بابل و دمر الهيكل عام 586 ق م . (2)

كما غزا الفرس و الاغريق و الرومان فلسطين الذين شتتوا اليهود و ظلوا على ذلك نحو ألفي عام سبعمائة ميلادية .

و السؤال الذي قد يتبادر الى الذهن هو لماذا الفلسطينيون و ليس العبرانيون هم الذين اكتسبت الارض اسمهم بالرغم من قدومهما في فترتين زمنيتين متقاربتين ؟

هناك من يرجع ذلك الى التفاوت الحضاري ما بين الفلسطيين و القبائل العبرية التي توطنت في بعض الهضاب من أرض كنعان ، وكان هذا التفاوت لمصلحة الفلسطينيين ، فبينما كانت القبائل العبرية التي دخلت أرض كنعان لازالت تعيش في العصر البرونزي ، كان الفلسطينيون قد دخلوا في العصر الحديدي و أحضروا معهم الى أرض كنعان صناعة اذابة الحديد و تلحيمه (3)

كذلك كان الفلسطينيون شعبا مستقرا يسكن المدن ، مما أدى الى انتعاشهم تجاريا ، أما القبائل العبرية التي جاءت بعد قرن ونصف الى أرض كنعان ، كانت قد تنظمت على شكل جماعات رعوية تنتقل الكلأ و تقيم بين المدن الكنعانيه و على أطراف السهول الخصبة . (4)

و تجدر الاشارة الى أن اليهود أتباع موسى عليه السلام الذين جاءوا معه من مصر الى فلسطين و أسسوا المملكتين المشار اليهما ببني اسرائيل ، ليس لهم علاقة أو صلة بعصر ابراهيم الخليل عليه السلام لا من حيث الثقافة و لا اللغة و لا الدين ، حيث يرى الدكتور أحمد سوسة * أن الديانة الحالية هي غير توراة موسى التي دونت قبل ثمانمائة عام من الاسر البابلي . (5)

---

(1) مجلة الصداقة التاسية الفلسطينية و أزمة الشرق الاوسط فلاديمير فيطليون ص 12 ترجمة نافع الحسن ، منشورات يوليو 1987 لندن .

(2) النزاع العربي الاسرائيلي ص 161 د . عبد العزيز سرحان مرجع سابق .

(3) القضية الفلسطينية في القانون الدولي و الوضع الراهن ص 5 د . جابر الراوي مرجع سابق .

(4) فلسطين الدولة ص 26 د . عصام سخنيني مرجع سابق .

(5) المرجع السابق ص 23

* أحمد سوسة ، وهو يهودي عراقي أسلم و دخل الدين الاسلامي .
عن كتاب النزاع العربي الاسرائيلي ص 245 د . عبد العزيز سرحان مرجع سابق

فقد تكونت جماعة موسى من اليهود بعد سبعمائة عام من عصر ابراهيم الخليل ، الذين أخرجهم المصريين من مصر لانشاء شرهم ، حيث خرج موسى للتبشير بهم من مصر الى فلسطين وليس لهم علاقة ببني اسرائيل الذين ذكرهم القرآن الكريم . (1)

ولا أدل على ذلك من قوله تعالى " يا أهل الكتاب لم تحاجون في ابراهيم و ما انزلت التوراة و الانجيل الا من بعده أفلا تعقلون " ، وقوله تعالى " وما كان ابراهيم يهوديا ولا نصرانيا ولكن كان حنيفا مسلما و ما كان من المشركين " . (3)

أما التوراة فقد تضمنت نصوصا عديدة تتحدث عن وعود قطعها الله لكل من ابراهيم و اسحاق و يعقوب ، بأن يجعل الارض التي يراها ملكا مقيما له و لنسله من بعده . (4)

واذا كان يوحنا المعمدان يستغرب و يستنكر سلوك معتنقي الديانة اليهودية الاثم بزعمهم أن ابراهيم أبوهم . (5) فان الانجيل قد نفى أيضا أن يكون هناك وعدا من الله لهم لمجرد كونهم كذلك . (6)

أما القرآن الكريم فقد نفى كما أوضحنا سابقا أن يكون ابراهيم يهوديا بل حنيفا مسلما ، كما نفى أن يكون الله قد وعد أية أمة لمجرد كونها من نسل ابراهيم ، و انما أكد أن الارض هي للمتقين من عباد الله بغض النظر عن أصلهم . فقال تعالى " و اذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمات فأتمهن قال اني جاعلك للناس اماما قال و من ذريتي قال لا ينال عهدي للظالمين " . (7)

---

(1) القضية الفلسطينية في القانون الدولي د - جابر الراوي مرجع سابق ص 5
(2) القرآن الكريم سورة آل عمران الاية 65
(3) القرآن الكريم سورة آل عمران الاية 67
(4) ومن ذلك جاء في الاصحاح الثالث عشر 14/13 و 14/15 من سفر التكوين (و قال الرب لابراهيم بعد اعتزال لوط عنه ، ارفع عينك و انظر الى الموضع الذي أنت فيه شمالا و جنوبا و شرقا و غربا لأن جميع الارض التي أنت ترى لك أعطيتها و لنسلك الى الابد)
(5) انجيل متى الاصحاح " الثالث فقرة 9/7
(6) ومن ذلك ما جاء في الاصحاح الرابع فقرة 5 16/13 من رسالة بولس الرسول الى أهل رومية " فانه ليس بالناموس كان الوعد لابراهيم أو لنسله أن يكون وارثا للعالم بل ببر الايمان لانه ان كان الذين من الناموس هم ورثة فقد تعطل الايمان و بطل الوعد . لأن الناموس ينشئ غضبا ، اذ حيث لا ناموس أيضا ليس تعد لهذا هو من الايمان كي يكون على سبيل النعمة ليكون الوعد وطيدا لجميع النسل ليس لمن هو من الناموس فقط بل ايضا لمن هو من ايمان ابراهيم الذي هو أب لجميعنا .
(7) سورة البقرة الاية 124 .

كما قال تعالى " ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الارض يرثها عبادي الصالحين " . (1)

وهكذا فان الكتب السماوية الثلاثة تؤكد أن ابراهيم كان أبا لامم كثيرة و ليس أب لأمة واحدة ، كما أن الوعد لابراهيم الذي لم يكن يهوديا ، و للمؤمنين من عباد الله الصالحين من بعده و ليس لمن ينتحلون الديانة اليهودية . (2) و اذا كان قد تبين أن التوراة نفسها تنسب ابراهيم الى العرب فانه يتضح مدى التزوير الذي لجأت اليه الحركة الصهيونية حتى عندما تعلق الامر بالتوراة نفسها حين ، فسرتم الوعد الالهي لابراهيم و نسله على منتحلي الديانة اليهودية وحدهم دون العرب المسلمين و المسيحيين أحفاد ابراهيم الحقيقيين . (3)

و بين القرنين الرابع و السابع خضعت فلسطين للنفوذ البيزنطي " المسيحي " حيث بنى الامبراطور قسطنطين الاول كنيسة القيامة في القدس و كنيسة الميلاد في بيت لحم ، وسادت فيها تعاليم الدين المسيحي و بالتالي أصبحت فلسطين قبلة النساك و الرهبان .

و في السادس و الثلاثين من القرن السابع الميلادي خرج العرب المسلمون من الجزيرة العربية لفتح بلاد الشام و العراق و ما حولها لنشر الدين الاسلامي الجديد ، فقامت معارك أجنادين ، و اليرموك بينهم و بين البيزنطيين ، حيث تم غزوا النصر المؤزر للعرب المسلمين فاعتنق الكثير من سكان فلسطين الدين الاسلامي و أصبح المسيحيون فيه أقلية .

ومنذ ذلك التاريخ الذي تم للعرب المسلمين فتح فلسطين بقيت هذه المنطقة عربية خالصة بشعبها و حياتها الاجتماعية و ثقافتها ، و التي أصبحت جزء من الوطن العربي والمسلم طوال أربعة عشر قرنا بصفة مستمرة و عرف شعبها بالشعب العربي الفلسطيني .

و قد تعرضت فلسطين بعد الفتح العربي الاسلامي لغزوات كبرى جاءتها من الشرق و الغرب ، الا أنها تمكنت من صدها و التخلص منها و من آثارها .

ففي عام 1155 , تم الاستيلاء على فلسطين في عهد الملك بلدوين " الصليبي " فجاء العرب المسلمو

---

(1) سورة الانبياء الاية 105

(2) DFRAIK . H EPP.O CIT PP 242

(3) SAMIR HADAOUI BITTER HARVEST REVISED EDITION THE CARAVAN BOOK NEWYORK 1979 PP - 19 - 25

عام 1187 م بقيادة صلاح الدين الايوبي و قضوا على الاحتلال الصليبي في معركة حطين (1)

وفي عام 1261 م قام العرب المسلمون بقيادة محمود قطز بالقضاء على فلول التتار و سحقهم في معركة عين جالوت .(2)

وفي عام 1518 م دخلت فلسطين في نطاق الخلافة العثمانية الاسلامية .(3) الممتدة من شواطيء افريقيا الشمالية حتى شواطيء الخليج العربي ، فظلت خاضعة لنفوذها حتى قيام الحرب العالمية الاولى .

بعد الحرب العالمية الاولى خضعت فلسطين للاحتلال البريطاني بموجب معاهدة سايكس بيكو " السرية " التي عقدت بين بريطانيا و فرنسا عام 1916 م ، في الوقت الذيكانت بريطانيا تقدم وعودها للعرب ، لدخولهم الحرب بجانب الحلفاء بوعدهم بالاستقلال و طرد الحكم التركـــي من جميع البلاد العربية خلال المراسلات التي عرفت بمراسلات حسينمكماهونعام 1915 م - 1916 م . وفي الثاني من شهر نوفمبر عام 1917 م أعلن "أرثر جيمس بلفور " وزير الخارجية البريطانية تصريحه المشؤوم للحركة الصهيونية لانشاء وطن قومي لليهود في كتاب موجـــه الى البارون روتشيلد *

وتنفيذا لذلك قامت بريطانية بالانتداب على فلسطين رسميا عام 1922 م ، حيث صدر صك الانتداب متضمنا وعد بلفور . و لتنفيذ مواد صك الانتداب بدأت بريطانية بتنفيذ سياســـة الهجرة اليهودية الى فلسطين و سن تشريعات جديدة تسهل للحركة الصهيونية السيطرة على أرض فلسطين ، و ساعدهم في ذلك نظام حيازة الاراضي في العهد الاسلامي زمن العثمانيين و التي

---

(1) مصطفى مراد الدباغ - الموجز في تاريخ الدول الاسلامية و عهودها في بلادنا فلسطين ص 6 سلسلة فلسطينيات (3) الجزء الاول - دار الطليعة للطباعة و النشر الطبعة الاولى بيروت 1962 م .

(2) د . محمد سلامة النحال - سياسة الانتداب البريطاني حول أراضي فلسطين ص 36 مرجع سابق

٤٠٦٥١٣

(3) د . جابر الراوي النضية الفلسطينية في القانون الدولي ص 7مرجع سابق .

* البارون روتشيلد من أغنياء اليهود في بريطانية .

و التي تتبع ملكية السلطان ، و بذلك انتقلت هذه الاراضي من ملكية السلطان الخاصة زمن العثمانيين الى ملكية الدولة زمن الانتداب . (1)

كما أن بريطانيا قامت بسن تشريعات كثيرة .(2) تهدف الى تسهيل الاستيلاءعلى الاراضي الفلسطينية ، و اقامة الكيان الصهيوني ليكون قاعدة للاستعمار يخدم مصالحه في الشرق و يقف حائلا دون تقدم الوطن العربي و ازدهاره ووحدته .

وعلى ذلك فان العرب هم من الناحية التاريخية أصحاب السيادة على فلسطين وذلك عبر ماقبل التاريخ وحتى الان ، ولم يكن وجود اليهود في فلسطين في عصر ماقبل الميلاد الا بصفتهم غزاة مثلهم في ذلك مثل سائر الغزاة في تلك الفترة مثل الاغريق والفرس و الرومان و الصليبيين و التتار في العهد الاسلامي و بريطانيا بعد الحرب العالمية الاولى .

---

(1) د . محمد سلامة النحال ـ سياسة الانتداب البريطاني حول أراضي فلسطين ص31 مرجع سابق .

(2) المرجع السابق و لمزيد من المعلومات أنظر الصفحات من 53 ـ 60 .

المبحث الثاني

الحركة الصهيونية

ظهرت في القرن التاسع عشر، وهي حركة عنصرية سياسية قائمة على أساس ديني و تستند على فكرة التوسع و السيطرة و الاستغلال و العداون . (1)

فالصهيونية هي كلمة آرامية قديمة و تعني الميعاد ، و هي مشتقة من كلمة صهيون و هو اسم لجبل في مدينة القدس " جبل الطور " ، تهدف الى العودة للاراضي المقدسة . (2)

وقد كانت الصهيونية وليدة الاستعمار و التي ظهرت نتيجة التناقضات التي كانت قائمة بين الدول الاستعمارية خاصة بريطانيا و فرنسا في الصراع القائم من أجل تقسيم الامبراطورية العثمانية فيما بينهم وهذا ما سنوضحه من خلال علاقة الصهيونية بالاستعمار .

و يعتبر الكاتب الالماني بير نباوم أول من استعمل الصهيونية كتعبير و رمز لماضي اليهو و مستقبلهم و الذي يشدهم للعودة للاراضي المقدسة ، بعد بعث الدولة اليهودية من جديد 1893 م . (3)

وهكذا ظهرت الصهيونية على أساس أنها دين و قومية ، ولذا فمن الواجب ايجاد مكان يتكتل فيه اليهود و ينظمون أمرهم و يقيمون فيه دولة تعيد لاسرائيل روحها و مجدها و سيادتها

و قد استغل هرتزل " موءسس الحركة الصهيونية " مسألة ما يعرف بمعاداة السامية في أوروبا لاستنفار الطوائف اليهودية لبناء وطن قومي في فلسطين بسبب اقترانها بالدين اليهودي .

---

(1) د . جابر الراوي - القضية الفلسطينية و الوضع الراهن ص 15 مرجع سابق .

(2) المرجع السابق ص 16 و 17 .

(3) خيري حماد - التطورات الاخيرة في قضية فلسطين ص 31 - الدار القومية للطباعة و القاهـــــرة 1964

وفي ذلك يقول في مذكراته أن الشعار الذى يجب أن نرفعه هو"فلسطين داوود و سليمان"
و أن المساحة التي يريدها لذلك تمتد من النيل الى الفرات . (1)

ومع ذلك فقد ظلت الحركة الصهيونية مبعثرة تفتقر الى التنظيم الشامل و الخطة الواضحة

و الجهاز القادر على تنفيذها في حالة وجودها الى أن تمكن ثيودور هيرتزل من عقد الموءتمر الصهيوني الاول بسويسرا .

و على ذلك سنتناول تنظيم الحركة الصهيونية في مطلب أول و علاقتها بالاستعمار في مطلب ثاني

المطلب الاول

==============

الصهيونية و التنظيم الشامل

======================

يعتبر الموءتمر الصهيوني الاول الذى عقد بمدينة بازل في سويسرا في 27 أوت عام 1897 م الانطلاقة العملية و المنظمة للحركة الصهيونية نحو قيام الكيان الصهيوني في فلسطين ، و الذي تمخض عنه تحديد أهداف الحركة الصهيونية فيما عرف ببرنامج بازل ، و انشاء الاداة التنظيمية لتنفيذ هذا البرنامج و هي المنظمة الصهيونية العالمية . (2)

و قد حدد الموءتمر الصهيوني الاول هدف الصهيونية بما يلي " ان غاية الصهيونية هو وطن قومي للشعب اليهودى في فلسطين يضمنه القانون العام " . أما وسائل تحقيق هذا الهدف فهي :

(أ) الحصول على حق معترف به دوليا بالشعب اليهودي في استعمار و استيطان فلسطين .

(ب) العمل على استيطان فلسطين بالعمال الزراعيين و الصناعيين اليهود .

(ج) تقوية المشاعر و الوعي القومي اليهودي .

(د) تنظيم اليهودية العالمية و ربطها عبر موءسسات محلية و دولية . (3)

---

(1) د . عبد الرحيم أحمد حسين النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية (1939

- 1945) الموءسسة العربية للدراسات و النشر 1984 الطبعة الاولى

(2) د . عبد الوهاب الكيالي تاريخ فلسطين الحديث ص 34 و ما بعدها مرجع سابق

(3) منير الهور مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (1947 - 1982) ص 10 الموءسسة العربية للدراسات و النشر بيروت و دار الجليل عمان 1983 الطبعة الاولى

و انظر كذلك النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية ص 50 مرجع سابق

يتضح من برنامج بازل ، أن الصهيونية حركة عنصرية ذات طبيعة استعمارية تهدف الى اقتلاع جذور يهود العالم من مجتمعاتهم التي يقيمون فيها عبر هجرات متواصلة لخلق دولة قومية يهودية في فلسطين ، أي أن الصهيونية تعني تحويل المضطهدين في المجتمعات الغربية الى مهاجرين فمستوطنين و محتلين لاراضي السكان المحليين و مهجرين لهم .

و تجدر الاشارة الى أن الحركة الصهيونية اتبعت اسلوب المراحل في تنفيذ أهدافها و في كل مرحلة كانت تفصح عن أهداف و وسائل داخل موءتمراتها و خارجها تتناسب مع الظروف التي تقدرها و لا تتعارض مع هدفها النهائي . ففي موءتمر بال " بازل " لم يعلن أن غاية الحركة الصهيونية هي خلق دولةيهودية ، و اعلن عوضا عن ذلك ، خلق وطن قومي للشعب(اليهودي) اليهودي يضمنه القانون العام .

و في أعقاب موءتمر بازل كتب هرتزل في مذكراته ما يلي (لو أردت أن أختصرموءتمر بازل في كلمة واحدة و هذا ما لن أعلنه صراحة لقلت في بازل أسست الدولة الصهيونية ، و لو أعلنت ذلك اليوم لقابلني العالم بالسخرية و التهكم ، و لكن بعد خمس سنوات على وجه الاحتمال و بعد خمسين سنة على وجه التأكيد سيرى العالم هذه الدوله .(1)

الناحية التنظيمية

بعد نجاح هرتزل في تحديد هدف الصهيونية ، و خلق الاطار التنظيمي لها ، انطلق يعمل من أجل تحضير أدوات الاستعمار " صناديق الهجرة " و ربطها بالجهاز الاداري الصهيوني للاسراع في اقامة الوطن القومي في فلسطين .

ففي عام 1898 أقر الموتمر الصهيوني الثاني تشكيل لجنة الاستعمار لتشرف على تأسيس المصرف اليهودي الاستعماري JEWISH COLONIAL BANK ليكون الاداة المالية للحركة الصهيونية . (2)

وفي المؤتمر الثالث عام 1899 تم تأسيس المصرف اليهودي الاستعماري تحت اسم " صندوق الائتمان اليهودي للاستعماري JEWISH COLONIAL TRUST " ، الهدف منه تمويل النشاطات الاستيطانية في فلسطين و تأمين الخدمات المالية التي تحتاجها الحركة الصهيونية . (

---

(1) الدكتور عبد الوهاب الكيالي ص 36 مرجع سابق

(2) المرجع السابق ص 36

(3) القضية الفلسطينية و الخطر الصهيوني ص 66 موسسة الدراسات الفلسطينية ، وزارة الدفاع الوطني بيروت 1973 الطبعة الاولى

وقد أدى فشل سياسة هيرتزل الرامية الى الحصول على ميثاق دولي يمنح اليهود حق استعمار فلسطين عن طريق المفاوضات الدبلوماسية الى قيام تكتلات داخل المؤتمرات الصهيونية تطالب بتغيير بعض النواحي في الاستراتيجية الصهيونية ، ففي المؤتمر الخامس عام 1901 طالب الجناح الصهيوني الديموقراطي " بزعامة حاييم وايزمان و مارتن بوبر " بتخصيص مجهودات أكبر لاحياء الثقافة القومية اليهودية ، بينما طالب الاخرون ببذل الجهود العملية لاستعمار فلسطين و لتنفيذ هذا الهدف تم تأسيس الصندوق القومي اليهودي JEWISH NATIONALFUND لشراء الاراضي في فلسطين و تسجيلها كملكية أبدية للشعب اليهودي . (1)

و في المؤتمر الصهيوني السابع عام 1905 انتهت الحركة الصهيونية الى تحديد فلسطين دون سواها وطنا قوميا لليهود ، و ذلك عندما ألغى المؤتمر ما يسمى بمشروع أوغندا و مشروع العريش من أجل توطين اليهود بديلا عن فلسطين ، كما اتخذ المؤتمر قرار بتعديل قانون صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار بحيث تأتي الفقرة المتعلقة باعطاء الافضلية لفلسطين و سوريا كمسرح لتنفيذ المشاريع اليهودية كما يلي " ...في فلسطين و سوريا و أي قسم آخر من تركيا الاسيوية و في شبه جزيرة سيناء و جزيرة قبرص . (2)

و قد رافق نجاح الاتجاه الصهيوني العملي في ذلك المؤتمر ظهور تجمعات عمالية صهيونية تبنت العمل اليهودي على أرض فلسطين أمثال حزب العامل الصهيوني * ، حزب العامل الناشط و حزب عمال أرض اسرائيل التي اتخذتها دعوتها للعمل اليهودي من أجل بناء الامة اليهودية على أرض فلسطين (3)

(1) د . عبد الوهاب الكيالي - تاريخ فلسطين الحديث ص 63 مرجع سابق .
(2) القضية الفلسطينية و الخطر الصهيوني ص 67 مرجع سابق .
(3) د . عبد الرحيم أحمد حسين - النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية

* حزب العامل الصهيوني (بوعيل زيون) الذي تأسس في روسيا عام 1901 و ظهر كحزب منظم في فلسطين عام 1907 و دخل في اطار المنظمة الصهيونية العالمية و رفع شعار " نحن طبقة تناضل من أجل أن تصبح أمة " .
** حزب العامل الناشط " هابوعيل هتسعير " و تأسس في فلسطين عام 1905 و رفع شعار " دعنا نعمل و نبني أمة " .
*** حزب عمال أرض اسرائيل " الماباي " حيث استطاع هذا الحزب أن يثبت للقيادة الصهيونية العليا بأنه أداة عمل صالحة لتنفيذ الاهداف الصهيونية على أرض فلسطين .
انظر الصفحات 52 و 53 المرجع السابق

وفي أعقاب صدور وعد بلفور انشىء الصندوق التأسيسي لفلسطين KEREN HYESOD لتمويل عمليات الهجرة و الاستيطان عن طريق جمع التبرعات من الجاليات اليهودية في العالم ليكون من أهم الموارد المالية للحركة الصهيونية . و بالنظر للصفة التأسيسية تتضح عزم الصهيونية العالمية على وضع الاسس الكفيلة بتحويل فلسطين الى وطن قومي يهودي و اقـامة أرض اسرائيل باللجوء الى وسيلتي الهجرة و الاستيطان و هو ما جاء في بيان " الكرين هايسود" الموجه الى يهود العالم . كما تم انشاء مكتب مركزي للهجرة و التهجير في لندن ، و قد تـم تقسيم المكتب المركزي الى دوائر خمس هي الدائرة السياسية ، دائرة التنظيم و التنسيـق الدائرة المالية ، دائرة الهجـرة ، و دائرة الدعاية الصهيونية . (1)

وفي مؤتمر بلتيمور الصهيوني عام 1942 كانت أهدافه تتمثل في نقاط أربع وضعت كبرنامج صهيوني لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية :-

(أ) الهجرة اليهودية المكثفة الى فلسطين .

(ب) الاستيطان الزراعي في فلسطين .

(ج) تطوير اقتصاد فلسطيني لصالح المجتمع اليهودي .

(د) انشاء دولة يهودية . (2)

وهذا البرنامج كان مخططا له قبل عشرات السنين كهدف تسعى الصهيونية الى تحقيقه بشتى الوسائل تحت شعار " الهجرة ، الجيش ، الدولة " . (3)

وهو الهدف الحقيقي للحركة الصهيونية المتمثل في طرد الشعب الفلسطيني واقتلاعـه من أرضه لتحل محله جماعات يهودية من شتى بقاع الارض كخطوة أولى لتحقيق ما يسمى بـأرض اسرائيل التاريخية . . -

---

(1) القضية الفلسطينية و الخطر الصهيوني ص 77 و ما بعدها مرجع سابق

(2) د . عبد الرحيم أحمد حسين - النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية ص 53 مرجع سابق .

(3) المرجع السابق ص 61 .

المطلب الثاني

الصهيونية و الاستعمار

تعتبر الصهيونية وليدة الاستعمار و التي ظهرت نتيجة التناقضات التي كانت قائمة بين الدول الاستعمارية خاصة بريطانيا و فرنسا في الصراع القائم من أجل تقسيم الامبراطورية العثمانية بينهما .

فبعد موتمر بازل الاول راحت الصهيونية تجوب أقطار العالم من أجل الحصول على اعتراف دولي بالاهداف و المطالب الصهيونية التي حددها الموتمر ، تحاول هرتزل عام 1901 أن يغري السلطان عبد الحميد بمليون من الجنيهات و بعض المساعدات الاخرى للحصول منه على فرمان يسمح بالهجرة و انشاء المستعمرات اليهودية في فلسطين ، وقد رفض السلطان ذلك و أكد في رده على العرض بأنه لا يستطيع أن يمنح البلاد لليهود لانها ملك شعبها و أهلها .(1)

ونتيجة للرفض العثماني قامت الصهيونية بعرض خدماتها على الدول الاستعمارية المتصارعة لتساعدها في تحقيق حلمها في اقامة الدولة اليهودية على فلسطين مستغلة ما بينها من تناقضات استعمارية ، فتقدمت بمذكرة الى فرنسا و أخرى الى غليوم الثاني امبراطور ألمانيا ، و ثالثة الى بريطانيا و رابعة الى الولايات المتحدة ، وفي كل منها التأكيد على استعداد الصهيونية لخدمة الاهداف الاستعمارية للدولة التي تساعدها على تحقيق ذلك الحلم .

و تلاقت أهداف الاستعمار و الصهيونية بعد موتمر " كامبل بانرمان(2) الاستعماري " عام 1907 على تجزئة الوطن العربي و اقامة الدولة اليهودية التي تمثل الحاجز البشري الغريب في فلسطين لتفصل هذا الوطن الى مشرق و مغرب .

---

(1) " .... لا أقدر أن ابيع و لو قدما واحدة من البلاد لانها ليست لي بل لشعبي ، لقد حصل شعبي على هذه الامبراطورية باراقة دمائهم ، وقد غذوها فيما بعد بدمائهم و سوف نغذيها بدمائنا قبل أن نسمح لاحد باغتصابها منا ..... الامبراطورية العثمانية ليست لي و انما للشعب العثماني ، لا أستطيع أن أعطي أحدا أي جزء منها فليحتفظ اليهود بملايينهم فاذا تقسمت الامبراطورية فقد يحصل اليهود على فلسطين دون مقابل و انما لن تقسم الا على أجسادنا و لن أقبل بتشريحنا لاي غرض كان ..."

- انظر خيري حماد التطورات الاخيرة في قضية فلسطين ص 26 مرجع سابق
- انظر مصطفى مراد الدباغ الموجز في تاريخ الدول الاسلامية و عهودها في بلاد فلسطين ص 00 مرجع سابق .
- انظر كذلك د/. عبد العزيز محمد عوض مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث ص 52 المؤسسة العربية للدراسات و النشر بيروت الطبعة الاولى 1983 .

(2) وهو الموتمر التي دعت اليه الحكومة البريطانية عام 1907 ، و الذي ضم خبراء و اساتذة جامعيين لاعداد دراسة عن الدول الاوروبية و مستعمراتها ، و حضره ممثلين عن بريطانيا وفرنسا و هولندا و اسبانيا و بلجيكا و البرتغال و أيطاليا ، ووضع الموتمر تقريرا خطيا

وهكذا قامت بريطانيا باصدار تصريح بلفور للحركة الصهيونية كنتيجة حتمية للمساعدة التي بذلتها الصهيونية من نفوذ و أموال و امكانيات لخدمة بريطانيا ، كذلك لوقف المطالبة الفرنسية بفلسطين على اعتبارها جزءا من سوريا بموجب اتفاقية سايكس - بيكو السرية عام 1916 ، كما انها في الوقت نفسه تتخلص من الوعود التي كانت قد قطعتها للعرب بمنح الاستقلال ، فيما عرف بمحادثات حسين مكماهون لكي تقنع الصهيونية بما لها من نفوذ على الولايات المتحدة لدخول الحرب ، و تنفيذا لذلك الوعد قامت قوات الاحتلال البريطاني بانتدابها فلسطين .

= جاء فيه " .....ان الخطر الذي يهدد الاستعمار الغربي يكمن في البحر المتوسط ، و الذي يقيم على سواحله الشرقية و الجنوبية شعب واحد ، يتميز بكل مقومات الوحدة و الترابط ، وبما في أراضيه من كنوز و ثروات تتيح لاهلها مجال التقدم و الرقي عن طريق الحضارة و الثقافة ... " و أوصى التقرير بأن " ... تعمل الدول الاستعمارية على تجزئة هذه المنطقة و الابقاء على تفككها " و اقترح " العمل على فصل الجزئين الافريقي و الاسيوي في هذه المنطقة أحدهما عن الاخر و اقامة حاجز بشري قوي و غريب في نقطة التقاء الجزئين يمكن للاستعمار أن يستخدمه كأداة في تحقيق أغراضه " .

- د . محمد سلامة النحال - سياسة الانتداب البريطاني حول أراضي فلسطين ص 21 و ما بعدها مرجع سابق .

- انظر كذلك طارق شريف قتال بعنوان " دور الاستعمار الاوروبي و الصهيونية في هدم الخلافة الاسلامية " ص 47

مجلة الطليعة الاسلامية العدد العاشر السنة الاولى ، أكتوبر 1983 لندن

المبحث الثالث

الهجرة اليهودية و المقاومة العربية لها

أ- المطلب الاول :

الهجرة اليهودية

لم تتخذ الهجرة اليهودية الشكل الجدي الا أثر اغتيال قيصر روسيا عام 1881 م نتيجة لاشتراك عناصر يهودية باغتياله فقامت مذابح و تلتها هجرة جماعية واسعة من روسيا و أوروبا الشرقية .

فقبل ذلك التاريخ لم يكن لليهود أية نسبة مئوية في تعداد السكان الفلسطينيين ، ففي رواية لأحد الحجاج اليهود و يدعى " بنيامين التوديلي " أنه عندما زار فلسطين عام 1171 م لم يصادف في كل فلسطين الا 1440 يهوديا ، و في رواية حاج يهودي آخر يدعى " عمار جيروندي" أنه في عام 1267 م لم يجد سوى عائلتين يهوديتين في القدس (1) .

وقد عارضت الدولة العثمانية و في عهد السلطان عبد الحميد الثاني تلك الهجرة الى فلسطين منذ البداية و في عام 1884 م حددت زيارة اليهود لفلسطين للحج فقط بمدة ثلاثين يوما للقادمين من روسيا و أوروبا الشرقية ، و نتيجة لاحتجاج معظم الدول الاوروبية على هذه القيود و التي كانت تتعارض مع امتيازاتهم ، اتخذ الباب العالي قرار و هو الاول من نوعه عام 1887 م لوضع حد لتيار الهجرة اليهودية الذي أخذ يتدفق على فلسطين ، و الذي جاء بعد التحقق من الخطر الذي يكمن وراء استيطان اليهود بأعداد كبيرة في فلسطين ، حيث حدد بموجبه اقامة اليهود في فلسطين بثلاثة أشهر على أن يطبق ذلك بحق جميع المهاجرين اليهود . (2)

و لم تتخذ الهجرة اليهودية شكلها المنظم لاستيطان فلسطين الا بعد مؤتمر بازل عام 1897 وقد ظل السلطان عبد الحميد الثاني " 1876 - 1909 " طيلة سنوات حكمه عقبة في وجه المطامع اليهودية و بخاصة الصهيونية في فلسطين . (3)

---

(1) د . عبد العزيز سرحان النزاع العربي الاسرائيلي ص 196 مرجع سابق .

(2) أول ما منعت الدولة العثمانية الهجرة الى فلسطين تم اليهود الروس ، الامر الذي جعلهم يحتالون على تلك الاجراءات باستبدالهم الجنسية الروسية بالحماية البريطانية لمزيد من المعلومات انظر الدكتور عبد العزيز محمد عوض - مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث الصفحات 41 - 58 مرجع سابق .

(3) المرجع السابق ص 56 .

و اذا كانت الصهيونية قد عجزت عن تحقيق مرادها في عهد السلطان عبد الحميد الا انها واصلت مساعيها مع جمعية الاتحاد والترقي التي استجابت لرغبات الحركة الصهيونية بفتح باب الهجرة اليهودية الى فلسطين تحت وطأة حاجة الخزينة الماسه الى الاموال ، والتي عملت على وقف العمل بنظام الورقة الحمراء (1) بدعوة عدم جدواها .

وفي مارس من عام 1914 الغيت القيود المفروضة على تملك اليهود في فلسطين من قبل جمعية الاتحاد و الترقي التي ازاحت السلطان عبد الحميد عن الحكم ، وبذلك اختفت تماما القيود التي فرضتها حكومة السلطان عبد الحميد في وجه الهجرة اليهودية ، مما يدل على استمرار مسايرة السلطات الحاكمة في اسطنبول للحركة الصهيونية .

و بذلك تضاعف عدد اليهود في فلسطين خلال عشرين عاما تقريبا (1882 - 1900) حتى بلغ مجموعهم (85.000) نسمة في عام 1914 ، بعد ان كان لا يتجاوز 9.000 يهودي عام 1839 (2).

وفي عهد الانتداب قامت بريطانيا بفتح ابواب الهجرة على مصرعيها باتجاه فلسطين و ذلك لضمان تنفيذ وعد بلفور و صك الانتداب ، و سنت تشريعات كثيرة تهدف الى تسهيل الاستيلاء على الاراضي الفلسطينية لانشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، و نتيجة لهذه السياسة ازداد عدد اليهود في فلسطين الى (589.342) نسمة اي مايوازي 30% من مجموع السكان عام 1947 م (1)

وقد لعبت الولايات المتحدة دورا فعالا في تشجيع الهجرة اليهودية على فلسطين ، حيث قامت بتحديد هجرة اليهود الى الولايات المتحدة و بالتالي توجه المهاجرون اليهود الى فلسطين بدلا من الولايات المتحدة ، وفي 1946م و ازاء الضغط الامريكي سمح لـ مائة الف يهودي اوروبي لدخول فلسطين بناءا على طلب الرئيس ترومان (4).

---

(1) الورقة الحمراء ، هو دفتر اقامة لمدة (3) أشهر ذو لون احمر ، يعطى للمهاجرين اليهود في موانيء فلسطين بعد حجز جوازات سفرهم من قبل السلطات المحلية لضمان عدم استقرارهم في فلسطين ، بعد انتهاء مدة الاقامة المسموح لهم بها : / عبد العزيز محمد عوض مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث ص 60 مرجع سابق .

(2) المرجع السابق ص 46 . 47 .

(3) حق الشعب الفلسطيني بأرضه و العودة اليها انطلاقا من شرعة حقوق الانسان و حق الشعوب في تقرير مصيرها ص 141 صلاح الدين الدباغ - شؤون فلسطينية العدد 41 - 42 فبراير 1975 مركز الابحاث ببيروت - منظمة التحرير الفلسطينية .

(4) د/ جابر الراوي القضية الفلسطينية في القانون الدولي و الوضع الراهن ص 8 مرجع السابق .

كما تمكنت الحركة الصهيونية من الاستيلاءعام 1948 بقوة السلاح على 77.40 % من مساحة فلسطين ، في الوقت الذي لم تكن تملك سوى 5ر76% **من** مجمـــوع اراضي فلسطين . كذلك تمكنت من طرد حوالى مليون من السكان الفلسطينيين خارج بلادهم ليحل محلهم مستوطنين غرباء .

و في موجة توسعية جديدة عام 1967 استولت اسرائيل على جميع اراضي فلسطين فضلا عن احتلال اراضي دول عربية اخرى ، واضحى الشعب الفلسطيني اما مشردا خارج بلاده او رازحا تحت وطأة الاحتلال .

ولكن شعب الفلسطيني طيلة فترة الانتداب لم يتنازل اطلاقا عن حقه في السيادة على كامل ترابه الوطني و تقرير مصيره ، وقد عبر عن ذلك بمختلف الاشكال وهو ما سوف نتعرض له لاحقـــا بالتفصيل .

المطلب الثاني

المقاومة العربية للهجرة الصهيونية و الاحتلال البريطاني

اتخذت المقاومة العربية الفلسطينية ضد الهجرة اليهودية و الاحتلال البريطاني اشكالا عديدة و مختلفة ، وقد تطورت تلك المقاومة حسب حجم الخطورة التي كانت تواجهها ، فمن مجرد التعبير عن الرأي و الاجتماعات و تقديم العرائض و التظاهرات ، انتقل هذا النضال الى المقاطعة الاقتصادية والاضرابات و الامتناع عن دفع الضرائب ، ثم اتخذت في مرحلة متقدمة طابع الانتفاضات المسلحة و الثورة الشعبية العامة .

فقد سجل عرب فلسطين اول تذمر رسمي لهم من الهجرة اليهودية في 24 - يونيو - 1891 (1). حينما ابرق زعماء المسلمين في القدس الى الباب العالي حيث اعربوا فيه عن تخوفهم من وصول اعداد كبيرة من المهاجرين اليهود ، وطالبوا بمنع اليهود من دخول فلسطين .نظرا لعدم قدرة المسلمين من السكان على الصمود امام منافسة المهاجرين اليهود لهم من النواحي الاقتصادية مما ينجم عنه سوء الاحوال الاقتصادية للسكان .

كما اشتد العداء بين عرب فلسطين واليهود من الهجرة اليهودية التي اخذت تتدفق الى ميناء يافا في اعقاب فشل الثورة الروسية عام 1905 و بتحريض من الحركة الصهيونية ، والتي رافقت طرد الفلاحين و العمال العرب الفلسطينيين من المستعمرات الصهيونية واستبدالهم بالمهاجرين الجدد بالاضافة الى المقاطعة الصهيونية للمنتجات العربية ، و نتيجة لذلك ساد التذمر في اوساط العرب الفلسطينيين الذين تأثروا مباشرة من تصرفات الصهاينة ، مما ادى الى وقوع صادمات في يافا بين العرب و اليهود في مارس 1908 (2).

وفي عهد الانتداب عبر الشعب الفلسطيني بوضوح عن رفضه الكامل للبرنامج الصهيوني الرامي الى اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، وقد اكدت هذا الراي لجنة (كنج - كرين -) الامريكية التي انبثقت عن موءتمر الصلح في باريس عام 1919 .(3).

---

(1) مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث ص 132 - مرجع سابق .
(2) المرجع السابق ص 135 .
(3) جاء في تقرير اللجنة (... اذا كان مبدأ تقرير المصير هو الذي سيسود وتكون بالتالي رغبات سكان فلسطين حاسمة بالنسبة الى مستقبل البلاد فينبغي ان لا ننسى بأن سكان فلسطين غير اليهود ،الذين يشكلون تسعة اعشار السكان تقريبا هم بصورة جازمة ضد البرنامج الصهيوني وتظهر الجداول (المقدمة الى اللجنة ... بأن سكان فلسطين لم يتفقوا على اي امر اكثر من اتفاقهم حول هذا الموضوع ... ان اخضاع شعب بهذا الراي الى هجرة يهودية غير محددة واخضاعه الى ضغط اجتماعي و مالي متواصل من اجل التخلي عن ارضه يشكل خرقا كبيرا للمبدأ المشار اليه ولحقوق الشعب حتى ولو ابقي ذلك ضمن اشكال القانون ....)
انظر د/ صلاح الدين الدباغ حق الشعب الفلسطيني بأرضه ص 141 مرجع سابق .

وقد اتخذت مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال البريطاني و المخططات الصهيونية شكـــلا متقدما من اشكال المقاومة وهو شكل المقاومة المسلحة ، ففي ديسمبر 1921 نشبت في مدينة يافا الانتفاضة الشعبية المسلحة ضد تدفق المهاجرين اليهود الى فلسطين والتي امتدت الى انحـــاء اخرى من فلسطين واستمرت 15 يومـا . وقد قام الفلسطينيون العرب بمهاجمة المستعمرات الصهيونية الواقعة بين مدينتي طولكرم و يافا .(1)

كما قامت الانتفاضة الشعبية الثانية في اغسطس 1929 في فلسطين ضد المظاهرات التي قام بها اليهود في ذلك الشهر بهدف الاستيلاء على مكان البراق الشريف في القدس .(2). وكانت المظاهرات الفلسطينية سلمية في باديء الامر للاحتجاج على اعتداءات اليهود ، الا ان هجوم البوليس والجنود البريطانيين و اطلاق النار على المتظاهرين العرب كان سببا في توسيع الثورة ، وامتدادها لسائـر المدن الفلسطينية ، و في اثناء ذلك قدم العرب الفلسطينيون عشرات الشهداء و مئات الجرحى والمعتقلين .

الا ان ثورة 1936 كانت اكبرالانتفاضات الشعبية المسلحة واعمها على الاطلاق والتي امتدت عام 1936 ـ 1939 ، و التي قامت اثر الاعتداءات الصهيونية على السكان المدنيين وقتـــل العديد منهم ، وقد رافق هذه الثورة اضراب سياسي كبيردعت اليه اللجنة العربية العليا واعتبـــر اكبر اضراب من نوعه شهده التاريخ اذ استمر(174) يومـا شل كل مرافق الحياة . وقد حددت مطالب البلاد الاساسية كما يلـي :ـ

أ ـ منع الهجرة اليهودية منعا باتا .

ب ـ منع انتقال الاراضي العربية لليهود .

جـ ـ انشاء حكومة وطنية مسؤولة امام مجلس نيابي . (3)

---

(1) سياسة الانتداب البريطاني حول اراضي فلسطين ص 77 مرجع سابق .

(2) حول احقية كل من اليهود و العرب في (حائط المبكى عند اليهود او البراق عند العرب) شكلت لجنة دولية للتحقيق في الخلاف ووضعت تقريرها في اول ديسمبر 1930 واثبتت ان حائط المبكى هو اثر اسلامي صرف وان كل ما لليهود لا يتجاوز حق الزيارة . انظر : د/ عبد العزيز عوض ـ مقدمة في تاريخ الفلسطيني الحديث ص 42 وما بعدها ـ مرجع سابق

(3) سياسة الانتداب البريطاني حول اراضي فلسطين ـ ص 79 مرجع سابق

وقد اعتبرت هذه الثورة اجرأ تحد للامبراطورية البريطانية في العصر الحديث ، و التي جابهتها بأشد انواع القمع ، فنسفت مدينة يافا القديمة ، وفرضت الغرامات الجماعية على القرى والمدن وكانت حصيلتها خمسة الاف شهيد و خمسة عشر الف جريح و خمسة الاف و ستة مائة معتقل من اصل مليون فلسطيني انذاك (1) .

و تجدر الاشارة الا ان بريطانيا كانت ترسل لجان بريطانية و دولية لتقصي الحقائق في فلسطين عقب كل انتفاضة ، حتى تمتص نقمة الجماهير الفلسطينية ، فتقوم هذه اللجان برفع توصيات تدعم مطالب السكان . الا ان بريطانيا لم تتأخذ بعين الاعتبار ايا من هذه التوصيات او المطالب التي كانت ضد المصالح الصهيونية و البريطانية وضد انشاء الوطن القومي اليهودي على ارضهم،،

وهكذا ارسلت بريطانيا عقد انتفاضة عام 1929 ب (لجنة شو) و بعثت بلجنة (اللورد بيل عام 1936 عقد الثورة الكبرى ، و التي اصدرت بريطانيا على اثرها ما سمي بالكتاب الابيض نتيجة لظروف سياسية خاصة بالحرب ، حققت بعض مطالب الفلسطينيين بالنسبة للهجرة انتقال الاراضي من الناحية النظرية . لان الكتاب الابيض لم يمنع من وقف الهجرة اليهودية الى فلسطين بل زادت بعد الحرب العالمية الثانية من خلال توصيات اللجنة الانجلو امريكية عام 1946 .

وكان من نتائج سياسة الانتداب البريطاني من حيث تسهيل الهجرة ان اصبح عدد اليهود المسجلين رسميا في 15 مايو 1948 نحو 750 الف يهودي بعد ان كان لا يتجاوز 50 الف عام 1918 ، و بذلك ارتفعت نسبتهم من 6% عام 1918 الى 32% عام 1948 (2) .

و بالرغم من جميع هذه التضحيات المستمرة و الباهظة ، جرد الشعب الفلسطيني و حرم من حقه في تقرير مصيره ، ومازالت المقاومة العربية الفلسطينية تعمل جاهد لتحرير ارض فلسطين وضمان الحقوق الوطنية المشروعة في العودة الى دياره بعد ارغامه على تركها بالقوة و انشاء دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني .

---

(1) صلاح الدين الدباغ - حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بأرضه والعودة اليه - ص 141 مرجع سابق .

(2) سياسة الانتداب البريطاني حول اراضي فلسطين - ص 83 - مرجع سابق

البـــاب الاول

الوضع القانوني للشعب الفلسطيني في القانون الدولي

بعد ان تعرضنا في الفصل التمهيدي ، للسيادة على فلسطين منذ عصر ما قبل الميلاد و الى عهد الانتداب ، وما رافقه من هجرة صهيونية من جميع انحاء العالم الى فلسطين و المقاومة العربية الفلسطينية لها .

فاننا نرى من المناسب ان نتطرق في هذا الباب للوضع القانوني للشعب الفلسطيني في ضوء مبادىء وقواعد القانون الدولي ، و نظرا لتطور الوضع القانوني للشعب الفلسطيني وما يثيره من مسائل قانونية فقد قسمنا هذا الباب الى فصلين .

الاول :

الوضع القانوني للشعب الفلسطيني قبل قيام الكيان الصهيوني ، ويتناول الموقف البريطاني من الوضع في فلسطين وما رافقه من معاهدة الدفاع العربي البريطاني و مراسلات حسين مكماهون ، ووعد بلفور .

الثاني:

الوضع القانوني للشعب الفلسطيني بعد قيام الكيان الصهيوني ، مرورا بحق العودة و التعويض قبل الاعتراف بتقرير المصير للشعب الفلسطيني .

و انتهاءا بالاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في ظل قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة .

الفصـــل الاول

الوضع القانوني للشعب الفلسطيني قبل قيام الكيان الصهيوني

وقد قسمت هذا الفصل الى مبحثين :

الاول :

سنتطرق فيه للموقف البريطاني من الوضع في فلسطين وما تخلله من معاهدة الدفاع العربي البريطاني و مراسلات حسين مكماهون و اتفاقية سيكس بيكو ووعد بلفور .

و الثانـي::

سنتطرق فيه لموقف عصبة الامم و منظمة الامم المتحدة من الوضع في فلسطين ، مرورا بصك الانتداب وقرار التقسيم و انتهاءا باعلان الكيان الصهيوني لمعرفة مدى انسجامهم مـــع مبادىء وقواعد القانون الدولي العام .

المبحث الاول

موقف بريطانيا من الوضع في فلسطين

ان تاريخ الحركة العربية في بداية القرن العشرين ، كان يهدف لانتزاع الاستقلال وفق برنامج اكثر طموحا بمراحل من البرامج السابقة * الامر الذي يجعل الصلة بين الوطنيين العرب في تركيا والوطنيين في مصر وشمال افريقيا (التي كانت فرنسا قد سيطرت عليه) اكثر فعالية بينهما ، فاتخذت القومية العربية شكل موقفا مطالبة بانشاء دولة عربية تمتد من المحيط الاطلسي الى المحيط الهندي التي تنتمي جميعها الى امة واحدة .

وقد اكد ذلك الوعي الوطني الذي بدأ يستيقظ باطراد لدى الشعوب العربية بقوة كبيرة ، والذي تأكد بواسطة الادب والصحافة والتنظيمات الوطنية والشعور بقيمة الثقافة العربية [1] .

فلسطين التي كانت احدى الولايات العثمانية ، وتحررت بعد ذلك من هذه التبعية على يد القوات المتحالفة (الجيش العربي والانجليزي) بقيادة اللورد اللنبي ، حيث دخلت الى فلسطين بغية تحريرها ، وليس لفتحها والاستيلاء عليها ، ثم تسليمها الى الحركة الصهيونية كما وقع فيما بعد .

وعلى ذلك سوف نتعرض في هذا المبحث الى مطلبين :-

الاول :- معاهدة الدفاع العربي الانجليزي ، والتي سميتها بمعاهدة الدفاع العربي الاوروبي على اساس ان بريطانيا هي التي كانت تحاور العرب وتتفاوض معهم نيابة عن الحلفاء هذا اضافة الى انها اكبر قوة اوروبية في ذلك الوقت ، ثم نتطرق الى مراسلات حسين مكماهون .

الثاني :- تسليم فلسطين للحركة الصهيونية من خلال ما يسمى بتصريح بلفور.

---

* كانت هناك محاولات عربية لممارسة بعض اشكال الحكم الذاتي في بعض الاقاليم العربية مثل ظاهر العمر الذي حكم شمال فلسطين منذ عام 1749 - 1775

(1) القانون الدولي العربي ، ص194 ، محمود كامل المحامي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ديسمبر 1965 ، الطبعة الاولى.

المطلب الاول

معاهدة الدفاع العربي الاوروبي ومراسلات حسين مكماهون .

الفرع الاول :-

مساعدة الدفاع العربي الاوروبي :-

في فبراير من عام 1914 كان كيتشنر * وستورز رونالد ستورز قد تبادلا مراسلات من الشريف حسين حاكم مكة الذي كان قد ابدى سخطه على نظام الحكم المركزي في الحكومة العثمانية ، وعلى تبعيته للوالي التركي الذي كانت تعينه حكومة الاستانة ، لذلك وجد من الحكمة ان يستعين بالبريطانيين في سعيه للتحرر من السيادة العثمانية "1".

وكان المفاوضون البريطانيون بالرغم من حذرهم في المفاوضات مع الشريف حسين الا انهم اقروا فكرة الامة العربية ، وتحرير العرب في مقابل مساعدة العرب لهم ضد تركيا ، وفي الوقت نفسه اتصل ستورس بـ " عزيز علي المصري " * * لدراسة احتمال القيام بثورة عربية كبرى ، الا ان الوطنيين طالبوا بضمانات بريطانية بشأن استقلال البلاد العربية وهو الامر الذي لم يكن المفاوضون البريطانيون يملكون سلطة البحث فيه "2".

وفي مطلع 1915 جرت اتصالات بين موظفين من الجمعيات الاستقلالية العربية " جمعية العربية الفتاة والعهد " وبين الشريف حسين وابنه فيصل انتهت الى الاتفاق بشأن الميثاق المعروف بـ " بميثاق دمشق " في مايو عام 1915 الذي نصت بنوده على مطالبة بريطانيا بالاعتراف باستقلال البلاد العربية الواقعة ضمن حدود تمتد من خط مرسين - اضنه شمالا الى حدود ايران شرقا ، والخليج العربي والمحيط الهندي جنوبا ، ومن طول البحر الاحمر الى البحر المتوسط ، ومقابل ذلك قيام العرب بالثورة ضد الحكومة التركية "3".

وهكذا عبر الميثاق عن وجهة نظر الحركة الوطنية العربية ، لذلك عندما اعلنت بريطانيا عزمها على الاعتراف باستقلال الدول العربية في شبه الجزيرة العربية بزعامة الشريف حسين ، وتمسك بما جاء في بنود ميثاق دمشق كأساس لاي تحرك عربي ضد تركيا "4".

---

* كيتشنر : هو ضابط مخابرات بريطاني في العراق كان يتبع المندوب السامي البريطاني القاهرة .

* * عزيز علي المصري هو ضابط مصري في الجيش التركي

"1" القانون الدولي العربي من 1946 وما بعدها : د. حمد كامل المحامي (دار العلم للملايين بيروت 1965 دار النهضة العربية)

"2" المرجع السابق ص ذاته .

"3" القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني ، ص 213 مرجع سابق .

"4" اعتقدت بريطانيا ان انشاء دولة عربية كبرى انما هي من وحي الماطه الشخصية .

الفرع الثاني

مراسلات حسين - مكماهون :-

حين استأنف الشريف حسين مفاوضاته مع البريطانيين اعتمد على نصوص ميثاق دمشق وتقدم بها كشروط للعمل المشترك والتحالف العربي البريطاني .

ففي المذكرة الاولى التي بعث بها الى مكماهون "المندوب السامي البريطاني بمصر" في 14 يوليو 1915 طالب بريطانيا بان تعترف باستقلال العربية وفقا للحدود التي نص عليه ميثاق دمشق ، واعتبر الحدود هي النقطة الاساسية للتعاون المشترك فاعتبرها مكماهون امرا ثانويا ضئيل الاهمية مسألة الحدود الحيوية والمستعجلة فاسرع بابلاغ حكومته بذلك ، التي بعثت اليه باصدار تصريح يستثني مناطق نفوذ معينة ، ، بحيث تأتي منسجمة قدر الامكان مع الاطماع البريطانية والفرنسية في اقتسام البلاد العربية الخاضعة للامبراطورية العثمانية الى مناطق نفوذ اجنبي "1" .

ومما يهمنا في ذلك ان هذه المراسلات لم تأتي على ذكر فلسطين ولا تشير الى ما اصطلحت التنظيمات الادارية العثمانية على تسميته بسنجق القدس ، اي ان فلسطين لم تكن ابدا ضمن تلك المناطق التي جرى استثناؤها من رقعة الدولة العربية المستقلة .

غير ان مماطلة الحكومة البريطانية في تسوية الحدود استمرت الى ان بعث الشريف حسين بالرسالة الخامسة في 10 مارس / 1916 ، غير ان الحلفاء كانوا قد توصلوا في الوقت نفسه الى توقيع اتفاقيتهم السرية بشأن تقسيم الامبراطورية العثمانية ، الى مناطق نفوذ بموجب اتفاقية سايكس بيكو السرية على صورة مذكرات دبلوماسية ما بين التاسع والسادس عشر من ايار /1916 .. فاصدرت الحكومة البريطانية التعليمات الى هنري مكماهون بالمماطلة في مسألة الحدود وان يأخذ بعين الاعتبار مضمون الاتفاقيات السرية "2" .

"1" القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني ص 212 مرجع سابق.

"2" المرجع السابق ص213 .

الفــــرع الثالث

* اتفاقية سايكس بيكو .

ان اهمية فلسطين كموقع استراتيجي ادى في الواقع لالتقاء مصالح الدول الاستعمارية على تدويلها في محاولة لتسوية الصراع بين تلك الاطراف .

قبل ان تبدأ الثورة العربية بشهر واحد فقط ، وقعت انكلترا وفرنسا الاتفاقية المعروفة في ابريل ومايو 1916 - المعروفة بأسم سايكس ، بيكو والتي ظلت سرا حتى نشرتها الحكومة **البلشيفية** في 21/ فبراير /1918 والتي نصت على :-

" ان فرنسا وبريطانيا على استعداد لتعترف وتحمي دولة عربية مستقلة او اتحاد من الدول العربية في المنطقتين "أ" داخلية سوريا ، و"ب" داخلية العراق تحت سيادة زعيم عربي "1"

كما حددت على خريطة ملحقة بالمعاهدة ان يكون لفرنسا في المنطقة "أ" ولبريطانيا في المنطقة "ب" حق الاولوية في المشروعات والقروض المحلية وتقديم المستشارين ، والموظفين الاجانب بناءا على طلب الحكومة العربية او حلف الحكومات العربية "2".

وان يباح لفرنسا في المنطقة الزرقاء وهي سوريا الساحلية ولانكلترا بعشر في المنطقة **الحمراء** وهي العراق الساحلية من بغداد وحتى الخليج العربي ، وانشاء ما ترغب فيه من شكل الحكم مباشرة او بالواسطة او بالمراقبة بعد الاتفاق مع الحكومة او حلف الحكومات العربية .

وفيما يخص فلسطين فعلى الرغم من ان الحدود في هذه الاتفاقية غير مرسومة بدقة ووضوح لذلك كانت هذه **الاولى** في تاريخ فلسطين الحديث التي اريد لها ان تكون حدودا لكيان سياسي بل لكيانات سياسية مختلفة بتأثير صراع المصالح الدولية والتي رشحت لتكون حسب هذه الاتفاقية ذات كيانات سياسية كما يلي .

أ - منطقة ادارة دولية تشمل اجزاء من فلسطين غربي نهر الاردن .

ب - منطقة ادارة بريطانية مباشرة تشمل مينائي حيفا وعكا .

ج - منطقة لتكون دولة عربية او جزء من اتحاد دول عربية " بنفوذ بريطاني تشمل المنطقة الواقعة الى الشرق من نهر الاردن **جنوبي** دمشق بالاضافة الى الخليل والنقب حتى الساحل.

د - منطقة ادارة فرنسية مباشرة " في المنطقة الزرقاء وهي المنطقة الواقعة الى الشمال من بحيرة طبريا بالاضافة الى منطقة صفد ."4"

"1" فلسطين الدولة ص38 مرجع سابق.

"2" المرجع السابق ص40.

"3" القانون الدولي العربي ص122 مرجع سابق.

"4" فلسطين الدولة ص41 وما بعدها مرجع سابق .

وهكذا نجد ان المصالح الدولية والصراع بين الدول الاستعمارية قد جعل فلسطين منطقة مقسمة بين تلك الدول حتى يتسنى لهم اخراجها عن المنطقة العربية والاستفراد بها لمنحها بدون وجه حق للحركة الصهيونية وزرعها في قلب المنطقة العربية بهدف اضعافها .

كما ان هذه الاتفاقية تعتبر مثلا للمكر والخداع والجشع في سياسة الدول الاستعمارية والتي تم التوصل اليها من وراء ظهر العرب وخدعهم في الوقت الذي كان العرب حلفاء بريطانيا . كما انها مناقضة لالتزامات بريطانيا بموجب مراسلات حسين مكماهون . والتي حقق الاستعمار الاوروبي من خلال هذه المعاهدة مؤامرة ضد قيام دولة عربية موحدة وقوية عن طريق تجزئة وحدة الولايات العربية التي كانت واقعة ضمن الامبراطورية العثمانية وتوزيعها على الدولتين الاستعماريتين ، بريطانيا وفرنسا لنهب ثرواتها ومقدراتها وثرواتها .

المطلب الثاني

وعد بلفور.

عاشت القضية الفلسطينية قبل قيام الكيان الصهيوني مجموعة من التطورات التي ساهمت في تحقيق المخططات الاستعمارية الصهيونية ومن اهم هذه التطورات والتي كان لها الاثر الكبير على تطور القضية في المراحل اللاحقة هي وعد بلفور.

ذلك الوعد الذي يعتبر من اغرب الوثائق الدولية في التاريخ ، اذ منحت بموجبه دولة استعمارية ارضا لا تملكها " فلسطين " الى جماعة لا تستحقها " الصهاينة " على حساب من يملكها ويستحقها " الشعب العربي الفلسطيني" مما ادى الى اغتصاب الوطن وتشريد - الشعب بكامله على نحو لا سابقة له في التاريخ.

هذا الوعد الذي اعتبره الصهاينة مكسبا هاما لانه شكل اول اعتراف بمطالبهم رسميا من قبل دولة ، واعتبر ذلك منطلقا لخطوات العمل الصهيوني التالية ، وهو الامر الذي سعت الحركة الصهيونية لاعطائه قيمة قانونية تستند اليه في مطالبها بفلسطين انسجاما مع اهداف الحركة الصهيونية.

لذلك سوف ندرس في هذا المطلب الظروف التي ادت ببريطانيا لاصداره اولا ومدى انسجام هذا الوعد " باعتباره احدى الوثائق القانونية كما تزعم الصهيونية في احقيتها - بالمطالبة بفلسطين " مع القانون الدولي.

الفـــرع الاول

==============

ظـروف صـدور وعد بلفـور.

لقد كانت الظروف الدولية والسياسية والعسكرية المرحلية والاستراتيجية التي ادت الى صـدور وعد بلفور متشابكة الى حد يصعب معه تمييزها عن بعضها البعض ، هذا الوعد الذي جاء كنتيجة حتمية لعقد الزواج المسخ الذي تم بين الاستعمار ممثلا ببريطانيا انذاك وبين الصهيونية اليهودية"1".

وليس ادل على ما نقول من ان بريطانيا قبل ان تصدر هذا الوعد كانت قد عرضت الامر بكل ابعاده الاستعمارية على كل من فرنسا والولايات المتحدة الحليفتين التقليديتين لها ، حيث اقرتا الفكرة ووافقتا عليها من حيث المبدأ "2"

كما فيها حسب اعتقادنا من خدمة ضمنية للغرب الاستعماري من خلال كون الكيان الصهيوني المرتقب بمثابة الاسفين المرجو لدق عنق العرب عند كل محاولة للنهوض التي يمكن ان تغنيهم عن حاجتهم للغرب وهو يعني التنفيذ العملي للمؤتمر الاوروبي المنعقد عام 1907 السابق الذكر.

فاذا كانت هذه هي المصالح المشتركة للغرب الاستعماري في الموافقة على ذلك، فان بريطانيا كانت لها مصالح خاصة بها بو صفها القوة العظمى انذاك والمتمثلة في ان اصدار وعد بلفـور سيساعد بريطانيا على ان تتخلص مما جاء في اتفاقية سايكس ـ بيكو السرية الـ الذكر التي عقدت بين دول الحلفاء ، والتي كانت تنص على ان تكون فلسطين منطقة دوليـة تخضع في حكمها لكل من الفرنسيين والبريطانيين ، وفي هذه الحالة لا يمكن لفرنسا ان تطالب بفلسطين ، هذا وان كانت تطالب ان تكون سوريا خاصة بها ، وهذا ما جعل بريطانيا تفهم ان

يتبع.....

"1" نص وعد بلفور :ـ جاء على شكل رسالة موجهة الى اللوردروتشيلديقول له فيها .

وزارة الخارجية في 2/ تشرين ثاني / نوفمبر 1917م.

عزيزي اللورد روتشيلد .

" يسرني جدا ان ابلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على اماني اليهود والصهاينة وقد عرض على الوزارة واقرته .

" ان حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل جهدها لتسهيل تحقيقهذه الغاية ، على ان يفهم جليا انه لن يسمح باي اجراء من شأنه ان يغير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الان في فلسطين ولا الحقوق او الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلاد الاخرى وسأ شاكر اذا اطلعتم الاتحاد الصهيوني على هذا التصريح . المخلص جيمس ارثر بلفور.

انظر تهويد فلسطين ص98 اعداد وتحرير د/ ابراهيم ابو لغد ترجمة د/ اسعد رزوق ،تصريح بلفور في القانون الدولي و. ت: ماليسون مركز الابحاث ببيروت.

"2" صوت العالم العربي ص 18 فتح الله حيداوي .

فرنسا تطالب بفلسطين كجزء من سوريا ، وهذا بالطبع يشكل خطرا كبيرا على مصالح بريطانيا في الشرق وبخاصة قناة السويس"3".

وقد عجل في اعلان السياسة البريطانية بشأن فلسطين حدثان ، اولهما دخول امريكي الحرب رسميا في نيسان 1917 ، والتي كان للحركة الصهيونية الاثر الكبير في دخول امريكا الحرب الى جانب الحلفاء اما الحدث الثاني فكان اقبال الشبان اليهود في روسيا اثـر ثورة شباط 1917 بروسية على الانخراط في صفوف"الحزب الشيوعي" البلشفيك " بقيادةلينين الذي وقف ضد استمرار روسيا في الحرب ، مما دفع الجنرال " ماكدونف" قائد المخابرات البريطانية الى طلب الاسراع في اعلان فلسطين وطنا قوميا لليهود ، لكي يتجه الشباب اليهودي نحو العقيدة الصهيونية الرجعية الموالية للاستعمار عوضا عن الانخراط في صفوف الاحزاب الثورية المعادية لبريطانيا "1"

من كل ما سبق يمكننا ان نستخلص النقاط التالية :-

أ - ان وعد بلفور ليس هو وعد اللوردجيمس ا ثر بلفور الى اللورد روتشيلد " كما يبدو في نصه ، بل هو وعد بريطانيا الاستعمارية الى الصهيونية اليهودية من حيث الشكل.

ب - ان هذا الوعد يمثل في الحقيقة وعد الغرب كله ببعديه الصليبي والاستعماري الى الصهيونية من حيث المضمون.

جـ - ان بريطانيا واصلت خداعها للعرب من خلال رسالة بعثت بها بريطانيا في 4/ يناير/1918 عبر مذكرة بريطانية فرنسية الى الشريف حسين ، تؤكد فيه ان هذا الوعد لا يتعارض مع الوعود السابقة المعطاة للعرب والتي نصت على ان دول الحلفاء مصممة على ان تتاح للشعب العربي فرصة كاملة لاستعادة كيانه كأمة في العالم "2" وهذا لا يتيسر تحقيقه الا بواسطة العرب انفسهم باتحادهم ، فشتان ما بين العهود التي قطعتها بريطانيا للعرب والذي قطعته للصهاينة .

"1" د / اسعد رزوق اسرائيل الكبرى ص492

انظر كذلك 124 ، 121 ، 100 ، 99 FRANK.H.EPP.OPCIT

"2" القانون الدولي العربي ص198 وما بعدها مرجع سابق.

الفـــرع الثاني

وعـد بلفـور والقانـون الدولـي

بالرغم من المحاولات الصهيونية الشرعية على هذا الوعد ، للمطالبة بحقها في فلسطين ، فان هذا الوعد باطل لمخالفته للقانون الدولي من عدة نواحي اهمها.

اولا : ان وعد بلفور يمثل وثيقة قطعت بمقتضاها امة لا تملك اي اختصاص في فلسطين ، التزامات بموجبه باعطاء من لا تملك " بريطانيا" لمن لا يستحق " الحركة الصهيونية"."1"

وهو بهذه الصورة يمثل خرقا لمبدأ عدم التدخل في شؤون الغير ، وخرقا لحق الشعوب في تقرير مصيرها ، اذ عند صدور الوعد عام 1917 م لم تكن بريطانيا قد اعطيت بعد رسميا امتياز انتدابها على فلسطين لكي يتسنى لها التدخل في شئون الشعب الفلسطيني (ان كان يحق للمنتدب ان يتدخل في تلك الشؤون) مما يعني ان بريطانيا قد خالفت القانون الدولي في تدخلها بشؤون شعب لم يمنحها القانون الدولي بعد مجرد حق اسداء المشورة اليه في القضايا الادارية التي يستلزمها مفهوم الانتداب لذلك فان اقصى ما تملكه بريطانيا من اختصاص هو اختصاص السلطة المحتلة من ادارة وصيانة للارض والنظام العام ، وليس من شأن تلك الصلاحية ان تنقل او تتصرف بسيادة فلسطين ، بل تبقى السيادة بيد الشعب او الدولة التي تعرض اقليمها للاحتلال ، فالقانون الدولي يمنع التصرف بالاقاليم والممتلكات .

وهو ما اكدته قواعد الاحتلال الحربي التي تقضي بعدم جواز التصرف من قبل دولة الاحتلال بالاقليم او اجراء تغييرات جذرية عليه"2" .

ثانيا : ان هذا الوعد يحمل الكثير من التناقضات من الناحية القانونية :

"أ" - التناقض المتعلق بعدم الاضرار بحقوق السكان الاصليين وبين اقامة وطن قومي للشعب اليهودي ، لان اقامة الوطن القومي يعني انتزاع فلسطين من شعبها ، وعدم الاضرار بحقوق السكان الاصليين يعني بقاء فلسطين بين شعبها ، وبالتالي لا مجال لوجود وطن قومـــــي"3"،

وحتى لو ذهبنا الى اعتبار معتنقي الديانة اليهودية اقلية دينية في مختلف بلاد العالم التي يسكنونها مع ان مفهوم الاقليات الدينية او القومية ، كما تنص عليه المواثيق والاعراف الدولية فانه بموجب هذه القوانين ليست لهم اكثر من ان توفر لهم الحماية الدولية عن طريق المعاهدات القاضية باحترام حقوق الانسان ، وليس باعطائهم ارض شعب آخر ليقيموا فيها وطنهم المسمى"الوطن القومي اليهودي "

يتبع.....

"1" صوت العالم العربي ، حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ص19 فتح الله حيفاوي مرجع سابق

"2" الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية ، " دراسة لواقع الاحتلال الاسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام ص 95 وما بعدها . الدكتور تيسير النابلسي مركز الابحاث م .ت. ف : سلسلة كتب فلسطينية عدد 62 بيروت - ابريل / 1975

"3" فلسطين في ظل القانون الدولي ص48 د / حسن الحلبي .

ب) التناقض المتعلق بين الولاء اليهودي للوطن القومي وبين الولاء للدول التي يعيشون بها حيث يصبح اليهود في ظل التطورات التي حققتها الحركة الصهيونية بانشاء ما يسمى بدولة اسرائيل يعيشون بولاء مزدوج .

كما يلاحظ ان هذا الوعد جعل المستوطنين اليهود الذين سيأتون مستقبلا هم سكان البلاد ، والذين اطلق عليهم في الوعد وصف " الشعب " وناعتا الاكثرية العربية السلحة القائمة في فلسطين فعلا بـ " الطوائف الغير يهودية في فلسطين " متنكرا بذلك لحقوقهم ومستهينا بقدرهم "1"

ثالثا واخيرا فان هذا الوعد يعد تصريحا سياسيا موجها من حكومة لفرد عادي ليس له اي اعتبار لتلقي مثل هذا الوعد في القانون الدولي ، وبالتالي لا يدخل ضمن تعداد الالتزامات والعلاقات التي ينظمها القانون الدولي . "2"

لهذه الاسباب فان هذا الوعد باطل لمخالفته للقانون الدولي .

"1" يقول حايم وايزمن " اننا اتفقنا مع الحكومة البريطانية على تسليم فلسطين خالية من سكانها العرب "

" " انظر فلسطين في ظل القانون الدولي ص50 د/ حسن الحلبي مرجع سابق

"2" المرجع السابق ص 48 .

المبحث الثاني

موقف عصبة الامم و منظمة الامم المتحدة من الوضع في فلسطين

استندت الحركة الصهيونية في حقها بفلسطين على عدة وثائق تعتبرها شرعية من الناحية القانونية ، وهما صك الانتداب على فلسطين ، الصادر عام 1922 المتضمن في ديباجته وعد بلفور والذي سبق ان ناقشناه من وجهة نظر القانون الدولي في المطلب الثاني من المبحث الاول هذا اضافة الى استنادها لقرار الجمعية العامة رقم (181) والخاص بتقسيم فلسطين الى دولتين عربية واخرى يهودية في 25/ نوفمبر 1947 ، واستنادها الى قرار قبولها كدولة عضو في الامم المتحدة .

لذلك سوف نناقش هذه الوثائق ومدى انسجامها مع مبادىء واحكام القانون الدولي.

سنعرض في المطلب الاول من هذا المبحث عن صك الانتداب ثم نبحث في المطلب الثاني في القرار التقسيم في فرع اول واعلان قيام اسرائيل في فرع ثاني من الوجهة القانونيــة .

المطلب الاول

صك الانتداب وعهد العصبة

بالرغم من ادانتنا لفكرة الانتداب ، فما تلك الا اسماء لمسمى واحد وحقيقة واضحة وان تغيرت الصور والاشكال ، فهي تعني الاحتلال والاستعمار والاستغلال والعنصرية .
ففي اعتقادنا ان فكرة الانتداب بحد ذاتها ما هي الا تحايل على القيم والاخلاق والقانون اذ تبدو وكأنها ترى في الشعوب التي شاءت ان تعتبرها متخلفة ، شعوبا لا يمكنها ان تتقدم او تتطور الا اذا امتصت خيراتها وظلم اهلها واضطهدوا واحتلت اراضيهم واعطيت لغيرهم

نقول بالرغم من اننا لا نؤمن بفكرة الانتداب ، الا اننا سنحاول دراسة صك الانتداب على فلسطين "1" ومدى انسجامه مع المادة (22) من عهد العصبة باعتباره مصدر من مصادر القانون الدولي العام .

"1" بعد ان قرر المجلس الاعلى للحلفاء في ابريل 1920 وضع فلسطين تحت الانتداب ال ثم اقراره من قبل مجلس العصبة في يونيو 1922 ، حيث وقع في ذلك التاريخ على صك الان البريطاني على فلسطين بصورة رسمية ، والذي يتكون من ديباجة و(28) مادة .

وقد تضمنت الديباجة نص وعد بلفور . وفي المادة الرابعة نص على الاعتراف بالو اليهودية كهيئة عمومية تسدي المشورة الى ادارة فلسطين ، والمادة السادسة التي تعنى بتسهيل الهجرة الى فلسطين والمادة السابعة بمنح الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون مقاما دائما والمادة (22) التي تعنى باعتبار اللغة العبرية لغة رسمية في فلسطين .

* من الاشكاليات القانونية التي تفقد الادعاء بصك الانتداب كأساس قانوني يعزز ادعاءات الحركة الصهيونية بمطالبتها بفلسطين بما يلي :-

اولا :- عبر ميثاق عصبة الامم عن الاهداف الرئيسية لنظام الانتداب فجاء في الفقرة الاولى من المادة (22) ما يلي " ان المستعمرات والاقاليم التي كانت من عواقب الحرب الاخيرة انها لم تعد تحت سيادة الدول التي كانت تحكمها قبلا ، والتي تقطنها شعوبا لم تقوى على الوقوف على قدميها في الظروف الشديدة الوطأة للعالم الحديث ، ينبغي ان يطبق عليها المبدأ القائل بان مصالح مثل هذه الشعوب وتطورها يمثلان وديعة مقدسة في ذمة المدنية ، وان الضمانات الكفيلة بتحقيق هذه الوديعة يجب ادراجها في نص الميثاق"1".

فهذا المبدأ الاساسي في الميثاق يدل على ان الوديعة المقدسة في ذمة المدنية يجب العمل بها لمصالح الشعوب القاطنة في الاقاليم المعنية ، وهو يعني ان المبدأ ينطبق على السكان المقيمين في فلسطين حينذاك من اتباع الديانات الاسلامية والمسيحية واليهودية وانه لخرق صارخ لهذه الوديعة المقدسة ان تؤخذ فلسطين من سكانها الاصليين لكي تمنح للصهاينة من خلال تضمين الصك وعد بلفور .

ثانيا :- ا ان المادة (22) من عهد العصبة بفقرتها الرابعة ، اعترفت باهلية الاقاليم - العربية التي انفصلت عن تركيا بما فيها فلسطين ، بان تكون بصورة موقتة أمما مستقلة ، لا تحتاج الا الى مشورة اومساعدة ادارية من الدول المنتدبة "2" فهذا الوضع الاستقلالي الذي اعترف به عهد العصبة بفلسطين ، ويحتم ان يتم اخذ رغبات الشعب بعين الاعتبار عند اختيار الدولة المنتدبة ، والحكمة من ذلك هو تحقيق الانسجام بين القطر المنتدب عليه وسلطة الانتداب بغية تحقيق اهداف الانتداب ، اضافة الى ان العمل بهذا المبدأ يعتبر من مستلزمات الاستقلال وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، ومع ذلك فقد فرض الانتداب - البريطاني على فلسطين ولم يثبت ان رغبات الشعب الفلسطيني قد اخذت بعين الاعتبار عند اختيار دولة الانتداب كما نص عهد العصبة ، بل ان الشعب الفلسطيني رفض الانتداب منذ البداية وعبر عن ذلك بمناسبات عديدة بثوراته وانتفاضاته .

وفي ذلك يقول القانوني الفرنسي "فوشي" ان طريقة الاختيار بريطانيا للانتداب يتبع.....

"1" تهويد فلسطين " تصريح بلفور تقييم في نظر القانون الدولي،ص112 و.ت. ماليسون جونيور اعداد وتحرير د/ ابراهيم ابو لغد - ترجمة د/ اسعد رزوق.
م.ت.ف. مركز الابحاث سلسلة كتب فلسطينية (37) شباط 1972 بيروت .

"2" فلسطين في ضوء القانون الدولي ص54 مرجع سابق د/ حسن الحلبي.

للانتداب على فلسطين مخالفته لنص المادة (4/22) من عهد العصبة لذلك فهو باطل "1" وقد سبقه قبل ذلك ما اورده الامين العام لعصبة الامم في مذكرته التي قدمها الى مجلس العصبة في يوليو /1920 والتي جاء فيها " ان توزيع الدول الكبرى للانتدابات ليس قانونيا ولا يمكن الاعتراف به ......ان اختيار الدول المتحالفة الكبرى ، بريطانيا العظمى للانتداب على فلسطين قد جرى خلافا لاحكام المادة 22 من عهد العصبة فهو اذا باطل من الوجهة القانونية ولا يقام له وزن من الناحية الحقوقية " (2) .

ثالثا : ان صك الانتداب على فلسطين باطل اذا ما انطوى على خرق لأي نص من نصوص ميثاق عصبة الامم ، فالميثاق كان بمثابة الاداة الدستورية البارزة للاسرة الدولية المنظمة حين ذاك وصك الانتداب كان يستمد سلطته من الميثاق ويخضع لقيوده .

" حيث حظرت المادة 20 في فقرتها الاولى على اعضاء العصبة عقد اتفاقيات في الماضي او المستقبل حتى جاءت هذه الاتفاقيات متضاربة مع الميثاق " وعلى ذلك فان منح فلسطين للاستقلال مؤقتا من جانب الميثاق لا يمكن سحبه او تعييره بواسطة صك الانتداب ، فالصك كان يتقيد حقوقيا بالوديعة المقدسة في ذمة المدنية ولصالح سكان الاقليم الواقع تحت الانتداب "3" والحديث عن الاستقلال لا يمنع وضعها تحت الانتداب ، لان الانتداب ليس ضما كما هو ثابت في القانون الدولي واحكام القضاء والقرارات المحاكم الدولية "4" .

"1" نصت الفقرة الرابعة من المادة 22 " هناك جماعات كانت تابعة للامبراطورية العثمانية وقد بلغت من التطور حدا يمكن معه الاعتراف بصفة مؤقتة بكيانها كأمم مستقلة ، شرط أن يخضع ذلك لتقديم المشورة الادارية والعون الاداري من قبل دولة منتدبة ، حتى يحين الوقت الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف على قدميها ، وان رغبات هذه الجماعات يجب ان تكون اعتبارا رئيسيا في اختيار الدولة المنتدبة .

انظر تهويد فلسطين ص112 مرجع سابق.

"2" صوت العالم العربي ص21 مرجع سابق.

"3" تهويد فلسطين ص114 مرجع سابق.

"4" فلسطين في ضوء القانون الدولي ص58 مرجع سابق.

رابعـا : ان صك الانتداب يحمل الكثير من التناقضات منها :-

أ) ان الاعتراف بالوكالة اليهودية ، كهيئة رسمية بموجب المادة الرابعة ، بحيث تسدي المشورة الى ادارة فلسطين والتعاون معها في الشئون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الامور التي تؤثر في انشاء الوطن القومي اليهودي ، يتعارض مع المادة الخامسة التي نصت على موضوع ضمان السلامة الاقليمية لأرض فلسطين بقولها " تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن عدم التنازل عن شيء من اراضي فلسطين او تأجيره او وضعه بأي طريقة تحت السيطرة العائدة لحكومة دولة اجنبية "1" .

ب) ان المادة نصت على موضوع الهجرة اليهودية بقولها " على ادارة فلسطين مع ضمانها عدم الحاق الضرر بحقوق ومركز القطاعات الاخرى ان تسهل الهجرة لليهود ......"، وهذا يعني ان خرق المادة السادسة لن يحصل الا متى جرى تسهيل الهجرة الصهيونية في انتهاك للحقوق الفلسطينية المحميـــةبصريح العبارة .

وفي الحقيقة ان الاستيلاء على فلسطين كان هدف السياسة البريطانية قبل الحرب العالمية الاولى واثناءها ، ولا يمكن بأي حال فصل هذا الهدف وبين هدف نظام الانتداب ، كما ان الانتداب على فلسطين هو تناقض مع ما وعد به الحلفاء من حرية واستقلال للشعوب التي ترزح تحت نير الاستعمار ، هذا اضافة الى ان عدم شرعية الانتداب تستند الى مسلمـةبدهية وهي انه لم يكن من حق الحلفاء او عصبة الامم تقرير مصير فلسطين على شكل انتداب او غيره .

واخيرا يمكننا القول بان الانتداب على فلسطين لم يكن انتداب بالمفهوم القانوني للانتداب ، بل كان استعمار بريطاني جائر وظالم على فلسطين وشعبها ، لذلك فان الانتداب هو شكل مبطن من اشكال الاستعمار ، الذي لم يطبق بأمانة كما رسم له في عهد العصبة .

---

(1) يوسف محمد يوسف القرعين حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ص 64
دار الجليل للنشر عمـان الطبعة الاولى 1983 .

المطلب الثاني

قرار التقسيم واعلان قيام الكيان الصهيوني

الفرع الاول : قــرار التقسيم و القانون الدولي

أولا : بدايات التقسيم : " مشروع لجنة بيل"

طرح التقسيم بصفة رسمية لاول مرة في مشروع لجنة بيل التي ارسلتها الحكومة البريطانية لدراسة الموقف في فلسطين بعد ثورة عام /1936 ، وعقدت اللجنة العديد من الاجتماعات مع كل من اليهود والفلسطينيين ، وقد اوصت في تقريرها الذي اعلن في 7/ يوليو /1937 على اساس تقسيم فلسطين الى دولتين عربية ويهودية "1".

وقد وصلت اللجنة الى هذه النتيجة بناء على عدة اسباب ضمنتها في تقريرها ، منها رفض انهاء الانتداب البريطاني على فلسطين فورا " كما كان يطالب العرب " واستبعاد احتمال قيام دولة ثنائية القومية ، لان العلاقات بين العرب واليهود لا تسمح بذلك ، بل وتجعل منه امرا مستحيلا وانه ليس من المحتمل على ضوء هذه الظروف ان تتطور حكومة فلسطين الى شكل من إشكال الحكم الذاتي ، وبالتالي صعوبة تصور وجود حكومة تستطيع ان تضمن العدالة لكل من العرب واليهود ، كما ان انشاء مجلس تشريعي يمثل فيه الطرفان او اي شكل آخر للعمل المشترك ليس واردا ، وهكذا فما دام من المستحيل اقامة دولة مشتركة على ارض فلسطين كما جاء في تقرير اللجنة " فاننا لا نرى سببا يمنع كل شعب منهما في حكم قسم منها"2"

واقترحت اللجنة اقامة دولتين ذاتي سيادة ، احدهما دولة عربية تتألف من شرقي الاردن متحدا مع القسم الواقع الى الشرق والجنوب من الحد الذي اقترحته اللجنة ، ودولة يهودية تتألف من القسم الواقع الى الشمال والغرب من ذلك الحد ، وتبقى القدس تحت الانتداب البريطاني ، وبعد الاستقلال تعقد معاهدات بين انجلترا وكلا من الدولتين تشتمل على معاهدات دفاع مشترك ، كما تتعهد بتبني طلب انضمام الدولتين الى عصبة الامم"3".

يتبع.....

---

* رئيس اللجنة اللورد بيل وهو بريطاني.

"1" سياسة الانتداب البريطاني حول اراضي فلسطين العربية د/ محمد سلامة النحال ص80 مرجع سابق.

"2" مشروعات الدولة الفلسطينية علي الدين هلال ص67 وما بعدها ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام يناير/1978 القاهرة .

"3" المرجع السابق ص68.

وقد رأت اللجنة ان هذا الاقتراح يحقق فوائد جمة للعرب واليهود ، فبالنسبة للعرب فانهم ينالون استقلالهم ويستطيعون التعاون مع الدول العربية الاخرى كما يشاؤون ، كما انه يزيل مخاوفهم ازاء التوسع الصهيوني ويحصر الدولة اليهودية في حدود جغرافية معروفة ويبعد الاماكن المقدسة من تحت السيطرة اليهودية وانه مقابل خسارة العرب لجانب من اراضي بلادهم فان " الدولة اليهودية " سوف تقدم اعانة مالية للدولة العربية اضافة الى المعونة الاخرى التي ستقدمها انجلترا ، اما بالنسبة لليهود فان هذا المشروع يحقق لهم الامل الذي عملوا سنوات من اجله في انشاء وطن قومي خاص بهم ، يبعد عنهم خطر الوقوع تحت سيطرة الاغلبية العربية ، ويمكنهم من استقبال مهاجرين يهود جدد .

وبخصوص الموقف من هذا المشروع فقد رفض العرب مشروع التقسيم هذا وقاوموه لان فيه اهدار صريح لحقوقهم الطبيعية وعقدوا في بلودان بسوريا مؤتمرا في اليوم التالي من اعلانه جاء فيه ان فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي ، رفض تقسيم فلسطين وانشاء دولة يهودية ووقف الهجرة اليهودية الى فلسطين ، وان تحل مشكلة فلسطين على اساس قيام دولة مستقلة "1".

اما الحركة الصهيونية فقد قبلته من حيث المبدأ ، وفتحت مفاوضات مع انجلترا حول التفاصيل وخصوصا فيما يتعلق بالحدود ، ورأت الحركة الصهيونية ان ذلك خطوة متقدمة نحو هدفهم في انشاء الدولة اليهودية .

وبتبني هذا المشروع من قبل الحكومة البريطانية فقد انتقل الى حيز التنفيذ ، فاعلن انتوني ايدن وزير خارجيتها امام مجلس عصبة الامم ان حكومته سوف تقوم بمزيد من الدراسات في هذا الصدد ، ووافقت عصبة الامم على المشروع ، على ان تقوم بريطانيا بتقديم التوصيات اللازمة لتنفيذه على ان يظل نظام الانتداب قائما الى حين اقرار نظام آخر"2"

ولتنفيذ هذا المشروع ، ارسلت الحكومة البريطانية لجنة فنية برئاسة "جون وودهيد" كي تدرس امكانية تنفيذ التقسيم ، فقاطعها العرب وبعد زيارة اللجنة الى الاردن وفلسطين عادت الى بريطانيا لتقدم تقريرها ، فاعلنت الحكومة البريطانية ان مقاطعة العرب جعلت تنفيذ التقسيم مستحيلا . واقترحت عقد مؤتمر للحكومات العربية يمثل فيه اليهود والعرب لايجاد حل للقضية الفلسطينية "3" وهكذا فقد قررت بريطانيا تجميد تنفيذ مشروع التقسيم بسبب الرفض العربي له والكلفة المادية التي يمكن ان تتحملها بريطانيا لتنفيذه بسبب الحرب العالمية الثانية ايضا.

"1" سياسة الانتداب البريطاني د/ محمد سلامة النحال ص61 مرجع سابق .

"2" مشروعات الدولة الفلسطينية ص69 مرجع سابق.

"3" فلسطين والحاج امين الحسيني ص112 مرجع سابق .

ثانيا : الظروف التي ادت الى صدور قرار الامم المتحدة بتقسيم فلسطين:-

انصب جهد بريطانيا على خلق وضع سياسي متوتر في فلسطين ، من خلال تشجيع الهجرة اليهودية ومشروعات لجانها لحل مشكلة السيادة على فلسطين ، والذي يعني بطبيعة الحال اخلالها بمسؤوليتها الدولية .

فقد كانت السياسة البريطانية قائمة على تشجيع الهجرة اليهودية ، مما خلق صراعا بين العصابات اليهودية ، ومنظماتها المسلحة من جهة والشعب الفلسطيني من جهة اخرى، رغم السياسة التي اتخذتها بريطانيا من وقت الى آخر والتي كانت تحاول ان تثبت حيادها وحرصها على مصالح الشعب الفلسطيني من خلال سلسلة الكتب التي كانت تصدرها ، الا انها في الواقع هيأت الاجواء للهجرة اليهودية "1" .

كما انها زادت من حدة الصراع في فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية حيث استطاعت العصابات الصهيونية الاستفادة من ظروف الحرب ، بتكثيف الهجرة وبناء منظماتها العسكرية وتعزيز موقعها وتدريب اليهود على الاعمال الحربية"2".

وقد اثبت الشعب الفلسطيني على مدار سنوات الانتداب عبر ثوراته المتتالية ، واحتجاجاته واضراباته ، رفضه لسياسة بريطانيا المتواطئة مع المهاجرين اليهود ، وامام هذه الاوضاع سعت بريطانيا بعد ان هيأت كل الظروف لقيام الكيان الصهيوني للخروج من فلسطين منهية انتدابها تمهيدا لتقسيم فلسطين ، فطرحت القضية على الجمعية العامة للامم المتحدة ، وذلك في دورة استثنائية وبررت ذلك بأن الانتداب غير قابل للتطبيق بسبب عدم التوافق بين تطلع سكان فلسطين لتقرير المصير والاهداف السياسية للحركة الصهيونية .

عقدت الجمعية العامة الدورة الخاصة في 24 / ابريل /1947 - ومما يذكر ان الحكومة البريطانية كانت قد طلبت من الجمعية العامة اصدار توصيات بشأن حكومة فلسطين في المستقبل"3"

"1" الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة ص ص 37 الياس سعد م . ت: ف : مركز الابحاث سلسلة دراسات فلسطينية رقم 66 / نوفمبر 1969 .

"2" اهم العصابات الصهيونية في تلك الفترة كانت " البالماخ شتيرن ، الهاغانا ، وارغون " لبنان والامم المتحدة ص93 د / فوزي ابو دياب . / دار النهضة العربية بيروت 1971 بدون طبعة .

وفي31/ اغسطس /1947 رفعت لجنة الامم المتحدة الخاصة بفلسطين تقريرها النهائي الى الجمعية العامة وقد تضمن التقرير ضرورة انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين ومنحها الاستقلال وضرورة ان يسبق ذلك فترة انتقالية تحت اشراف الامم المتحدة : واوصى التقرير بان تحل القضية الفلسطينية باحدى الطريقتين :-

1) مشـــروع الاغلبية "2" ويقضي هذا المشروع بتقسيم فلسطين الى دولة عربية ودولة صهيونية مع تدويل مدينة القدس وما حولها .

2) مشروع الاقلية "3" ويقضي هذا المشروع بانشاء دولة اتحادية قوامها دولة عربية ، واخرى صهيونية تكون القدس عاصمة لها .

وهكذا اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة في 29/ نوفمبر 1947 القرار رقم (181) الداعي الى تقسيم فلسطين طبقا لمقترح الاغلبية مع تعديلات بسيطة (3)

"1" لجنة الامم المتحدة الخاصة بفلسطين تكونت من احدى عشرة دولة وهي(استراليا ، كندا تشيكوسلوفكيا ، جواتيمالا ، الهند ، ايران ، هولندا ، السويد ، البيرو ، اورغواي ، يوغسلافيا)

"2" سمي كذلك لتبنيه من طرف سبعة دول اعضاء في اللجنة ، وهي :

كندا ، تشيكوسلفاكيا جواتيمالا ، هولندا ، البيرو ، السويد ، أورغواي

"3" سمي كذلك لتبنيه من طرف ثلاث دول اعضاء في اللجنة وهي :

الهند ، ايران ، يوغسلافيا .

وسمحت لكل من الوكالة اليهودية وهو الاسم الاخر للمنظمة الصهيونية العالمية ، و الهيئة العربية العليا لطرح وجهة نظرها ، حيث ركزت المنظمة الصهيونية على الحقوق التاريخية "1" والتفسيرات الصهيونية لتصريح بلفور ولصك الانتداب ، باعتبار انهما يعطيان الاولوية للادعاءات الصهيونية ، وربط المشكلة اليهودية وحالة اللاجئين اليهود في اورو ربطا عضويا بايجاد حل لقضية فلسطين ،

اما الهيئة العربية فقد عرضت وجهة نظرها بقولها ان القصد من الانتداب هو تمكين السكان الموجودين في بلد ما من تقرير مصيرهم ونيل استقلالهم وهو ما تعهدت به الامم الم بمنح حق تقرير المصير والحكم الذاتي لجميع الشعوب التي تكون جديرة بذلك ، ولذا فان بـ مستقبل فلسطين لا يمكن ان يستثني منه امكانية استقلالها . وركزت مطالبها على الحق الطبـ ي للاغلبية السكانية في فلسطين بالملكية الغير متنازع عليها للبلاد . وحقها في نيل الاعترا ف من الجمعية العامة و بحقها في تقرير المصير والاستقلال.

"1" المقصود بالحقوق التاريخية هو الارتباط التاريخي بارض فلسطين ، وانهم ليسوا غربا بل عائدون بعد غياب ، وقد الحركة الصهيونية روح العودة في الاوساط اليهودية العا وتسخيرها لاقامة اسرائيل ، وجعلت الارتباط التاريخي احد الاسس التي بني عليها وعد بلفور وتضمينه في صك الانتداب كما انه اساس لتشريع قانون العودة الذي وضعته فيما بعـد حكومة اسرائيل والذي تكفل لكل يهودي العودة الى فلسطين للمساهمة في بناء الدولة ومنحه الجنسية فور وصوله .

ولو ناقشنا الادعاء الصهيوني مستندين للرأي القائل باعتبار التقادم سببا لاكتساب السيادة الدولية ، لوجدنا ان الادعاء ينقصه اكثر من شرط من هذه الشروط وضع اليد المست لفترة طويلة وغير مقرونة بالقوة وغيرمتنازع عليها ، فبهذه الشروط التي يمكن الاحتجاج بها للادعاء بالحق التاريخي لليهود غير ثابتة وهذا واضح من خلال الحقائق التاريخية والتي اوضـ اها في الفصل التمهيدي .....

- أنظر فلسطين في ضوء القانون الدولي ص39 وما بعدها مرجع سابق .
وكذلك القضية الفلسطينية والوضع الراهن ص 23 مرجع سابق.

وشكلت الجمعية العامة لجنة خاصة بفلسطين في مايو ١٩٤٧م بالقرار رقم 106 الذي ربط مشكلة اليهود النازحين في اوروبا بالمسألة الفلسطينية ، حيث ان هذه اللجنة قدمت تقريرا للجمعية العامة تتضمن عددا من التفسيرات الغير دقيقة مثل الفقرة (46) والتي جاء فيها " لقد انطوى كل من وعد بلفور وصك الانتداب على التزامات دولية اتجاه الشعب اليهودي ككل ، وكان من الواضح ان هذه الالتزامات لم تكن مقتصرة على السكان اليهود في فلسطين ، لانه لم يكن فيها في ذلك الوقت سوى زهاء ثمانون الف يهودي ، وهذا يعني ضمنا انه سيكون من حق جميع يهود العالم الذين يرغبون بالذهاب الى فلسطين ان يفعلوا ذلك حتى ولو افترضنا صحة شرعية هاتين الوثيقتين لان هذا الرأي غير واقعي من حيث ان فلسطين بلدا صغيرا ولا يمكن ان يستوعب جميع اليهود الموجودين في العالم "1"

والمغالطة في كون الوعد وصك الانتداب لا ينطوي على اية التزامات دولية تجاه الشعب اليهودي ككل ، فالوعد يتحدث عن ا الشعب اليهودي بصيغة المطلف والحقوق الوحيدة المحددة في الوعد هي التي جاءت بشكل ضمان للحقوق الخاصة بالفلسطينيين وحقوق اليهود الذين يعيشون في اي بلد آخر غير فلسطين وكذلك الحال بالنسبة لصك الانتداب ، فهو لم يحدد حقوقا لليهود ، لا من حيث الواقع ولا القانون ، لان الغالبية الساحقة تعيش في اوطانها ولها جنسياتها . ومن شأن الاعتراف بهم ان يفرض عليهم مركز جنسية عملية اضافية دون موافقتهم ، وسيؤدي الى انتقاص مركز جنسيتهم وحقوقهم القائمة ، اضافة الى انه يعتبر انتهاك لشرط الضمان الثاني في وعد بلفور الذي يحمي الحقوق والمركز السياسي لليهود خا فلسطين "2" .

وهو الامر الذي جعل المندوبون العرب يرفضون هذا الربط الذي لا يقوم على اي اس حيث ان مسألة النازحين من اوروبا لا علاقة لها بمسألة فلسطين ، وانما هي من اختصاص المنظمة الدولية لقضايا اللاجئين ، وقد اعاد المندوبون العرب للاذهان القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بالاجماع بشأن اعادة توطين النازحين والتي قررت فيه " انه لا يجوز توطين الاشخاص النازحين في اي بلد لا يتمتع بالحكم الذاتي دون موافقة سكان هذا البلد ، ولا يجوز التفكير في اعادة توطينهم في اي مكان اذا كان يخشى ان يؤدي ذلك الى تفكير صفو العلاقات الودية بين الدول "3"

"1" تحليل لقرارات الامم المتحدة الرئيسية المتعلقة بقضية فلسطين من وجهة نظر القانون الدولي ص15 وليام توماس، ماليسون وسالي ف ماليسون. منشورات الامم المتحدة نيويورك عام 1979.

"2" المرجع السابق ص15 وما بعدها .

"3" لبنان والامم المتحدة ص95 مرجع سابق .

ثالثا :

قرار التقسيم و القانون الدولي

تعرض قرار التقسيم لاعدة انتقادات قانونية منها :-

اولا : من حيث الاختصاص :

أ - ان التمعن في مواد ميثاق هيئة الامم المتحدة يوضح بما لا يدع مجالا للشك بأن الجمعية العامة قد تجاوزت في تبني قرار التقسيم نطاق الاختصاص العام المرسوم لها في المادة العاشرة لغاية الرابعة عشر ، من حيث كونها سلطة مناقشة وتوصية فقط . وبالتالي فان الميثاق لا يخول الجمعية العامة حق اتخاذ (قرارات) انما اصدار توصيات فقط وما هي اتخذت قرار بتقسيم فلسطين .

ب - كما ان انشاء الجمعية العامة لجنة فرعية وهي :(اللجنة الخاصة بفلسطين) ومنحتها صلاحيات تنفيذية و تشريعية لا تملكها هي نفسها ، فقد خول الميثاق للجمعية العامة في المادة (22) منه ان تنشيء من الفروع الثانوية ما تراه ضروريا للقيام بنشاطاتها ولم يكن من بين النشاطات ادارة قطر ما عن غير طريق الوصاية او اي طريق اتفاقي آخر وما لم يتم التوصل الى اتفاق ما ، فلا يغير حق اي شعب من الشعوب (1) وهذا ما نصت عليه المادة (80) من الميثاق .

جـ - ان الجمعية العامة تستطيع بموجب المادة (14) ان توصي باتخاذ تدابير لتسوية اي موقف تسوية سلمية . ولم يكن قرار التقسيم مستندا الى اي تسوية سلمية ، وانما تم فرضه بالقوة بموجب المادتين (39) - (41) .

د - لم يكن الوضع القائم في فلسطين عشية قرار التقسيم بما قد يضر بالرفاهية العامة والعلاقات بين الامم ، بل كان مجرد استعداد عملي لتنفيذ المرحلة الاخيرة من خطة بعيدة المدى لاغتصاب ارض من سكانها الشرعيين .

هـ - انه ليس من حق الجمعية العامة ولا اية هيئة اخرى في الامم المتحدة ، ان تمنح حقوقا على اية ارض ، كما انه ليس من حقها تقسيم اية سيادة اقليمية (2) .

و - ان الجمعية العامة باتخاذها قرار التقسيم تجاهلت حق شعب فلسطين في تقرير مصيره الامر الذي يتعارض مع اهم هدف من اهداف الامم المتحدة .

---

(1) F. YAHIA -THE PALALISTINE QUESTION AND INTERNATIONAL LOW P 37 1970

(2) BROWLIE PRIENCIPLES AND POLITIC INTERNATIONAL LOW P 161 - 162

لان سلطة الجمعية العامة بالنسبة لفلسطين باعتبارها اقليما خاضعا للانتداب مقيدة بعهد العصبة وصك الانتداب ، وبالتالي فان اختصاص الجمعية العامة يقتصر على احد امرين هما :-

اما اعلان استقلالها وبالتالي قبولها عضوا في الامم المتحدة ، كما فعلت بالنسبة لاقاليم الانتداب "أ" او ان تدعو السلطة المنتدبة لكي تضع فلسطين تحت نظام الوصاية الدولي الـ عليه في الفصل الثاني عشر والثالث عشر"1".

لذلك فان الجمعية العامة لا تملك حقا في السيادة على فلسطين يخولها اجراءات اي تصرف يتناول مثل هذه التغييرات الاقليمية وتجزئة البلاد ، واقامة كيانات سياسية مختلفة على كل منها وبالتالي فان الامم المتحدة لا تستطيع ان تقرر اية اجراءات لا يملك ان يقررها الا من يملك حق السيادة ، وليس من حق اعضاء الامم المتحدة ان يتصرفوا منفردين او مجتمعين بسيادة شعب فلسطين او ينقصوا منها ."2"

لان غير ذلك يتعارض مع اهم الاحكام والمبادىء التي تضمنها الميثاق ، فالفقرة الثانية من المادة الاولى تنص في معرض بيان اهداف الامم المتحدة على "........انماء العلاقات الودية بين الامم على اساس المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبان لكل منها تقرير مصيرها ...."

ومما يدل على ضعف الاساس القانوني لقرار التقسيم ايضا ومواقف الدول المؤيدة له ان العرب عندما رفضوا القرار طالبوا بعرض المشكلة على محكمة العدل الدولية بناءا على ما طـــــالبــــــت به اللجنة الفرعية الثانية في الوقوف على رأي محكمة العدل الدول في ما اذا كان للامم المتحدة اصلا اية صلاحية بتوصية مشروع للتقسيم او اية صلاحيات تنفيذ او الايصاء بتنفيذ هذا المشروع ، الا ان هذا الطلب قد رفض بسبب معارضة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . بسبب نفوذهم انذاك على الجمعية العامة "3" وهذا ما يدل على وضوح القضايا القانونية في المشكلة الفلسطينية ، لذلك فان القضية الفلسطينية هي سياسية اكثر منها قانونية .

"1" الاحتلال الاسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام د/ تيسير النابلسي ص279

"2" المرجع السابق ص279.

"3" النزاع العربي الاسرائيلي د / عبد العزيز سرحان ص176 مرجع سابق.

ثانيا : تعارض قرار التقسيم مع عهد العصبة وصك الانتداب .

رغم كل ما قيل بشأن صك الانتداب وعهد العصبة في السابق فقد جاء القرار متعارضا معهم في عدة نواحي .

أ - ان المادة الخامسة من صك الانتداب على فلسطين تتعارض مع فكرة التقسيم اذ تلزم الدولة المنتدبة بالمحافظة على وحدة الاقليم الفلسطيني ، وعدم تقرير حقوق ما بدولة اجنبية عليه ، وهذا ما اقدمت عليه الجمعية العامة عندما قررت التنازل للوكالة اليهودية عن الاقليم الذي خصصته للدولة اليهودية .

ب - انتهاك قرار التقسيم للمادة السادسة من صك الانتداب والتي تتعلق بالهجرة مع ضمان عدم الحاق الضرر بحقوق واوضاع السكان الاصليين . والتي انطوت على عدة مخاطر :-

1) ان الهجرة لم تكن عفوية ، بل هجرة يهودية مبرمجة في اطار الهدف السياسي الصهيوني.

2) انها ليست هجرة عادية ، بل غزو قامت به الحركة الصهيونية ، وعملت على تمزيق المجتمع الفلسطيني تحت ستار الهجرة .

وسواء سميت هجرة او غزو ، فقد نجم عنها انتهاك صارخ لحقوق ووضع فئات الاهالي بما في ذلك حرمانهم من ديارهم ووسائل عيشهم .

وعدم الشرعية هنا يتمثل في ان الجمعية العامة بقرارها هذا ، قد زادت من التصرفات اللاشرعية للسلطة المنتدبة ، باعتمادها الهجرة الصهيونية التي نفذت وجرت انتهاكا لاحكام صك الانتداب"1".

ج - يعتبر القرار مخالف لاحكام المادة (22) من عهد العصبة ، والتي اعترفت بان اقاليم "أ" ومنها فلسطين ، قد وصلت الى حالة من التقدم تسمح بالاعتراف مؤقتا بوجودها كدولة مستقلة ، ومن هنا فان قرار الجمعية العامـــــــــة بتقسيم فلسطين ، قد انتهك حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه دون تدخل خارجي ، كما ان الجمعية العامة بقرارها هذا قد تدخلت في امور هي من صميم السلطان الداخلي للشعب الفلسطيني ، بصورة انتهكت فيها السلامة الاقليمية لارض فلسطين، وسيادته عليها واستقلاله فيها ، من حيث انها قد اعتبرت دولة مستقلة وفقا لاحكام عهد العصبة ، وهذا ما اكدته المادة الثانية فقرة (2) من الميثاق على انه " ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة ان تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما ...." وبهذا تكون الامم المتحدة قد ضربت بميثاقها عرض الحائط الذي من اجل تحقيقه والسير وفقه انشئت . وكان يجب على الامم المتحدة استنادا الى ميثاقها اما اعلان استقلال فلسطين او بشمولها في نظام الوصاية .

"1" ماليسون ف ماليسون " تحليل لقرارات الامم المتحدة ص26 مرجع سابق.

الفرع الثانيا

اعلان قيام الدولة الصهيونية والاعتراف الدولي بها

في مواجهة اقدام الحركة الصهيونية على اعلان قيام (دولة اسرائيل) في فلسطين اثر صدور قرار التقسيم ، اعلن الشعب الفلسطيني عن تمسكه بكامل حقوقه ، وانكر على اسرائيل شرعية قيامها كدولة ، وشرعية اكتسابها اي حق من حقوق السيادة على الارض التي اعلنت قيامها عليها ، فضلا عن الاراضي التي قامت باحتلالها فيما بعد من أجل توسيع رقعة حدودها ، رغم ان عددا كبيرا من الدول الاعضاء في الامم المتحدة قد اعترف بها ورغم قبولها في عضوية الامم المتحدة .

فما حكم القانون الدولي في مثل هذا الوضع ؟ هل ادى هذا الاعتراف و القبول في عضوية الامم المتحدة الى اضفاء طابع شرعية على (اسرائيل) ؟ وهل معنى ذلك ان حقوق الشعب الفلسطيني قد سقطت و بالتالي يصبح الزاما على الدول العربية الاعتراف بالدولة الصهيونية .

هذا ما سنتناوله في هذا الفرع من خلال اعلان قيام الدول الصهيونية و قبولها في عضوية الامم المتحدة في الفقرة الاولى ، و في الفقرة الثانية سنتناول موضوع الاعتراف الدولي باسرائيل .

أ و لا : اعلان اسرائيل ، وقبولها في عضوية الامم المتحدة

في 11 مايو 1949 تمت المصادقة . بموجب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة (رقم 273) قبول اسرائيل في عضوية الامم المتحدة لتصبح بذلك العضو التاسع و الخمسين في الهيئة الامية ، ونتيجة لذلك بدأت اسرائيل تروج الاقاويل ، والتي صدقها الكثير ، لا سيما ما يسمى بالسيادة الاسرائيلية على اراضيها بدعوة انها عضو في تلك الهيئة وانه لا يجوز لهذه الهيئة اصدار اي قرار يتعلق بممتلكات اللاجئين في الاراضي المحتلة من شأنه ان يمس هذه السيادة او يعرضها للانتهاك(1)

(1) التطورات الاخيرة في قضية فلسطين ص 52 مرجع سابق .

الا ان ذلك مردود عليه ، لان الاساس القانوني الذي قامت عليه هذه الدولة ، هو قرار التقسيم ، وهو قرار غير شرعي ولا يتفق و مبدأ القانون الدولي العام وقد سبق ان تحدثنـــــا عن مدى شرعية هذا القرار .

فاذا كانت السيادة الاسرائيلية على الاراضي الفلسطينية ، و التي خصصتها لها الامم المتحدة بموجب قرار التقسيم باطلة بموجب القانون الدولي ، فما مدى شرعية قبولها والاعترا لبدولي لها في ضوء القانون الدولي ؟ هذا اذا علمنا ان قبول في عضوية الامم المتحدة قاصـــر على تلك الدول المحبة للسلام ، والتي تأخذ على نفسها تقيد بالالتزامات الذي يتضمنها ميثاق الامم المتحدة ، و ترى الهيئة انها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات (1)..

ولهذا كان علينا ان نتســـائل فيما اذا استطاعت هذه الدولة الوفاء بهذه الشرو العامة ؟ ومن الواضح ان قبول الدولة الصهيونية في عضوية الامم المتحدة ، قد تم في وقت لم تكن فيه هذه الدولة قد استوفت بعد ، شروط الدولة الجديدة بحسب مباديء الامم المتحدة ، لا بل ان حدودها توسعت خارج ما تقرر بموجب قرار التقسيم ، كما كان واضحا لجميع الدول انذاك انها قامت عن طريق الارهاب و العدوان ، وسلب ممتلكات شعب بكامله و تشريده بعيدا عن وطنه .

كما ان قبول الدولة الصهيونية في عضوية الامم المتحدة قد جاء معلقا على التزامها بتحقيق شرطين هما : -

أ - تنفيذ مضمون قرار التقسيم ، اي الالتزام بالتخلي عن المناطق التي احتلتها خارج المنا التي خصصها لها هذا القرار ، والتي اغتصبتها بعد الهدنة الاولى التي عقدت بناء على طلب مجلس الامن في 11/ جوان / 1948 .

ب - التزام تلك الدولة بتطبيق القرار رقم (194) الصادر عن الجمعية العامة في 11/ ديسمبر 1948 . و الخاص في حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة و التعويض .

الا ان هذه (الدولة) ما ان نالت عضويتها في الهيئة الدولية حتى تنكرت للشرطين السابقين

---

(1) المادة الرابعة من الميثاق الامم المتحدة .

(2) فتح الله حيفاوي . حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير - . ص23 صوت العالم العربي مرجع سابق .

ثانيـــا :

الاعتراف و القانون الدولي

ان الاعتراف في القانون الدولي هو عمل يدل على العلم و الاقرار بوجود دولة جديدة او حكومة جديدة في دولة قائمة ، مع اظهار النية الرغبة في قبول النتائج القانونية التي ير القانون الدولي على وجود مثل هذه الحالة .(1).

وبهذا المعنى يرى الدكتور محمد طلعت الغنيمي حيث يقول : " ان الاعتراف في القان الدولي ، يعني اقرار او تصريح يصدر عن حكومة دولة قائمة او منظمة دولية بتقد ترتيب آثـا قانونية على مجموعة من الوقائع التي تبرر (على من يعترف) سلامة اعترافه " (2).

ويرى الدكتور محمد حافظ غانم بأن الاعتراف هو عمل سياسي يدل على علم حكومة دولة اجنبية بوجود حالة واقعية من هذا النوع و تسليمها بوجود هذه الحالة وقبولها للنتائج القان المترتبة على وجودها عن طريق الاعتراف بها (3).

وقد عرف معهد القانون الدولي في بروكسل عام 1936الا عتراف بأنه (عمل حـــر) تقر بمقتضاه دولة او مجموعة من الدول وجود جماعة لها تنظيم سياسي في اقليم معين ، مستق عن اية دولة اخرى ، قادرة على الوفاء بالتزامات القانون الدولي العام ، و تظهر الدول با بنيتها في اعتبار هذه الدولة عضوا في الجماعة الدولية (4).

و في تحديد آفاق الاعتراف تفرق الفقهاء بين نظريتين ، فبعضهم يرى ان للاعتراف اث انشائيا ، و بالتالي فهو يخلق الدولة الجديدة قانونيا ، و يتيح قبولها في عضوية الجماعـــة الدولية . وهو بهذا المعنى تعبير عن ارادة الحرة للدولة القائمة ، فهو يخضع لاعتبارات السياسية ومن ثم فان للدول ان تمتنع عنه كما ان لها اخضاعه لشروط و قيود سياسيـــة معينة (5) .

---

(1) H.BRIGGS. OP CIT P 117
THE LOW OF NATION 2 ND EDITION - NEWYORK 1966 .

(2) الغنيمي في قانون السلام ص 197 د/ محمد طلعت الغنيمي .

(3) د/ محمد حافظ غانم . الوجيز في القانون الدولي العام ص 147 دار النهضة العرب 73 بدون طبعة .

(4) المرجع السابق 143 وما بعدها .

(5) دكتور حامد سلطان القانون الدولي العام وقت السلم ص 78 ـ و 79 دار النهضة الطبعة السادسة القاهرة 1976 م .

ويرى آخرون ان الاعتراف ، ينطوى على اثر اظهاري ، وبالتالي فهو لا يخلق الدولة لانها تبرز الى حيز الوجود متى توفرت العناصر التي يحددها القانون الدولي ، وهي عناصر تنطوى على حقائق ثابتة تقوم بها الدولة بغض النظر عن اعتراف الدول الاخرى ، وبذلك يكون الاعتراف مجرد عمل قانوني تقتصر طبيعته على شهادة بنشوء عضو جديد في الجماعة الدولية و على الاقرار بالامر الواقع ، او يعبر عن ارادة الدول في التعامل مع الدولة الجديدة كعضو جديد في المجتمع الدولي ، و لكن هذا لا يعني بأن الاعتراف عمل حقوقي بحت والتزام مطلق على الد الاخرى ، اذ ان تقدير توافــر او عدم توافر عناصر الدولة في النظام الجديد هو عمل سياسي في الوقت نفسه (1) .

ويميل الفقه الحديث الى الاخذ بنظرية الاعتراف الاظهاري وليس الانشائي ، ذلك ان الاعتر لا يجدي شيئا اذا لم تكن الدولة قد اكتملت عناصرها ووجدت ماديا لذلك لا يمكن ان يجعل الاع بها شخصا دوليا ، لانه لا يعدوا ان يكون اجراءا قانونيا لا قرار مركز فعلي سابق (2).

وقد اقر ذلك مجمع القانون الدولي في بروكسيل عام 1936 مبينا ان (وجود الدولـــ مع ما يتبع هذا الوجود من الاثار القانونية ، لا يتأثر برفض الاعتراف بها من جانب دولة او اكثر) (3) .

ومن هنا فان مباديء القانون الدولي لا تشكل قيدا على موقف الشعب الفلسطيني او العربي او اي دولة من حيث عدم الاعتراف (بالدولة الصهيونية) ، حتى ولو كان قيامهـــ قد تم وفقا لاحكام القانون الدولي التي تحدد شروط قيام الدولة (4)

---

(1) د/ محمد عزيز شكري مدخل الى القانون الدولي ص 122 و 124 دار الفكر العربي دمشق 1981 و 1982 .

(2) RSWIFT OP . CIT . 61 .

(3) د/ محمد حافظ غانم ، الوجيز في القانون الدولي العام - ص 153 مرجع سابق .

(4) د/ محمد طلعت الغنيمي - " قضية فلسطين امام القانون الدولي ص 184 الطبعة الثانية - منشأة المعارف - الاسكندرية 1976 .

ومن ثم فان التساؤل الذي يطرح نفسه يدور حول حكم القانون الدولي ، بعد ان اتضح ان قيام هذه الدولة ، انما كان بصورة تخالف احكام و مبادىء هذا القانون ، فهي قامت على اساس اقتلاع شعب الفلسطيني من ترابه الوطني بالقوة المسلحة والارهاب ، واستبداله بمعتنقي الديانة اليهودية الذين ينتمون الى كافة الشعوب و الاجناس ، وبذلك فهي تمثل سلطة محتلة غاصبة ، قامت على اساس جريمة دولية هي جريمة حرب العدوانية التي وضعتها في حالة حرب دائمة مع الشعب الفلسطيني و الدول العربية الاخرى ، مما يجعل كيان مفتقرا للاستقرار و مهددا بالزوال و يحول دون توفر مفهوم الدولة بمعنى الاخلاقي و القانوني وفقا لما تحدده مبادئ القانون الدولي (1) .

وحتى لو سلمنا بشرعية الكيان الصهيوني و شرعية قرار التقسيم فانه لا يمكن التسليم بما احدثته سياسته في الاراضي المحتلة التي استولى عليها في عام 1948 زيادة على ما خص له قرار التقسيم ،او ما استولى عليه في حرب حزيران عام 1967 .

لان الكيان الصهيوني رغم عدم شرعيته كما اسلفنا فانه استخدم القوة في احتلاله لبقية فلسطين عام 1967 وهو ما أكدته الفقرة الرابعة من المادة الثانية لميثاق الامم المتحدة و التي حرمت استعمال القوة ضد سلامة الاراضي او الاستقلال السياسي لاية دولة ، وهذا يعني عدم جواز الاعتراف بالاوضاع الناجمة عن احتلال الاراضي ، او ضمها الى غير الدولة التي تملك السيادة عليها قانونا .

وما دام الاحتلال الحربي هو عمل غير مشروع في القانون الدولي المعاصر فما بالنا بالنسبة لكيان غير شرعي كالكيان الصهيوني .

لذلك لا يمكننا الاعتراف بها ، رغم اعتراف بعض الدول العالم باسرائيل ، لانها في نظرنا لا تمثل دولة جديرة بالاعتراف بالمعنى القانوني او الاخلاقي لعدة اعتبارات :-

1) لان انشائها قام على اساس الخرق الفاضح لحق شعب الاقليم الذي اسست عليه في تقرير مصيرها ، فهي انما قامت على اساس اقتلاع شعب المنطقة الاصلي كله واستبداله بأفراد ينتمون الى عدة جنسيات ، و الاغراق في عملية الاستعمار استيطاني قلما يشهد التاريخ نظيرا لها . لذلك فهي تمثل سلطة محتلة غاصبة ، لا دولة بالمعنى الاخلاقي و القانوني الذي نفهمه في القانون الدولي .

---

(1) د/ يحي الجمل الاعتراف في القانون الدولي العام ص 246 - 260 دار النهضة العربية القاهرة 1963

- و انظر كذلك اسرائيل والقانون الدولي ص 130 مقال لفارس فلوب مجلة شؤون فلسطينية عدد 122 و 123 مركز الابحاث منظمة التحرير الفلسطينية بيروت - 1982 .

2) ان اسرائيل لا تشغل اقليما صحيحاكما يعرفة القانون الدولي ، فهي كيان توسعي يستهدف الكيان الفلسطيني كله ، وبالتالي فليس من المعقول ان نعترف بمن يستهدف ازالتنا من الوجود ، ومحو اثارنا من المنطقة ، وهذا بالضبط ما تهدف اليه (اسرائيل) وتكشف عنه بجلاء و صلافة في عدوانها صبيحة الخامس من حزيران الذي آل الى احتلال اراضي عربية تخرج عن الحدود الدولية لفلسطين لتتناول مناطق تابعة لدول عربية اخرى . لهذا فلا عجب ان الدول العربية اصرت وقت قبول (اسرائيل) في الامم المتحدة على ان هذا القبول لا يعني بأي حال من الاحوال اعتراف الدول العربية بها ، او قبول الدخول معها في اية علاقات دولية مهما كان نوعها .(1)

لذلك يمكن القول ان قبول اسرائيل في الامم المتحدة خضع لاعتبارات سياسية اكثر مما خضع لاعتبارات قانونية ، واذا كان المجتمع الدولي مستندا الى وجودها كدولة بموجب قرار التقسيم ، فان هذا القرار ترتب على اساس غير شرعي كوعد بلفور و صك الانتداب وأهمل جانب حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وكان يجب الارتكان الى اهداف و مبادىء ميثاق الامم المتحدة التي تقف الى جانب الشعب الفلسطيني الرافض لتقسيم وطنه و تشريد جزء من شعبه ، و تسمح باقامة كيان مصطنع على ارضه .

---

(1) مدخل الى القانون الدولي العام ، محمد عزيز شكري - 134 ومابعدها مرجع سابق

الفصل الثاني

الوضع القانوني للشعب الفلسطيني
بعد قيام الكيان الصهيوني

وقد قسمت هذا الفصل الى مبحثين :

الاول :

وقد تناولت فيه ما قررته الامم المتحدة من حقوق للفلسطينيين قبل الاعتراف لهم بتقرير المصير على اعتبار قضيتهم قضية لاجئين لا تتعدى حق العودة و التعويض

والثاني :

و تطرقت فيه الى حقوق الفلسطينيين بعد اعتراف الامم المتحدة لهم بتقرير المصير و الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلهم الشرعي والوحيد .

==

المبحث الاول

الوضع القانوني للشعب الفلسطيني في الفترة 1948 ـ 1974 .

كان اخراج الشعب الفلسطيني من وطنه هدفا رئيسيا من اهداف الحركة الصهيونية فمن دون ذلك لم يكن ممكنا تحقيق المشروع الصهيوني باقامة " اسرائيل" لان انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين مرتبطا بطرد الشعب الفلسطيني من وطنه ، وبالتالي فان هذا الشيء كان يستلزم لقيامه ليس اهدار حقوق الشعب الفلسطيني فحسب بل تصفية وجوده كشعب عن طريق نفيه ، واخضاع ما تبقى منه في وطنه للاحتلال.

ولا تخفي اسرائيل مطامحها في اقامة كيان يمتد من النيل الى الفرات فعندما سنحت الظروف للصهاينة في فلسطين عام 1948 عملوا على بلوغ هذا الهدف بابشع واقسى ماعرفه التاريخ من اساليب الارهاب لاخراج اكبر قسم من الفلسطينيون من ديارهم والبالغ عددهم حوالي نصف مليون فلسطيني ، هذا اضافة الى تشريد قسما كبيرا في حرب حزيران عام 1967 واحتلال اسرائيل لباقي الاراضي الفلسطينية .

وهكذا فان الامم المتحدة بعد اليأس الذي اصابها في تنفيذ قرار التقسيم بدأت تنظر للفلسطينيين كلاجئين تنصب حقوقهم على افراد هذا الشعب في المنفى وليس على الشعب الفلسطيني بمجمله الذي اغتصب وطنه وادعيت سيادته على ارضه وتجاهل حقوقه في تقرير م

واذا كانت هذه المرحلة قد حملت هذه النظرة فاننا سنحاول دراسة هذه القضية ومن الاثار القانونية المترتبة على ذلك والمتمثلة في تكريس حق العودة والتعويض الا اننا قبل ذلك سنتعرض للتعريف القانوني للاجئين.

المطلب الاول

التعريف القانوني للاجئين الفلسطينيين.

يعرف الاتفاق الدولي الخاص بالاجئين ، المنعقد في جنيف 25 يوليو /1951 ، بانه كل شخص يوجد خارج دولته كنتيجة لاحداث او لخوف له مبرراته خشية تعذيب بفعل الجنس او الدين او الرأي فيجعله غير قادر او غير راغب في ان يعود الى هذه الدولة "1"

وقد انصبت نظرة الامم المتحدة من القضية الفلسطينية على انها مشكلة لاجئين ، وقد صدر وتعددت هذه القرارات بدأ من القرار رقم 194 الذي اتخذ بناء على تقرير الوسيط الدولي الكونت برنا دوت ، حيث اقرت الجمعية العامة في 11 / ديسمبر 1948 في الفقرة (11).. بوجوب السماح للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ان يفعلوا ذلك في اقرب وقتا ممكن ، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة الى بيوتهم ......وتصدر تعليماتها الى لجنة التوفيق لتسهيل اعادة اللاجئين الى وطنهم وتوطين من جديد واعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دفع التعويضات . "2"

وبناء على نص القرار تم تشكيل لجنة التوفيق* التي عهد اليها بتنفيذ الاحكام المذكورة وذلك بتسهيل عودة اللاجئين الى وطنهم واستيطانهم ودفع التعويضات لهم ، الا ان هذه اللجنة اخفقت في تحقيق المهام التي اوكلت اليها ، الامر الذي دعى الى المطالبة بالغائها "3"

ومع ذلك فان الامم المتحدة لم تغير في شيء من رؤيتها للمشكلة الفلسطينية اذ بقي تنظر اليها على انها مشكلة لاجئين ، ويدل على ذلك القرار رقم 1191 في 12/ ديسمبر/1957 اذ جاء فيه ان اجراءات العودة والتعويض للاجئين المنصوص عليه في الفقرة 11 من القرار رقم 194 لم تنفذ بعد "4" .

وفي حرب حزيران سنة 1967 نجم عنها ازدياد عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا من الاقاليم العربية التي احتلتها اسرائيل خلال هذه الحرب وهكذا فان المجتمع الدولي اخذ يواجه لاجئين جدد غير الذين اخرجوا من فلسطين بفعل حرب 1948 بدل تحقيق عودتهم كما نصت على ذلك قرارات المنظمة الدولية ، وبالرغم من هذا الفشل المتكرر لم تغفل الامم المتحدة التمسك باعتبار المشكلة الفلسطينية مشكلة لاجئين فحسب .

"1" د/ حسن الحلبي القرار والتسوية ص141 .

"2" الصداقة ص 113 نوفمبر 1966

* وتتكون لجنة التوفيق من الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وتركيا .

"3" القرار والتسوية ص136 وما بعدها ـ المرجع السابق

"4" المرجع السابق ، ص137.

ومع ذلك فان بحث مسألة اللاجئين الفلسطينيين يجب ان تعتمد على اساسين:هي الاحكام الدولية العامة "1" والاحكام الدولية التي افردت اللاجئين الفلسطينيين بوضع خاص، فاللاجئون الفلسطينيون باعتبارهم افراد شعب يعيشون في المنفى لهم مركز قانوني في القانون الدولي العام ويلتقي هذا المركز مع الاحكام الخاصة بحقوق اللاجئين الفلسطينيين التي نصت عليها قرارات الامم المتحدة والبروتوكولات التي وضعتها لجنة التوفيق والتي اكدت على حقين من حقوق الشعب بفلسطين وهي حق العودة وحق التعويض اللذان يتعلقان بافراد هذا الشعب الذين يعيشون في المنفى وهو ما سنتناوله بالتفصيل في المطلب الثاني .

"1" وتتمثل الاحكام الدولية العامة في اتفاق جنيف الخاص بشؤون اللاجئين المنعقد في يوليو 1951 ، العهد الدولي الخاص بحقوق الانسان المدنية والسياسية الصادر عن الجمعية العامة 1966 ، الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن الجمعية العامة في 10/ ديسمبر 1948 . واتفاقية معاقبة جريمة ابادة الجنس البشري الصادر عن الجمعية العامة في 9/ ديسمبر 1948 واضافة الى الاحكام التي تقررت في ظل عصبة الامم في بروتوكولات لاهاي 1946 ، واتفاقية عام 1933 التي حددت العناصر القانونية لنظام اللاجئين في ذلك الوقت.

وفي الدورة 24 اكدت الجمعية العامة ما سبق ان اتخذته من قرارات سابقة باتخاذ القرار 2535 والذي جاء اكثر وضوحا من القرارات السابقة حيث نص القرار ان الجمعية العامة اذ تدرك ان مشكلة اللاجئين العرب الفلسطينية ناشئة عن انكار حقوقهم الثابتة المقررة في ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان وانتهت الجمعية العامة الى الاشارة متن القرار لاول مرة - الى الاعتراف بحقوق شعب فلسطين الثابتة دون ان تحددها او تحدد

ومنه المشكلة بحد ذاتها اعتبرت تحول في موقف الامم المتحدة اتجاه الشعب الفلسطيني والتي تحولت من قضية لاجئين محتاجين للعطف الى الاعتراف به كشعب له حقوق مثل بقية الشعوب الاخرى.

ولم تكن الجمعية العامة هي التي قررت هذا الحق الطبيعي في العودة بل اكدته هيئات الامم المتحدة والمنظمات الدولية منها .

1) قرار مجلس الامن رقم 237 الصادر في 14/ يونيه /1967 ان مجلس الامن ...... يدعوا حكومة اسرائيل الى تأمين سلامة اهالي المناطق التي جرت فيها العمليات العسكرية وصالحهم وامانيهم ، كما يدعوا الى تسهيل عودة السكان تركوا هذه المناطق منذ نشوب الـ

2) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1336 د / 24 الصادر بتاريخ 31 / مايو / ان المجلس الاقتصادي الاجتماعي ....ادراكا منه للمبدأ المقرر في الاعلان العالمي لحقوق المتعلق بحق كل شخص بالعودة الى بلاده .... يؤكد حق جميع الاهالي الذين تركوا بلا منذ نشوب المعارك في الشرق الاوسط بالعودة ، كما يؤكد بأنه ينبغي على الحكومة المعنية ان تأخذ الاجراءات الضرورية بغية تسهيل عودة هؤلاء الاهالي الى بلادهم دون تأخير .

3) القرار رقم (1) الصادر عن المؤتمرالدولي لحقوق الانسان المعقود في طهران بتاريخ 7/ مايو / 1968 - ان المؤتمر الدولي لحقوق الانسان ..... مسترشدا بالاعلان العالمي لحقوق الانسان .....يؤكدالحقوق التي لا تنتزع لجميع الاهالي الذين تركوا ديارهم نتيجة لنشوب المعارك وباستمرارهم الى عائلتهم عملا باحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان .[2]

---

[1] المرجع السابق ، ص114.

[2] هاني الحيني الخالدي ، ص150 مرجع سابق

وبناء على ذلك فان هذا الحق هو ثابت لكل فلسطيني في المنفى ، لانه مقرر لمن يقيم خارج فلسطين ولا يستطيع العودة بسبب منع اسرائيل ، كذلك فان الاختيار في استعمال هذا الحق هم افراد الشعب الفلسطيني المقيم في المنفى ، وليست اسرائيل التي جعل عليها هذا الواجب والالتزام بأن تسمح بعودة العودة في حالة اختيارها من جانب اللاجئين الفلسطينيين .

ونتيجة لرفض اسرائيل عودة اللاجئين الى ديارهم فان الامم المتحدة لم تفعل سوى اصدار قرارات الادانة بسبب رفضها ، والتأكيد على شرعية حق العودة ولشدة الحرص على ذلك فان الجمعية العامة اخاطت قبول عضوية اسرائيل في الامم المتحدة بشروط وتحفظات جعلت تنفيذ القرار المتضمن حق العودة للفلسطينيين والتعويض عليهم احد الالتزامات المترتبة على قبولها في عضوية هذه الهيئة الدولية "1" .

ومع ذلك لم تغير اسرائيل شيء من سياستها ازاء هذا الحق ، بل مضت تشدد من اصرارها على التمسك بسياسة رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين الى وطنهم .

ويرى الدكتور حسن الجلبي ان سياسة اسرائيل هذه يمكن اعتبارها احدى الجرائم الدولية المندرجة في المادة (2) من اتفاقية منع جريمة ابادة الجنس البشري الصادرة من الامم المتحدة سنة 1948 . لما تؤدي اليه هذه السياسة من تشريد الشعب الفلسطيني "2"

"1" د/ حسن الجلبي القرار والتسوية ، ص 143 مرجع سابق

"2" المرجع السابق ص 144.

الفرع الثاني:- حق التعويض

وهو العنصر الثاني من حقوق اللاجئين الذي اقرته الامم المتحدة لتسوية القضية الفلسطينية وهذا الحق ، مقرون بحق العودة على اعتبار ان الحقين كل لا يتجزأ بحيث يكمل احدهما الاخر.

فكلما تحدثت الامم المتحدة عن حق العودة ، قرنت قضيتها هذا بحق التعويض ، وهذا ي ان حق التعويض هو ثابت كحق العودة لكل فلسطيني مقيم بالمنفى بموجب قرارات الامم الم والاحكام العامة في القانون الدولي "1"

وقد نص الاعلان العالمي لحقوق الانسان في المادة 2/17 على عدم جواز تجريد احد من ملكه تعسفا ، وهو الامر الذي يتنافى مع ما تنفذه السلطات الصهيونية على اعتبار ان اموال اللاجئين الموجودة تحت سلطتها مال متروك"2"

وقد استمرت قرارات الامم المتحدة بالصدور والتأكيد على هذا الحق بحيث شملت لائ ... عام 1966 - 1967 ، وبمقتضى هذه القرارات فان حق التعويض جاء على شكلين " التعويض عن الاموال " وهو يكون لمن يختار العودة الى فلسطين ، و" التعويض عن الخسائر والاضرار وهو يشمل العائدين وغير العائدين ، واموال هؤلاء يمكن ان تصادر اليوم طبقا لقواعد القانون الصهيوني"3"

وان عدم تنفيذ هذه القرارات يؤدي الى استمرار سرقة املاك اللاجئين واستثمارها و ما حصل في ظل القوانين التعسفية التي سنتها السلطات الصهيونية باسم ما يعرف بقانون املاك الغائبين ، والتي تضع بموجبها السلطات الصهيونية السيطرة على هذه الاملاك ، وا ... وتحرم اصحابها من الاستفادة منها ، وتبقيهم في حالة تشرد وفقر دائمين "4"

"1" د/ حسن الحلبي القرار والتسوية ص144 مرجع سابق .
"2" مانيسون مانيسون تحليل القرارات الامم المتحدة ص46مرجع سابق.
"3" القرار والتسوية ص145 مرجع سابق .
"4" صدر القانون الاول عام 1950 بوضع الاملاك تحت الحراسة ، وبموجبه يحق للحارس بيع هذه الاملاك لقاء ثمن تحدده السلطات الصهيونية .

* قانون استملاك الاراضي 1952 وبموجبه تعطي سلطات الاحتلال فرصة الاستيلاء على الار تحت ذريعة استخدامها في قضايا الامن ولاغراض التنمية والاقتصاد .
* قانون التصرف سنة 1953 وهو يشترط على المالك ان يتصرف فيه فعليا وبصورة مباشرة
* قانون تقادم العهد 1957 وهو يطلب من صاحب الارض الذي ينوي الاحتفاظ بها ان يق الاثبات الذي يؤكد تصرفه به طيلة 25 عام .

وهذه القوانين تشكل بحد ذاتها الرد على المزاعم الصهيونية عقب قيام اسرائيل والتي اكدت ان السلطات المحتلة ستحافظ على حقوق السكان الذين هجروا من اراضيهم وديارهم ...

ويرى الدكتور حسن الجلبي ، ان ما يؤكد التزام اسرائيل باحترام حق اللاجئين الفلسطينيين بالتعويض المنصوص عليه في قرارات الامم المتحدة ما جاء فيه في قواعد التوارث الدولي ، فاسرائيل بوصفها السلطة التي خلفت حكومة الانتداب في فلسطين تتحمل بحكم هذا الاستخلاف ما كانت سلطة الانتداب مسئولة عنه من حماية حقوق واموال الفلسطينية في وطنهم "1".

وفي النهاية هذا المطلب فان رفض السلطات الصهيونية تنفيذ التزاماتها لا يمكن ان يؤثر واقعيا على شرعية هذين الحقين ، وذلك لان معارضة هذا الواقع الاسرائيلي من الجانب الفلسطيني والعربي والمجتمع الدولي لم تنقطع في وقت من الاوقات ، ما دامت هذه المعارضة لم تنقطع ، وهو الامر الذي تواترت عليه تأكيد قرارات الجمعية العامة كل عام "2".

وهذا يدل على ان الرفض الاسرائيلي مهما بلغ من الاستمرار والاصرار لن ينجح في المساس بشرعية حق العودة والتعويض اللذين ثبتا للفلسطينيين بمقتضى المبادىء والقرارات الدولية ، وان كان هذا الرفض لم يستطع الانتقاص من شرعية حقوق الفلسطينيين في العودة والتعويض ، فانه استطاع تعطيل ممارسة هذه الحقوق لحد الان وهو الامر الذي يجعل السلطات الصهيونية تتحمل المسؤولية الدولية من هذا التعطيل .

المساس بممتلكاتهم لحين عودتهم والمطالبة باستردادها .

د/ اسعد رزوق " الصهيونية وحقوق الانسان العربي " ص170 وما بعدها.

م.ت.ف. مركز الابحاث سلسلة دراسات فلسطينية رقم (48) بيروت ديسمبر 1968.

الطبعة الثانية .

"1" القرار والتسوية ص 144 وما بعدها .

"2" منها القرار 194 ، 1191 ، 2535 ، 2628 ، ص وانظر القرار والتسوية مرجع سابق.

المبحث الثاني

الوضع القانوني للشعب الفلسطيني بعد الاعتراف بتقرير المصير.

ان تقرير المصير ، وعبر الممارسات الطويلة للمجتمع الدولي من خلال منظماته الدو[ليـة] لم يعد مبدأ سياسيا ، حيث تطور الى ان اصبح من أهم الحقوق التي تقررها مبادىء القانون الدولي الذي يرتب للدول والشعوب حقوقا ويفرض عليها في ذات الوقت واجبات والتزامات دولية ، اتجاه باقي اعضاء الاسرة الدولية .

اما تقرير المصير فهو حق جماعي وعام في آن واحد ، فهو حق دولي جماعي بمعنى انه مقرر للشعوب دون ان يتناول عناصر تلك الشعوب ، وهو حق دولي عام من حيث انه مقرر لمصلحة جميع الشعوب دون ان يقتصر على مجموعة من الشعوب دون الاخرى ، فهو يشمل الشعوب التي احرزت استقلالها وكونت دولها والشعوب المستعمرة ، وفقا للمعنى السياسي والقانوني لتعبير الشعب كما تحدد في : عهد عصبة الامم و ميثاق منظمة الامم المتحدة

وقد سمحت ممارسات الجمعية العامة من خلال تطبيق مبدأ تقرير المصير الى حد جعلت منه احد الحقوق الاساسية للانسان من ناحية ، وحق اقتصاديا من ناحية اخرى حيث اضافت اثر دلالة جديدة تناولت سيادة الشعوب على ثرواتها ومواردها الاقتصادية .

غير ان هذا المبدأ قد اثار جدلا قانونيا بين اعضاء الاسرة الدولية ونزاعا فقهيا بحيث ذهب فيه كل طرف من الاطراف الى ما من شأنه ان يخدم مصالحه الدولية او الاستعمارية او الايديولوجية او السياسية .

ومن هنا رأينا انه من الضروري ان نعرج على مبدأ تقرير المصير في القانون الدولي وعنا[صره] من خلال التعريف بهذا المبدأ .

المطلب الأول

حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره

الفرع الاول :

تطور مفهوم حق تقرير المصير

ان حق تقرير المصير ، يعني حق كل شعب في ان يقرر بحرية و بدون اي تدخل خارجي وضعه السياسي ، وان يتابع تطوره الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وفق النظام الذي يختاره

فقبل أن يتكرس حق تقرير المصير في المواثيق و المعاهدات الدولية ، نادى به العديد من المفكرين و رجال السياسة (1).

كما آثار جدلا فقهيا حول مدى ارتباط حق الشعوب في تقرير مصيرها فيما اذا كان مبدأ سياسي أم حق بالمعنى القانوني للكلمة ، حيث ان الاتجاه الغالب في الفقه كان يعتبر حق تقرير المصير ماهو الا مجرد وضع لانهاء اوضاع استعمارية و ترتيب اوضاع اقليمية ناشئة عن

---

(1) ظهر حق تقرير المصير ابان الثورة الامريكية في عام 1776 ، والثورة الفرنسية بظهور مبدأ القوميات في 1789 ، كما ظهر في ثورة اكتوبر البلشفية في عام 1917 ، وعقب الحرب العالمية الاولى اكده الرئيس الامريكي ولسن عام 1919 في نقاطه الاربعة عشر و اقرته معاهدة الصلح التي عقدت بعد الحرب .

* وقد عرف لنين حق تقرير المصير ، بأنه حق انشاء دولة مستقلة ذات كيان سياسي خاص حيث يقول " ...... من غير الصحيح فهم تقرير المصير ،بأنه يعني شيئا غير حق الوجود كدولة مستقلة " " يجب على الاشتراكية الظافرة ان تقيم بالضرورة ديمقراطية كاملة ، وبالتالي لا ينبغي لها ان تحقق المساواة الكاملة بين الامم المضطهدة ، بل ايضا تحقيق حق الامم المضطهدة في تقرير مصيرها . "

- ان حق الامم في تقرير مصيرها يعني الحق في الاستقلال بمعناه السياسي .
- اننا قد اكدنا بأن رفض تطبيق مبدأ تقرير المصير للامم في نظام اشتراكي هو خيانة للاشتراكية .

* كما اكد توماس جيفرسن وزير خارجية الولايات المتحدة عام 1893 على حق الامم في تقرير مصيرها " حيث قال " من المؤكد اننا لا نستطيع ان ننكر على اي امة ذلك الحق الذي تأسست عليه امتنا وهو ان لكل امة الحق في ان تحكم نفسها وفقا للشكل الذي ترتأيه وفي تغيير هذا الشكل متى ارادت ".
* كما ان الرئيس الامريكي رودو ولسن قد نادى بفكرة حق الشعوب في تقرير مصيرها و في اعطاء الشعوب سيادتها بعد الحرب العالمية الاولى ، وقد تضمن المشروع الذي وضعه لشرعة عصبة الامم نصا واضحا هو هذا الحق ، و في رسالته المقدمة للكونغرس الامريكي في فبراير 1918 اوضح الرئيس ولسن هذا الحق فقال : " ان المطامح القومية يجب ان تحترم ، والشعوب الآن لن تحكم الا بارادتها ، ان تقرير المصير ليس مجرد تعبير بل هو مبدأ ضروري للعمل ولا يجوز للسياسيين تجاهله دونما خطر

- انظر د/صلاح الدين الدباغ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ص165 مرجع سابق
- و كذلك انظر الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية المحتلة د/تيسير النابلسي ص251 ومابعدها مرجع سابق

ظروف دولية وخاصة عقب الحرب العالمية الاولى الا انه بعد صدور الميثاق و تضمنه حق تقرير المصير في المادة الاولى فقرة (2) و المادة الخامسة والخمسون منه ، وصدور قرارات عديدة من هيئة الامم المتحدة ، فان تقرير المصير قد حسم على اعتباره حقا قانونيا ملزما (1).

ويعرف البعض الحق القانوني في تقرير المصير بأنه القانون الذي يسمح للشعب بممارسة تقرير مصيره ، بشكل يلزم الشعوب الاخرى بالامتناع عن اي تدخل بشؤونه او حق كل شعب في تحديد مستقبله السياسي و نظام الحكم الذي يوافقه ، وحق الشعب في السيادة على ثرواته وموارده الطبيعية وحقه في اختيار الانظمة الاقتصادية والاجتماعية الملائمة (2).

وعلى ذلك فان الاشخاص المعنيين بحق تقرير المصير انما هم الشعوب والامم بالمعنى القانوني لهما ، فكل من اعترفت لهم القوانين والمواثيق الدولية بصفة الشعب او الامة فقد منحوا تلقائيا وبصورة قانونية حقهم في تقرير المصير كما ان العكس صحيح ، فكل تجمع بشري اعطي حقه في تقرير مصيره بالحدود القانونية لهذا الحق ، فانما قد اعترف به كشعب مستقل او كأمة مستقلة (3)

---

(1) من انصار المبدأ السياسي لتقرير المصير جيننجر ، وفاوست ، اما انصار الحق القانوني الملزم د/ جورج ابي صعب ، محمد حافظ غانم وحسن كامل ، محمد سامي عبد الحميد ،
ويقول جورج ابي صعب في ذلك " ان حق تقرير المصير بالنص عليه في الميثاق وقرارات الامم المتحدة قد اكتسب الطبيعة القانونية الملزمة و اذا كان هناك شك حول الالزام القانوني لهذا المبدأ بالنسبة للميثاق سنة 1945 و قرارات الجمعية العامة بخصوص منح الاستقلال للشعوب المستعمرة سنة 1960 فانه بصدور اعلان سنة 1970 الخاص بمبادئ القانون الدولي ، فيما يتعلق بعلاقات الصداقة و التعاون بين الدول " القرار 2625 " اصبح لا مجال لهذا الشك.

- انظر د/ تيسير النابلسي الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية ص 256 وما بعدها مرجع سابق .

(2) يمكن استعمال تعبير الامة او الشعب انطلاقا من مفاهيم قومية ، بكل ما تعنيه كلمة قومية ، كما انه يمكن استخدام اي من التعبيرين انطلاقا من المفهوم القانوني السياسي وهو بذلك اشارة لمعنى الدولة ، كما ان رجال القانون الدولي السوفياتي يربطون مفهوم الامة بالنضال من اجل الحقوق الطبيعية

انظر المرجع السابق ص 253 .

(3) فتح الله حيفاوي حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ص 15 مرجع سابق .

وهكذا غدا حق تقرير المصير تحول الى حق ونصت كرسته المواثيق والتشريعات الدولية فميثاق الامم المتحدة ، اعتبره من اهدافه حيث نصت عليه المادة الاولى منه ، ان من اهداف الامم المتحدة انماء العلاقات الودية بين الامم على اساس احترام المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب وبحقها في تقرير مصيرها "1" كما نصت المادة (55) منه على هذا الحق بقولها رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية وودية بين الامم على اساس احترام المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب وبحقها في تقرير مصيرها ...."2"

ان حق تقرير المصير هو ضرورة لقيام علاقات سلمية وودية بين الامم وقد اولت اعمال الامم المتحدة هذا الحق اهتماما بالغا ، ففي القرار الصادر بتاريخ 4/ ديسمبر 1950 ، اعتبرته الجمعية العامة حقا اساسيا ، ومن ثم طلبت من لجنة حقوق الانسان دراسة الطرق والوسائل التي تؤمن حق تقرير المصير للامم والشعوب .

واتخذت الجمعية العامة قرارا خاصا في ديسمبر 1952 اعتبرت فيه حق تقرير المصير شرطا ضروريا للتمتع الكامل بالحقوق الاساسية واتها مسؤولة عن ادارة المناطق التي لم تبلغ شعوبها بعد درجة كاملة من الحكم الذاتي ، وطالبت باحترام الحفاظ على حق تقرير المصير "3".

"1" المادة الاولى الفقرة الثانية للميثاق الامم المتحدة .

"2" المادة الخامسة والخمسون من الميثاق .

"3" توصي الجمعية العامة .....

1 ـ تقوم الدول الاعضاء في الامم المتحدة بتدعيم مبدأ تقرير المصير لجميع الشعوب والامم .

2 ـ تعمل الدول الاعضاء في هيئة الامم على تحقيق حق تقرير المصير لشعوب المناطق التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ولشعوب المناطق التي تخضع للوصاية والتي تقع تحت ادارتها .

3 ـ انظر حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، ص 440 صلاح الدين الدباغ شؤون فلسطينية عدد (41 ـ 42) مرجع سابق.

واكدت الجمعية العامة في القرار رقم 1514 الصادر سنة 1960 "د/15" والخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، انها السلطة الوحيدة صاحبة الحق في تقرير ما اذا كان شعب اقليم معين غير مستقل ، قد بلغ او لم يبلغ بعد المرحلة التي تؤهله لممارسة حق تقرير المصير "1" .

فقد جعل ميثاق الامم المتحدة من الامم المتحدة وتحديدا الجمعية العامة حكما بين شعوب هذه الاقاليم غير المستقلة ، وتحديد سلطات الدول التي تتولى ادارة هذه الاقاليم .

وسبل ممارسة حق تقرير المصير يكون عبر الوسائل الودية والديمقراطية والتي يعتبر الاستفتاء اهمها وهو الحق الذي يتيح للسكان ابداء رغباتهم حول مستقبل بلادهم السياسي والذي يفضل ان يتم باشراف الامم المتحدة وتحت رعايتها ، وفي حالة فشل تطبيق الوسائل الودية والتأثير على الشعوب حقها في تقرير مصيرها ، فان لهذه الشعوب ان تلجأ الى العنف والقوة المسلحة من اجل تأكيد حقها في تقرير المصير "2" . وهو ما اكدته الجمعية العامة من خلال قراراتها العديدة وابرزها القرار رقم 2649 "د/25" والذي ادان الحكومات التي تنكر حق تقرير المصير للشعوب التي اعترفت بانها اهل له وخاصة شعبا : فلسطين وجنوب افريقيا .

كما كفلت حق تقرير المصير الاتفاقيتين الخاصتين بحقوق الانسان اللتين اوصت الجمعية العامة بابرامها عام 1966 تصدرها مادة واحدة في كل منها وهي المادة الاولى "3" .

وهكذا نرى ان حق تقرير المصير قد اصبح احد المبادىء الاساسية التي يرتكز عليها القانون الدولي العام في الوقت الحاضر ، وقلما تخلو وثيقة من الوثائق الصادرة عن الامم المتحدة من التأكيد على اهميته ، ففي اعلان التقدم الاجتماعي والانماء الذي اقرته الجمعية العامة للامم المتحدة بقرارها رقم 2542 "د/24" الذي اعتبر الاستقلال الوطني القائم على اساس حق الشعوب في تقرير مصيرها الشرط الاساسي للتقدم الاجتماعي والانماء "4" .

"1" صوت العالم العربي ص16 مرجع سابق .

"2" انظر القرارات 1514 "د/15" سنة 1960 و2649"د/25" و 2787 "د/26" لسنة 1971 والقرار 3070 "د/28" الاحتلال الاسرائيلي والمقاومة العربية ص203 تيسير النابلسي مرجع سابق .

"3" نصت المادة الاولى من كلا الاتفاقيتين الخاصتين بحقوق الانسان على ما يلي :ـ
1) لجميع الشعوب حق تقرير المصير وطبقا لهذا الحق تقرر الشعوب وضعها السياسي بحرية وتعمل بحرية على تحقيق نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .
2) لجميع الشعوب ان تتصرف بحرية وغاياتها الخاصة في ثرواتها ومواردها الطبيعية دون الاخلال بأي التزامات تنشأ عن التعاون الاقتصادي الدولي القائم على اساس مبدأ المنفعة المشتركة والقانون الدولي ولا يجوز بأي حال من الاحوال حرمان الشعب من وسائل معيشته .
3) ان الدول ستسعى لتحقيق حق تقرير المصير وستحترم هذا الحق بما يتفق ونصوص ميثاق الامم المتحدة انظر الصفحة ص2 _ العدد (100) 1966 مرجع سابق

"4" المادة الثانية من وثيقة اعلان التقدم الاجتماعي والانماء انظر صلاح الدين العباغ ، ص147 مرجع سابق .

وعليه يمكن اجمال ما تضمنته هذه الامم المتحدة حول هذا الحق بما يلي :

1) ان تقرير المصير ليس مجرد مبدأ سياسي يجوز اهماله ، وانما هو حق قانوني ، بل واحد من اهم حقوق الانسان وواحد من مبادىء القانون الدولي اللازمة للتعاون بين الدول وقيام علاقات ودية بينها اضافة الى ذلك ثمة اتجاه فقهي متصاعد لاعتبار مبدأ حق تقرير المصير من النظام العام .

2) ان تقرير المصير حق لجميع الشعوب بما فيها شعوب الاقاليم الغير متمتعة بالحكم الذاتي والمشمولة بالوصاية .

3) ان كلمة شعب تعني مجموعة الافراد الذين يقطنون اقليم معين ، اي سكان الدول او السكان الاقاليم المشمولة بالوصاية . او السكان المستعمرات الاخرى وحتى سكان الدول المستعمرة ـ المشار اليها في الفقرتين السابقتين ، وحق تقرير المصير هو حق الاغلبية لا حق الاقلية ، وهو لا يعني حق الاقليات في الانفصال عن البلد الداخلي .

4) يعني حق تقرير المصير بالنسبة للشعوب المستعمرة ، اما الاستقلال التام ، واما الانضمام الى الدولة الوصية او الانضمام الى دولة مجاورة . اما بالنسبة للشعوب عموما ، فيعني حق كل شعب في ان يختار بحرية وبدون اي تدخل خارجي وضعه السياسي وان يتابع تطوره الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وعلى كل دولة واجب احترام الحق تماشيا مع نصوص الميثاق .

5) يمارس حق تقرير المصير بالاستفتاء الشعبي المباشر على اساس ان لكل انسان صوت واحد ويفضل ان يتم تحت اشراف الامم المتحدة غير انه لا يحول بين الشعب المعني وممارسة حقه في تقرير المصير بالكفاح المسلح ، اذا ما انكر حقه في ذلك ، وعلى الامم المتحدة ان تقدم للشعب المعني ما يحتاج اليه من مساعدة للوصول الى حقه في تقرير المصير .

واخيرا تجدر الاشارة الى ان ممارسات الامم المتحدة حول طبيعة تقرير المصير ومضمونه ، ليست ذات صفة انشائية ، بل ذات صفة اعلانية ، لانه هذا الحق متفق بميثاق ، الامم المتحدة .

الفـــرع الثانـــي

حـق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره

سبق وان تحدثنا بان لذل شعب الحق في تقرير المصير ، واقامة دولته المستقلة ، الا ان هذا الحق حجب عن الشعب الفلسطيني ، بعد ان اعترفت به الامم المتحدة من خلال قرار التقسيم بانه شعب والتي عالجته بعد ذلك على انهم مجموعة لاجئين ، وكانت اجراءات الامم المتحدة طوال تلك الفترة تستهدف تنفيذ حقهم في العودة ، وتأمين النفقات المالية لوكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينين.

غير ان بداية التحول ظهرت في عام 1969 في القرار 2535"د/24" اثناء مناقشة تقرير المفوض العام لوكالة الغوث ، عندما اعترفت الجمعية العامة بالتحديد وبصورة رسمية بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، فجاء في قرارها بما يلي:

ان الجمعية العامة " اذ تدرك ان مشكلة اللاجئين العرب الفلسطينية ناشئة عن انكار حقوقهم غير القابلة للتصرف ، والمقررة في ميثاق الاصـم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان واذ يساورها القلق الشديد لتفاقم هذا الانكار لحقوقهم من جراء اعمال العقاب الجماعي والاعتقال التعسفي وحظر التجول ، وتدمير المنازل ..... "

" تؤكد من جديد حقوق شعب فلسطين ، غير قابلة للتصرف .

" وتلفت نظر مجلس الامن الى الحالة الخطيرة الناشئة عن سياسة اسرائيل وممارساتها في الاراضي المحتلة ، وعن رفض اسرائيل تنفيذ قرارات " الام المتحدة " ..... "1"

ويعود الفضل في هذا التحول الى اشتداد صمود الشعب الفلسطيني وممارساته للكفاح المسلح من اجل احقاق حقوقه المغتصبة التي زعمت غولدا مائير يوما انها لم تسمح به اصـلا"2"

وفي نهاية عام 1970 اصدرت الجمعية العامة في " د/25" ثلاث قرارات هامة هم : 2628 ، 49 26 ، 2672 " من خلال مناقشتها لحقوق شعب فلسطين والتي لم تكتفي الجمعية العامة باعترافها بالفلسطينيين شعبا ، بل واعترفت ايضا بحقه في تقرير مصيره ولعل القسم (ج) من القرار 2672 هو الاكثر اهمية حيث نص على ما يلي :

"1" منشأ القضية الفلسطينية وتطورهاالجزء الثاني 1947 ، 1977
الامم المتحدة

"2" وعليكم السلام ،(مصر ، واسرائيل والعرب) .... الجذور والمستقبل ص209
محمد عوض. - دار المستقبل العربي 1986 : الطبعة الثانية.

ج - ان الجمعية العامة .....

1) تعترف لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق وبحق تقرير المصير وفقا لميثاق الامم المتحدة

2) وتعلن ان الاحترام التام لحقوق شعب فلسطين الثابتة هو عنصر لا غنى عنه في اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط "1"

وهكذا حاولت الجمعية العامة لاول مرة ان تترجم مفهومها لحقوق الفلسطينيين بصورة واضحة ، فالفلسطينيون شعبا بالمعنى القانوني للكلمة انكرت حقوقه الثابتة حتى غدا لاجئا وبالتالي يقتضي انصافه بالعودة الى الاعتراف به كما هو اصلا شعب له من الحقوق ما لغيره من الشعوب ومن هذه الحقوق حق تقرير المصير بكل ابعاده ومضامينه ، وبدون احترام هذه الحقوق للشعب الفلسطيني فلا يمكن اقامة سلم عادل ودائم فالمنطقة ، وان قضية الشعب الفلسطيني هو جوهر النزاع في منطقة الشرق الاوسط .

وصدر القرار (2787) د/26 عن الجمعية العامة التي اكدت شرعية النضال الفلسطيني من اجل تقرير المصير ، وبقيت الجمعية العامة على هذا النحو تصدر كل عام قرارات وتذكر بالقرارات السابقة ، وتأكدها على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره "2" .

الا ان اكثر التطورات اهمية في موقف الامم المتحدة تجاه الشعب الفلسطيني جاءت في اعمال الدورة 29 للجمعية العامة حين بدأت اثار حرب 1973 تأخذ ابعادها السياسية والمالية والنفطية ، رأت الجمعية العامة في القرار رقم (3210) د / 29 الصادر في 10/14 1974 ان الشعب الفلسطيني هو الطرف الاساسي المعني بقضية فلسطين لذلك قررت دعوة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثلة للشعب الفلسطيني الى الاشتراك في مداولات الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين ، وقد تمت في هذه الدورة ادراج قضية فلسطين كبند مستقل في جدول اعمال الجمعية العامة لاول مرة ، منذ اواخر الاربعينات ، بحيث فتحت ملفات القضية كاملة وبصورة مباشرة وجدية وبمشاركة وفد يمثل الشعب الفلسطيني ، .

وفي هذا السياق صدر القرار التاريخي رقم (3236) عن الجمعية العامة في 12 /نوفمبر 1974 والذي حمل عنوان " قرار حقوق الشعب الفلسطيني" باعتباره القاعدة التي تنطلق منها الجمعية العامة لمعالجة قضية " " الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره .

"1" قضايا الفكر السياسي الحقوق الطبيعية ص 149 د/ ملحم قربان المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر 1983 الطبعة الاولى

"2" انظر القرارات رقم . 2792 د/ 26 سنة 1971 والقرار رقم 2963 د/ 27 سنة 1972 والقرار 3089 د / 28 سنة 1973 الصادرة عن الجمعية العامة والتي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .

وقد نصت بعض فقرات هذا القرار التنفيذية على ما يلي :

" ان الجمعية العامة ....

1) تؤكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة في فلسطين وخصوصا ....

أ - الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي .

ب - الحق في الاستقلال ، وا ، والسيادة الوطنية .

2) وتؤكد من جديد ايضا حق الفلسطينيين الثابت في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها .... وتطالب باعادتهم .

3) وتشدد على ان الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة هذه واحقاق الحقوق الوطنيـــة امران لا غنى عنهما لحل قضية فلسطين.

4) وتعترف بان الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط

5) وتعترف كذلك بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل وفقا لمقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه .

6) وتناشد جميع الدول والمنظمات الدولية ان تمد بدعمها الشعب الفلسطيني في كفاحه لاسترداد حقوقه وفقا للميثاق"1"

فبهذا القرار اعترفت الجمعية العامة بالفلسطينيين كشعب ، كما هو مقصود بالتعريف الوارد في الفقرة الثابتة من المادة الاولى من الميثاق ، وليسوا مجرد اعداد من اللاجئين يتمتعون بحق محدد في العودة والتعويض ، كما ان له قضية مشروعة يدافع عنها مـــــــــن و يـنـــا ســـــل اجلها وله حقوق ثابتة مثل الشعوب الاخرى منها حقا العودة وتقرير المصير كما انه يملك جميع جميع الوسائل المشروعة لاحقاق حقوقه ، بما في ذلك الكفاح الوطني السياسي والعسكري وغيرها اذا اخفقت الوسائل الاخرى ، وان اي اجراء يتخذ لمنع الفلسطينيين من ــــــــ ممارستهم تلك مندد بها دوليا من قبل الامم المتحدة التي تلتزم باعطائهم العون اللازم للوصول الى حقوقهم الثابتة

وفي الدورة الثلاثين اتخذت الجمعية العامة قرارا يحمل رقم (3376) عام 1975 اعربت فيه عن قلقها البالغ بسبب عدم تحقيق اي تقدم تجاه ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة في فلسطين ، وقررت تأليف لجنة من عشرين من الدول الاعضاء - والتي عرفت باسم لجنة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني - للبحث في ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة وفق احكام القرار (3236) والتي وضعت خطة عملية لتنفيذ تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

يتبع::::::

"1" منشأ القضية الفلسطينية ص62 وما بعدها الجزء الثاني الامم المتحدة

وبهذا الخصوص وردفي توصيات اللجنة ما يلي .

أ" ان يضع مجلس الامن جدولا زمنيا لانسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي انسحابا كاملا من الاراضي التي احتلت في عام 1967 .

ب" ان ينظر مجلس الامن في امر احتياجه الى توفير قوات مؤقته لصيانة السلم بقصد تيسير عملية الانسحاب .

ج" ان يطلب مجلس الامن الى اسرائيل ان تمتنع عن انشاء مستوطنات جديدة ، وان تنسحب خلال هذه الفترة من المستوطنات المنشأة منذ عام 1967 في الاراضي المحتلة.

د" ان يطلب الى اسرائيل ايضا ان تمتثل امتثالا كاملا لاحكام اتفاقية جنيف....

هـ" ان تتسلم الامم المتحدة الاراضي التي يتم الجلاء عنها .... فتقوم بعد ذلك بتسليم هذه المناطق التي تم الجلاء عنها الى منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثلة الشعب الفلسطيني

ز" ان تتخذ الامم المتحدة ، بمجرد انشاء الكيان الفلسطيني المستقل او بالتعاون مع الدول المعنية مباشرة ومع الكيان الفلسطيني ... ترتيبات اخرى من اجل اعمال حقوق الشعب - الفلسطيني غير القابلة للتصرف اعمالا كاملا ، وحل المشاكل المعلقة واقامة سلم عادل ودائم في المنطقة ، وفقا لجميع قرارات الامم المتحدة ذات الصلة بذلك.

ح" ان توفر الامم المتحدة المساعدة الاقتصادية والتقنية اللازمة لدعم هذا الكيان "1"

ومع ذلك فقد اصطدمت تلك الخطة برفض مجلس الامن الدولي والدول الغربية خصوصا رغم الجلسات العديدة التي عقدت لذلك بغية اتخاذ قرارا لتنفيذ الخطة ، ومع ذلك فقد بقيت هذه اللجنة ترفع بتوصياتها التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين.

وتتلخص حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف " الثابتة " كما تكرست بموجب القانون الدولي والقرارات الدولية المتعاقبة ، بحق العودة والتعويض وحق تقرير المصير وما يترتب عليه من الحق في السيادة ، واقامة الدولة المستقلة و والحق في ممارسة الكفاح المسلح بغية تحقيق تقرير المصير والالتزام الدولي ، بتقديم المساعدة المادية "2"

واذا كان هذا حال الجمعية العامة فان الامر في مجلس الامن يختلف حول مفهوم حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، وجوهر فهمه يتجسد في القرار 242 الذي ينظر للقضية الفلسطينية على انها قضية لاجئين "3"

"1" انظر لجنة ممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني " ص29 وما بعدها منشورات الامم المتحدة - مؤسسة دار الشعب القاهرة عام 1976.

"2" القضية الفلسطينية في الامم المتحدة "1974 - 1978 " ص127 جلندار النصر شؤون فلسطينية العدد90 مركز الابحاث 1979 ببيروت

"3" المرجع السابق ص127.

والرد على هذه الحجة يكفي ان نبين بأن واضعي القرار (242) قد استغنوا عن الطريقة التي وردت في المشروع السوفيتي والمشاريع المشابهة المقدمة لمجلس الامن والجمعية العامة في دورتها الطارئة لتعريف الاراضي التي يتعين انسحاب اسرائيل منها طبقا للقرار ف، بتحديد زمني مؤداة ، تعريف هذه الاراضي بانها " التي احتلت في النزاع الاخير" اي حرب حزيران ، الامر الذي يفيد بوجوب الانسحاب من كل جزء من هذه الاراضي ، لان اخراج اي منطقة من هذه الاراضي الموصوفة بهذا الوصف من نطاق الانسحاب يخالف الحكم الذي تضمنه القرار في هذا الشأن وهو الحكم بين وصف الاحتلال و بين مدى الانسحاب (1) .

لان القول بغير ذلك يعني التناقض مع المبدأ الذي جاء في ديباجه الميثاق والقاضي بعدم جواز اكتساب اي اقليم بالحرب وكذلك التناقض مع المادة الثانية وخاصة في فقرتها الرابعة ، كما يعني حق المعتدي في جني ثمار عدوانه وهو الامر الذي لا يتفق ومبادىء القانون الدولي المعاصر.

ومهما تكن طبيعة هذه القرارات لحقوق الشعب الفلسطيني ، الا انها لا تمثل غاية طموحات الشعب الفلسطيني في تحرير ارضه كاملة ، وان كانت هذه القرارات بمضمونها العام تنسجم والبرنامج المرحلي ، الذي اقرته الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني الفلسطيني عام 1974 .

والذي يشكل برنامج العمل السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية خلال تلك الفترة . وان المستقبل النهائي للقضية الفلسطينية يحدده ويرسم معالمه الكفاح ، الذي سيفرض تطورا في الفهم الدولي لهذه القضية ، كما كان راسخا وقويا ومتواصلا ، تماما كما فرض التطور الا بعدم حصر حقوق الفلسطينيين بحقوق اللاجئين ، والاعتراف لهم بحق تقرير المصير الذي لم يحظى به الا عبر تضحيات جسام .

---

(1) د/ حسن الجلبي القرار و التسوية ص 73 مرجع سابق .

المطلب الثاني

منظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف الدولي بها.

الفرع الأول

* الوضع القانوني لحركات التحرر.

ان الدولة في المفهوم الكلاسيكي تعتبر الشخص الوحيد المعترف به في القانون الد... وان مجموع هذه الدول هي المسؤولة عن انشاء مبادئه وتطبيقها وتعديلها وانهائها .

اما في القانون الدولي المعاصر فقد بدأ يفسح المجال لدخول اشخاص وهيئات اخر غير الدول ذات السيادة ، حيث ان هناك بعض الهيئات تتمتع بأوضاع اعترف بها القانون الدولي ، كما ان المدارس الفقهية المختلفة ، ايدت هذا الاتجاه ، وهي لا تكاد تجمع على قضية قانونية مثل اجماعها على وجوب الاعتراف بتلك الهيئات ودخولها ضمن دائرة القانون الدولي العام"1".

(حركات التحرر الوطني)

وتنقسم الهيئات العامة الى هيئات اقليمية او هيئات غير اقليمية ،(المنظمات الدولية ، واعتبار عنصر الاقليم " الارض " المعيار الذي على اساسه يمكن تقسيم هذه الهيئات الى جماعة اذا لم يكن لها اقليم معين اولا تستند الى ارض محددة ، وشعب اذا كان محددا بأقليم ومقيم على ارض معينة ، حيث ان كليهما يعتبران من اشخاص القانون الدولي ، الا انهما يختلفان من حيث عنصر الارض ، استنادا الى الصفة المشتركة ، فانه يمكن تسميتها بالهيئة ، واعتما على الفرق في عنصر الاقليم تسمى الاولى " غير اقليمية" والثانية " اقليمية " وهذه الاخيرة التي تسميها مدرسة ماكدوغل - لاسيول بالجماعات التي تناضل لتأسيس سلطتها كدولة مستقل

"1" فقهاء القانون الدولي في الدول الاشتراكية والذين يتحفظون كثيرا على مسألة تحديد اشخاص القانون الدولي ، يعترفون بان التجمعات الوطنية التي لم تصل بعد المرحلة الأستقلال التام يجب ان تتمتع بحقوق معينة في القانون الدولي كما ان الفقهاء السوفيت يؤيدون حق الاعتراف بحركات التحرر الوطني التي تناضل للوصل الى الاستقلال.

كما ان مدرسة ماكدوغل ، لاسيول الفقهية والمعروفة من بين المدارس الفقهية في الدول الغربية والولايات المتحدة من اكثر المدافعين عن حق الاعتراف في القانون الدولي بالهيئات غير الدول ، وعندما يعددون هؤلاء الاشخاص فأنهم يذكرون الوحدات الاقليمية والمنظمات ا... والاحزاب السياسية وجماعة الضغط.

وكذلك فان المطبوعات القانونية الصادرة من وزارة الخارجية الامريكية ، عرفت اشخا... القانون الدولي بانهم اضافة الى الدول ، المنظمات الدولية ، المناطق التي لا تتمتع بحكم ذاتي ، المتحاربون ، والثائرون .

انظر الوضع القانوني الدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية ص15 وما بعدها شؤون فلسطينية مركز الابحاث بيروت .

"2" المرجع السابق ص16.

لذلك فان اجراءات تأسيس الهيئات غير الاقليمية واعراضها والاعتراف بها وصلاحيتها تختلف جذريا عن الهيئات الاقليمية .

* الهيئة غير الاقليمية :-

تنشأ الهيئة غير الاقليمية وتنتهي من خلال اتفاقية دولية ثنائية كانت او جماعية ، وعلى ذلك حتى تنشيء هيئة غير اقليمية يجب توافر شرطين هما :-

1) ان الاشخاص الذين يقومون بانشاء مثل هذه الهيئات هم الدول ذات السيادة فقط ، لذلك تسمى الهيئات غير الاقليمية " بالمنظمات الدولية "."

2) ان تكون هناك دولتان او اكثر حتى يتسنى لها تأسيس مثل هذه الهيئات .

في اعقاب الحرب العالمية الثانية انتشرت هذه الهيئات بكثرة ، وقد عكس ذلك رغبة الدول في التعاون بشتى المجالات ، فتم تأسيس الهيئة الامم المتحدة " لخدمة الامن والسلم الدوليين وتطوير العلاقات الودية بين الدول ، كما انشئت الهيئات المتفرعة عنها لخدمة اغراض اخرى ، وفي المجال الاقليمي انشئت الهيئة الاوروبية للفحم والحديد ، ومنظمة الدول المصدرة للنفط والجامعة العربية والوحدة الافريقية ، كما ان انهاء مثل هذه الهيئات يتم بنفس الاداة التي انشأتها ، وهكذا تم حل عصبة الامم بالتصويت الجماعي لاربع وثلاثين دولة وهي الدول الاعضاء فيها .

* الاعتراف بها في القانون الدولي:-

ان انشاء مثل هذه الهيئات لم يعد مجالا للنقاش ، وقد عبر ذلك(الاستاذ كوريت) حين قال:- "يجب الاعتراف بان الدول والتي بارادتها المشتركة تنشيء القانون الدولي ، فانها تملك صلاحية انشاء اية هيئة تريدها "..... وان الدول بانشائها هيئة غير اقليمية محددة حقوقها وواجباتها قانونا بذلك تخلق شخصا من اشخاص القانون الدولي ، انما تمنحه الاعتراف القانوني اللازم .

والاعتراف بالشخصية القانونية لهذه الهيئات ينص عليه في الوثيقة المنشئة لها اما صراحة او ضمنا .

"1" الوضع القانوني الدولي لـ م.ت.ف. ص10 مرجع سابق.

* صراحة مثل نص المادة 39 من دستور منظمة العمل الدولية على ان يكون للمنظمة الاهلية القانونية للتعاقد والتصرف بالاموال المنقولة والثابتة واتخاذ الاجراءات القانونية .

ضمنا ، مثل الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في القضية المتعلقة بالتعويضات عن الاضرار الناجمة اثناء العمل بشأن موظفي الامم المتحدة عام 1949 فقالت " انه ليس بالضرورة ان يكون هؤلاء الاشخاص الجدد في القانون الدولي دولا متماثلين في طبيعتهم او في مدى الصلاحيات المعطاة لهم ، وخلصت الى ان الامم المتحدة هي شخص من اشخاص القانون الدولي .

— انظر الوضع القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية ص 16 .

* الهيئة الاقليمية : حركات التحرر الوطني :

منذ اوائل القرن الحالي شهد العالم ظهور حركات وطنية التزمت بأهداف سياسية موعداها تلب نظام الحكم القائم ، وتأسيس سلطتها هي كبديل .والسلطة المستهدفة بالثورة قد تكون سلطة اجنبية او وطنية " مثل سلطات الاحتلال او سلطات حكم استعماري ".

لذلك فالهيئة الاقليمية تتألف من مجموعة من الافراد وليست دولا ، وبالتالي فان الهيئة الاقليمية عادة تتمثل في وجود نخبة تعلن عن نفسها بنفسها ، وتدعي انها الممثل الواقعي للشعب الذي تنتمي اليه . لذلك فان هذه الهيئة عكس الهيئة غير الاقليمية لاترتبط بارادة الدول ، كما انها تمتاز با نتمائها الى اقليم معين تستهدف اقامة سلطتها عليه و بالتالي فهي تدعي الوصاية على عنصري الشعب و الاقليم في آن واحد .

* الاعتراف الدولي بها :

عندما يتم الاعتراف بهذه الهيئة هو في الواقع اعتراف غير منشيء بل هو اعتراف يشبه الى حد بعيد بالدول او الحكومات الجديدة ، ويبدو تاريخيا ان الاعتراف بالثوار في حرب اهلية ، كان يعني ان الدولة المعترفة ستلتزم بمبدأ الحياد ، اما في العصر الحديث فان الاعتراف بالحركات الوطنية يعني ان الدول المعترفة اما انها يوعيد مثل هذه الحركات او تقر بوجودها على اساس الامر الواقع (1).

---

(1) بعد الغزو النازي لأوروبا قامت مجموعة من حكومات المنفى اتخذت من لندن مقرا لها وتسد اعترفت دول عديدة بهذه الحكومات ومنحتها وضعا دبلوماسيا معينا .

كما ان العرف الدولي اقر لموضع القانوني للهيئات الاقليمية الممثلة بحركات التحرر الوطني والتي تقود حروبا ضد السيطرة الاستعمارية .

كما اكد ذلك بروتوكول جنيف لعام 1977 الخاص بالنزاعات الدولية ، حيث امل في حمايته لاسرى الحرب جميع القوات المسلحة و الجماعات و الوحدات التي تكون تحت اشراف طرف سواء كان هذا الطرف ممثلا بحكومة او سلطة .

كذلك اعتراف الامم المتحدة بالهيئة الاقليمية ، فان الرأي الراجح في الفقه يذهب الى ان الاعتراف بحركات التحرر الوطني يعد اعترافا جماعيا نابعا من المجتمع الدولي المنظم ويتم الاعتراف بهذه الحركات من قبل المنظمات الاقليمية في البداية حتى يتسنى أن تعترف بها الامم المتحدة ، وقد دأبت الجمعية العامة للامم المتحدة على التوصية كل عام بمنح مركز المراقب لحركات التحرر الوطني التي تعترف بها المنظمات الاقليمية استمرارا للخط الذي كرسته قراراتها منذ عام 1974 وآخر هذه القرارات قررها رقم (71 _ 41) في 1987/01/20 الذي اشار الى تأكيد اشتراك حركات التحرر في دورات ووكالات الامم المتحدة ومؤتمراتها ، والى الاقتناع بأن اشتراكها في اعمال المنظمات الدولية سيعزز السلم و التعاون الدولي

_ انظر الوضع القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية _ ص 19 وما بعدها مرجع سابق.

_ انظر كذلك المركز القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية ص 99 وما بعدها

ويكون الاعتراف بها على اساس مشروعيتها في التعبير عن امال شعوبها وتمثيلها لهم ومشروعية الحق الذي تناضل من اجله ومدى أستمرار نشاط هذه الهيئات في المواقع المؤثرة قدر الامكان على ساحة العمل النضالي "1"

"1" المركز القانوني الدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية ص113 د/ عبد الله الاشعل المرجع السابق.

الفـــرع الثانـي

الاعتراف الدولـي بمنظمة التحرير الفلسطينيــة

اعلنت ، منظمة التحرير الفلسطينية عن نفسها في اعقاب المجلس الوطني الاول الذي عقد في القدس بتاريخ 28/ ماي/1964 ، وقد حضر المجمع ، مندوبون فلسطينيون ، ادعوا انهم ممثلون للجاليات الفلسطينية ، حيث ان المنظمة ، حلت محل حكومة عموم فلسطين في الجامعة العربية "1" وادعت لنفسها حق تمثيل الشعب الفلسطيني وان لا سلطة الا سلطتها ، ولا ممثـــــل الا هي لجميع الفلسطينيين سواء اولئك الذين ما زالوا تحت نير الاحتلال او الذيـــــــــن يعيشون في الشتات ، ولم يعارض هذا الادعاء سوى حكومة الاردن التي ادعت انها وليس منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين وايدت الحكومة الاردنية قولها بان معظم الفلسطينيين يعيشون على ارضها ، ويتمتعون بجنسيتها ويحملون جوازات سفرها ، الا ان الحكومة الاردنية تخلت تدريجيا عن هذا الادعاء ، وقبلت ادعاء منظمة التحرير

"1" من ابرز الوثائق التي عالجت القضية الفلسطينية قبل نشوء منظمة التحرير ، ميثاق جامعة الدول العربية الموقع في 22/ مارس /1945 ، حيث اورد ملحقا خاصا بفلسطين ، اقرّ بموجبه استقلالها ، ومنح مجلس الجامعة تفويضا يمكنه من اختيار ، ممثل فلسطين في الجامعة فقد نص الملحق على انه " ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية انه نظرا الى ـــــــ ظروف فلسطين الخاصة ، والى ان يتمتع هذا القطر ممارسة استقلاله فعلا ، يتولى مجلس الجامعة امر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في اعمال ......". ومنذ فمنذ انشاء الجامعة العربية عام 1945 قررت الدول العربية المؤسسة لها ان يكون لفلسطيـــــــــن مندوب يمثلها في الجامعة العربية ، على الرغم من كون فلسطين لا زالت تحت الانتداب ، وهذا ان دل فانما يدل على تأكيدها الدول العربية على عروبة فلسطين.

وعلى الرغم من ذلك فقد كانت الجامعة العربية بصفتها هذه تنتحل صفة تمثيل فلسطين بشكل الحق الضرر بقضية الشعب الفلسطيني حتى عام 1964 وبروز منظمة التحرير الفلسطينية . بل كان من المفروض على الجامعة العربية ابراز الشخصية الفلسطينية بشكل واضح وجلي ، ليس من باب الاقليمية القطرية بقدر ما هي قضية وطنية حتى لا تذوب الشخصية الفلسطينية المعبرة عن هويتها النضالية في الشخصية القومية العربية ، لان اذابة الشخصية الوطنية الفلسطينية كان مسعى الحركة الصهيونية في القومية العربية .

ــ انظر الملحق الخاص ، بميثاق الجامعة العربية .

يتبع ....

....

وكذلك د/ عائشة راتب " العلاقات الدولية العربية " ص181

دار النهضة العربية ، ببيروت لبنان 1960 .

وبدعوة من مصر انعقد مؤتمر القمة العربي الاول في القاهرة في الفترة ما بين 13 ـ16 جانفي 1964 لبحث الموقف الخطير الناجم عن عزم اسرائيل تحويل مجرى نهر الاردن ، فقد قرر المؤتمر العمل على ابراز الكيان الفلسطيني وتجسيده ردا على التحدي الصهيوني والاستعماري الذي عمل جاهدا على طمس الشخصية الفلسطينية وتصويره لمأساة الشعب الفلسطيني على انها قضية لاجئين ، فاصدر المؤتمر قرارا بانشاء الكيان الفلسطيني . ويقيم هيئة تطالب بحقوقه لتمكينه من تحرير وطنه وتقرير مصيره ، وكلف احمد الشقيري مندوب فلسطين في الجامعة العربية بالاتصال بابناء فلسطين لهذه الغاية ، وخلال جولته هذه تم وضع مشروعا الميثاق القـومـــــي والنظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، فدعا الى عقد مؤتمر فلسطيني عام ، هو المؤتمر الفلسطيني الاول في القدس في 28/ 5 / 1964 ، وقد خرج هذا المؤتمر بقرارات سياسية وعسكرية ومالية واعلامية ، اهمها اعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية ، وقد جاء في القرار " ايمانا بحق شعبنا الفلسطيني في وطنه المقدس فلسطين ، وتأكيدا لحتمية معركة تحرير الجزء المغتصب منه وعزمه واصراره على ابراز كيانه الثوري الفعال .... نعلن بعد الاتكال على الله باسم المؤتمر العربي الفلسطيني الاول المنعقد بمدينة القدس في 1964/5/28 :ـ

1) قيام منظمة التحرير الفلسطينية قيادة معبئة لقوى الشعب الفلسطيني لخوض معركة التحرير ودرعا لحقوق شعب فلسطين وامانيه وطريقا النصر .

ـــ انظر الموسوعة الفلسطينية الجزء الرابع ص213 وما بعدها .

وتجدر الملاحظة هنا ان " الحديث عن الكيان في تلك الفترة لم يكن يعني الهوية القومية للشعب الفلسطيني او شخصيته الوطنية او وحدته الكيانية ، فقد كانت تلك من المسلمات اللاتي انطلقت منهن القوى السياسية الفلسطينية للحديث عن الكيان ، الذي يعني الاطـــر والمؤسسات المعبرة عن كل ما سبق والمهمات الموكولة الى تلك الاطر والمؤسسات وكيفية ادائها لمهماتها بمختلف ابعادها"

ـــ انظر الكيان الفلسطيني ، عصام سخنيني ص53 وما بعدها .

العدد 41 ـ 42 شـؤون فلسطينية

مركز الابحاث م . ت . ف بيروت .

تدريجيا عن هذا الادعاء ، وقبلت ادعاء منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر ، الرباط عام 1974 وتأكد ذلك عام 1978 في الاتفاقية التي وقعت بين الحكومة الاردنية ومنظمة التحرير وكذلك في 1985/2/11م بشأن الاتفاق الاردني الفلسطيني واخيرا فك الارتباط الاردني الفلسطيني في 31 /7 /1988م "1".

وعلى ذلك يمكن القول ان منظمة التحرير الفلسطينية من الناحية القانونية هيئة اقليمية ، فهي مجموعة من الافراد ادعت لنفسها حق تمثيل الشعب الفلسطيني ، وحق اقامة سلطتها السياسية على اقليم فلسطين ، فهي لم تنشأ بقرار حكومي ، ولا بمعاهدة دولية ، وانما اعلنت من تأسيس نفسها بارادتها المنفردة ، وتم اعتراف الدول بها بصفتها هذه ، وقد شكلت منظمة التحرير نفسها داخليا ، وكأنها حكومة في طور التكوين ، كما ان ميثاق المنظمة ونظامها الاساسي قد نظر الى اجهزة المنظمة وكأنها اجهزة حكومة .

لذلك يمكن القول بان ترتيب اجهزة المنظمة على نسق اجهزة الحكومة القائمة لا يشكل بحد ذاته مبررا لادعاء المنظمة بانها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني او مبررا لممارسة صلاحيتها ، ويبدو ان الاهم من ذلك هو انها تثبت سيطرتها الفعالة على الشعب الذي تدعي تمثيله ، هذه السيطرة التي يمكن اتباعها في غياب تحد جدي لسلطة المنظمة على الفلسطينيين اينما وجدوا . وان كان هناك معارضة فلسطينية على بعض ممارسات المنظمة السياسية ، فان هذه المعارضة هي شبيهة بمواقف الحزب غير الحاكم لسياسات الحزب الحاكم في الدول الديمقراطية ، والتي يؤكدون جميعهم ان لا سلطة تمثل الشعب الفلسطيني الا المنظمة ولجنتها التنفيذية ."2" .

* شرعية منظمة التحرير الفلسطينية .

تستمد منظمة التحرير شرعيتها في عملها وسعيها لتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، من عدة مصادر واهمها :

1) الشرعية الفلسطينية ، حيث ارتضى هذا الشعب بكافة قطاعاته وتجمعاته قيام المنظمة

"1" في مؤتمر القمة الثاني 1964/9/5 اعترضت بعض الدول العربية على ان الشقيري بدعوته لعقد مؤتمر فلسطيني واعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية قد تجاوز السلطات الممنوحة له ، الا ان اللجنة التنفيذية للمنظمة اكدت ان انشاء الكيان الفلسطيني وقيام المنظمة من اختصاص الشعب الفلسطيني ، وان دور القمة العربية هو المساعدة وتقديم الدعم وبذلك ترسخ استقلال منظمة التحرير الفلسطينية .

- انظر الموسوعة الفلسطينية الجزء الرابع ص215.

- وانظر كذلك الوضع القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية ص24.

"2" المركز القانوني الدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية ص29 وما بعدها .

بالتحدث باسمه في كافة المواقع و المحافل والارتباط نيابة عنه على اساس ان القرارات تتخذ وفقا للبناء الديمقراطي في المؤسسات الفلسطينية وهي المجلس الوطني و المجلس المركزي.

2) الشرعية العربيـــــــة :

و يعني توافق الرأي الرسمي والشعبي في العالم العربي على ان منظمة التحرير هي الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الفلسطيني ، وقد تقرر ذلك لاول مرة في قمة الرباط عام 1974 و صار من المسلمات السياسية و القانونية العربية .

3) الشرعية الدوليـــــة :

و تستند المنظمة للشرعية الدولية الى اعتراف الجمعية العامة للامم المتحدة صراحة لاول مرة في قرارها رقم (3089) في 1973/12/17 م بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ثم تأكد ذلك في قرار الجمعية العامة رقم (3236) في 1974/11/22 ، ثم قرارها رقـــــم (3237) - الذي دعي منظمة التحرير للتمتع بمركز المراقب في الامم المتحدة في الاجتماعات التي تدعوا اليها الجمعية العامة و الاجهزة الاخرى و الاعتراف بالمنظمة ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني ، وحقها في السعي لتحقيق الحقوق المشروعة في الميثاق والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، كذلك قرارات الجمعية العامة الداعية لاشتراك المنظمة على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى في المؤتمر الدولي للسلام وقرار مجلس الامن الدولي الصادر عام 1975 والذي دعى المجلس فيه المنظمة للاشتراك في مداولاته كما لو كانت عضوا (1).

---

(1) في انتقاد لاذع لهذا القرار وصفه البروفسور ليوجروس بانه باطل وفي معرض تحليله لهذا القرار قال : " ان القرار اخطأ من حيث اتباعه اصول الاجراءات ومن حيث مخالفته للدستور ..... ان مجلس الامن في الماضي كان يوجه الدعوات للدول غير الاعضاء على اسس مختلفة ولكن ليس على اساس المادة (37 - 2) من الاصول المتبعة حيث ان هذه المادة خاصة بالدول الاعضاء ، و اشار الى المواد (31 ، 32) الخاصة بحقوق الاعضاء و غير الاعضـــــاء ... ان منظمة التحرير ليست عضوا أو ليست دولة غير عضو في هيئة الامم ، كما ان منظمة التحرير نفسها لاتدعي انها دولة او حكومة دولة .

وردا على الاستاذ / ليوجروس يمكن القول طالما ان مجلس الامن في ممارسته السابقة لم يتبع اسلوبا موحدا في دعوته للدول الاخرى ، فان دعوت المنظمة على اسس جديدة لا تبدوا غريبة او شاذة ، بل يمكن القول ان المجلس استحدث سابقة هامة وذلك استنادا الى توقعات المجتمع الدولي الذي يمنح الشعوب المطالبة بحق تقرير المصير وضعا متقدما في القانون الدولي ان ميثاق الامم المتحدة لا يشتمل فقط على المادتين (31 - 32) المتعلقتين بالدول الاعضاء في مجالات اجرائية يشتمل على نصوص اساسية تتعلق بالشعوب ، ان اول كلمات الميثاق هي " نحن الشعوب ...) والمادة الاولى منه والخاصة بأغراض الامم المتحدة لا تذكر الدول او الحكومات وانما تشير الى " شعوب " و " امم " والفصل الثاني الخاص بالاقاليم الخاضعة لنظام الوصاية الدولي يعالج موضوع الشعوب .

- انظر المركز القانوني الدولي ص 159 وما بعدها . مرجع سابق

- وانظر كذلك الوضع القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية ص 33 مرجع سابق .

وقدكان منح منظمة التحرير عضوية المراقب في الامم المتحدة عام 1974 تتويجا لبروز المنظمة في اروقة الامم المتحدة في مناسبات سابقة ، وبشكل جزئي ومتفرق ، بحيث اشتركت في عدة مؤتمرات عقدتها الامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة تحت اشرافها (1) .

ولا شك ان قبول منظمة التحرير الفلسطينية عضوا مراقبا في الامم المتحدة ينطوي على اساس اعتراف الامم المتحدة بها على اساس مبدأ العالمية .

4) الشرعية الدبلوماسية : وهذا يعني الاعتراف الواسع بالمنظمة واقامة العلاقات معها والتصرفات القانونية الاخرى للمنظمة التي تضفي عليها كثيرا من خصائص اشخاص القانون الدولي .

---

(1) يعتبر القرار (3237) في الدورة التاسعة والعشرين والذي بموجبه منحت منظمة التحرير الفلسطينية منصب مراقب دائم في دورات الجمعية العامة وكل المؤتمرات التي تعقد تحت رعاية الامم المتحدة او اي من منظماتها المتخصصة ، هو اول قرار صدر عن الامم المتحدة يمنح حركة تحرير وطني حق الاستفادة من نظام المراقب الدائم .

لان هذا النظام ، كان يمنح حتى ذلك الوقت الى الدول فقط ، غير الاعضاء في الامم المتحدة مثل: سويسرا و كوريا والمانيا ، والمنظمات الحكومية ذات الصفة الاقليمية مثل : جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامي -

- انظر د/ عمر سعد الله - تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي ص 365 وما بعدها المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر - 1986 .

1) الشخصية القانونية لمنظمة التحرير الفلسطينية :-

يتمتع اشخاص القانون الدولي بالضرورة بالشخصية القانونية الدولية بشقيها ، القدرة على اداء الالتزامات ، والقدرة على التمتع بالحقوق والتي يعبر عنها باهلية الاداء واهلية الوجوب .

الا ان تطور اشخاص القانون الدولي جعل الارتباط بين شخص القانون والشخصية القانونية تقليدا حديثا نسبيا .

ففي زمن جرشيوس في القرن السادس عشر كان المجتمع الدولي يتكون من الافراد بوصفهم وحدهم اشخاص القانون الدولي ويقصد الافراد هنا الملوك ، والامراء ، وليس الافراد العاديين .

بينما يؤكد انزيلوتي ان الدول وحدها هي اشخاص القانون الدولي . وقد سار على نهجه بوليتيس في كتابه الصادر عام 1926 حول الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي الذي اعلن فيه نهاية عصر اعتبار الافراد اشخاصا للقانون الدولي "1". هذا من ناحية .

ومن ناحية اخرى اعترف الفقة لطائفة اخرى من الوحدات السياسية والقانونية بانها من اشخاص القانون الدولي . وابرزها الفاتيكان . وخلال الحرب العالمية الثانية أسبغ الفقه قدرا من الشخصية الدولية على حكومات المنفى وحركات المقاومة الاوروبية . وبعد الحرب العالمية الثانية اعترف للمنظمات الدولية بشخصية دولية من نوع خاص ، وقد تقرر ذلك في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية عام 1949 في قضية التعويض عن الاضرار التي تلحق بموظفي الامم المتحدة .

فمنظمة التحرير هي حركة تحرير وطني ، ورغم منازعة اسرائيل في الوضع القانوني للاقاليم الفلسطينية والمركز القانوني للشعب الفلسطيني ، وتحديها لعلاقة المنظمة بالارض والشعب فأن منازعة الغاصب هو امر طبيعي لا يعتدبها ولا تنال من شخصية المنظمة التي تتمتع بشخصية قانونية دولية من نوع خاص تأهلها لاداء الالتزامات والتمتع بالحقوق وذلك استنادا الى الاسس التالية .

"أ" - الاعتراف الدبلوماسي الواسع بها واقامتها لشبكة من العلاقات الدبلوماسية .

ب - اشتراكها في المؤتمرات والمنظمات الدولية .

ج - تمثيلها للشعب الفلسطيني في المطالبة بحقوقه السياسية والاقليمية .

د - الممارسات التعاقدية والحربية للمنظمة .

هـ - انسجام مقاصد المنظمة وانشطتها مع قواعد القانون الدولي .

"1" المركز القانوني الدولي ص 56 مرجع سابق

ويترتب على الاعتراف المنظمة بالشخصية القانونية الدولية ان يكون لها الحق بالاشتراك في تسوية القضية الفلسطينية على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى وان يكون لها الحق في ابرام المعاهدات والتعاقد والتملك ، والتمتع بقسط من حصانة الدولة بحيث لا يجوز مقاضاة المنظمة امام المحاكم الاجنبية او مصادرة اموالها وممتلكاتها ، وينطبق عليها التميز القائم في انشطة الدول بين الانشطة السيادية والانشطة التجارية ."1"

2) **الاسس القانونية لقبول منظمة التحرير الفلسطينية كعضو مراقب في الامم المتحدة .**

يمكن القول بأن هناك اكثر من اساس قانوني لقبول المنظمة في عضوية المراقب بالامم المتحدة وهي :-

اولا : النظرية الاشتراكية - دولة في طور التكوين .

ومؤدي هذه النظرية ان الشعوب المناضلة ضد الاستعمار والاستيطان تعد من اشخاص القانون الدولي ، حيث تتوفر فيهم مقاومات الدولة في طور النشئة .

ويأخذ البعض على هذه النظرية انها مضللة ، حيث لا وجه في المقارنة بين شعبا يناضل وبين الدولة ، فضلا على انها عديمة الجدوى ، لان وضع هذا الشعب لا يماثل وضع الدولة ولا هو حتى د مستمد من الدولة ، فعناصر الدولة في رأيهم غير متوفرة ، فمن حيث الاقليم فلا يمكن القول ان هذا العنصر خالصا حين تناضل عليه حركات تحرير هذا الشعب ضد المستعمر مما يجعل الاقليم رهن الصراع ، كما ان طبيعة حرب العصابات تحرم هذه الحركات من تحقيق سيطرة فعلية كذلك يرون ان عنصر الحكومة لا يكون متوفرا ايضا خاصة اذا وجد اكثر من حركة تحرر على اقليم واحد ، هذا فضلا عن انشغال الحركة بمهمة النضال اكثر من انشغالها بالمهام التقليدية للحكومة .

ويلخص المعارضون بهذه النظرية في انها تخلط بين فكرتي الشخص الدولي والاهلية الدولية ، وهما من خصائص الشخصية الدولية ، ويعترف هذا الفريق للشعب المناضل بالاهلية الدولية الوظيفية ، اي القاصرة على تحقيق الاستقلال والتي يكون نطاقها غير محدد فلا يعرف على وجه التحديد مثلا ما اذا كان من الممكن لحركات التحرير ان تبرم اتفاقية او تنضم اليها بأسم شعوبها ، وهل يمكن ان تكون اهلا لتحمل المسؤولية " اهلية الوجوب" كما انهم يشيرون في تبرير تقدمهم لهذه النظرية ان هناك اتجاه فقهي لا يعترف بأنطباق قانون الحرب على عمليات النضال ضد الاستعمار الا بقدر ما للثوار من فاعلية وسيطرة و ملكية لقاعدة اقليمية ثابتة "2".

"1" المرجع السابق ص57 .

"2" المركز القانوني الدولي ص170 وما بعدها مرجع سابق .

الا ان المناصرون لهذه النظرية رأوا ان المعيار الذي اتى به المعارضون هو معيار ضيق وغير صالح لانه يجهل تماما طبيعة حرب العصابات . ولذلك يفضل البعض معيارا اكثر واقعية وملائمة وهو انه اذا عجز الثوار عن تحقيق السيطرة الفعلية على الاقليم ، وهذا هو الغالب . فيجب ان يضمنوا ولاء شعب الاقليم لهم ، وان يعوقوا المستعمر عن تحقيق سيطرته الفعالة لهذا الاقليم .

وتجدر الاشارة الى ان هذه النظرية دخلت في القانون الدولي الانساني في بروتوكولات جنيف عام 1977 . والتي منعت استنكار اللجوء الى القوة غير المشروعة والعدوان على اساس ان اعاقة الشعوب المستعمرة بالقوة عن تحقيق اهدافها المشروعة في الاستقلال وتقرير المصير تعد عمل من اعمال العدوان وفق تعريف الجمعية العامة "1" .

ثانيا : العرف ومبدأ العالمية . :

ان قرار قبول المنظمة اشار الى تكوين عرف بشأن دعوتها الى مؤتمرات سابقة وكلما دعيت الى مؤتمر او جهاز ، اضاف رصيدا لهذا العرف

اما مبدأ العالمية الذي اشار اليه القرار (3237) لعام 1974 والخاص بقبول المنظمة والذي اشير اليه في هذه الحالة ، ينطبق من باب اولى بأن وجود المنظمة في الامم المتحدة يحقق عالميتها التي تصبو اليها ، كما يحقق فعالية عملها في ازمة الشرق الاوسط بالذات ، على اعتبار ان شعب فلسطين هو الطرف الرئيسي في الازمة "2"

ثالثا : الصفة التمثيلية للمنظمة :-

طالما ان شعب فلسطين هو الطرف الاساسي في الازمة ولا تسوية لها بغير تسوية قضيتهم على اساس حقهم في تقرير المصير ، وبالنظر الى اعتراف الدول العربية وفصائل المقاومة بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الفلسطيني ، فان هذه الصفة التمثيلية المطلقة يمكن ان تكون اساسا صالحا لقبولها في الامم المتحدة

---

(1) المركز القانوني الدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية - ص 171 مرجع سابق .
(2) المرجع السابق ص 172 .

البـــــــاب الثـــــانـــــي

الاسس القانونية للدولة الفلسطينية و موقف المجتمع الدولي منها

الفصـــــــل الأول

وسنتناول في هذا الفصل الاسس القانونية للدولة الفلسطينيـــة والموقف الفلسطيني من فكرة الدولة الفلسطينية المستقلـــــة كل في مبحث .

المبحــــث الاول

الأسس القانونية للدولة الفلسطينية

المطلــــب الاول :

الدولة في عهـد الانتداب

بنهاية الحرب العالمية الاولى ، خضعت فلسطين مثل معظم الاقاليم ، لنظام الانتداب الذي لم يوءثر في استمرار الشخصية الدولية لفلسطين ، وهذا ما يستفاد من الفقرة الرابعة من المادة "22" من عهد العصبة التي تقضي بأن " بعض الجماعات التي كانت تتبع الدولـــة العثمانية فيما مضى و التي بلغت درجة من الرقي و التقدم ، يمكن الاعتراف باستقلالها، بشـرط أن تقدم لها الدولة المنتدبة النصح و المعونـة، حتى يأتي الوقت الذي تستطيع فيه أن تعتمـد على نفسها، ويجب ان توءخذ رغبات هذه الجماعات بعين الاعتبار عند اختيار الدولة المنتدبة (1).

فسياسة الخلفاء التي وضعت بنتيجته فلسطين في ظل تصريح بلفور والانتداب البريطاني التي تضافرت جهود الاستعمار و الصهيونية على وجودها لاغتصاب فلسطين ، لم تطمس معالـم كيانها و شخصيتها الدولية ، لانه ليس من شأن الانتداب طبقا لنص المادة "22" من عهـــد العصبة ، وصك الانتـداب الذي تضمن عـدم ضم فلسطين الى اي الجهات الدولية التي تآمرت على كيانها .

اذ اعتبر عهد العصبة وصك الانتداب، فلسطين احد البلدان التي يسري عليها نظام الانتداب " أ " الذي يقضي باعطائها الاستقلال بحسبان شعبها من الشعوب التي بلغت درجة من الرقـــي يستطـاع معها الاعتراف بها كأمم مستقلة ، حتى يأتي الوقت الذي تستطيع فيه ان تعتمد علــى نفسها، ومن هنا جاءت معالم شخصية فلسطين الدولية المتميزة بوصفها احد الاقطار المنتــدب عليها ، التي أكدته قرارات العصبة واحكام المحاكم الدولية و قرارات الامم المتحدة التي تصدت لبيان اثر الانتداب على الكيان الدولي للأقاليم المشمولة به ، المميز عن كيان الدولة المنتدبة (2).

وما يوءكد استقلالية فلسطين بحدودها الطبيعية في عهد الانتداب ، هو وجود جنسية متميزة لها عن جنسية دولة الانتداب، وهو ما آشارت اليه المادة السابعة من صك الانتداب .

---

(1) النزاع العربي الاسرائيلي ص 162 د/ عبد العزيز سرحان . - مرجع سابق .
(2) القرار و التسوية ص 148 د/ حســن الجلبــي ، - مرجع ســابق .

ويكفي ان نشير الى موقف القضاء الانجليزي من الجنسية الفلسطينة ، كما يتضح من قضاء المحكمة العليا في فلسطين و حكم محكمة الاستئناف في انجليترا بخصوص قضية (R.W. KETTER الصادر سنة 1940 و الذي اشار الى الجنسية الفلسطينية المتميزة (1) .

و كذلك ابرام فلسطين لمعاهدات دولية خلال هذه الفترة ، فنشير الى اتفاقية المصرية الفلسطينية بتاريخ 1922/12/21 بشأن تسليم المجرمين ، و الاتفاقية المصرية الفلسطينية التي صادق مجلس الوزاراء المصري في 1946/11/18 بشأن تبادل عربات الركاب بين مصلحتين سكة الحديد المصرية الفلسطينية (2).

فقد كان الحق الفلسطيني في الاستقلال الكامل هو المطلب الاول والاخير منذ احتلال بريطانيا لفلسطين و الذي بدأ عقد الموءتمر العربي الاول عام 1919 و تجسد بصدور الميثاق الوطني الفلسطيني في اغسطس عام 1922 ، حينما وضع الموءتمر الوطني الفلسطيني الذي عقد انذاك في نابلس ميثاقا

---

(1) دارت وقائع النزاع في هذه القضية حول كون الطاعن ولد في فلسطين عام 1911 ,وظل بها حتى عام 1927 كأحد رعايا تركية ثم استمرت اقامته في فلسطين حتى عام 1937، عندما حضر الى انجلترا بجواز سفر صادر عن المندوب السامي في فلسطين ، وفي عام 1938 صدر امر بطرده ، ولكنه لم ينفذ الامر مما ادي الى تقديمه الى المحاكمة فحبس وطرد، وقد استأنف الحكم على اساس انه لا يعتبر اجنبيا بل بريطانية ، الا ان محكمة الاستئناف رفضت هذا الادعاء مقرره :-

أولا :

انه من الصعب علينا ان تقبل بأن جواز سفر الذي يدعي الطاعن بأنه جواز سفر بريطاني يجعله رعية بريطانية .

ثانيا :

ان الاثر الحقيقي للانتداب هو ان الدولة المنتدبة تتعهد بأن تمارسه نيابة عن عصبة الامم....... و ان اعمال احكام قانون الاختصاص الاجنبي الصادر في بريطانيا عام 1890 و الذي صدر تطبيقا له في عام 1925 في بريطانيا ، قرار الجنسية الفلسطينية يكون الطاعن مواطنا فلسطينيا .

1) انظر د/ عبد العزيز سرحان النزاع العربي الاسرائيلي ص 163 و مابعدها مرجع سابق .

2) المرجع السابق ص 163

اقسم اعضاوءه على الالتزام به و كانت صيغته (نحن ممثلي فلسطين اعضاء الموءتمر العربي الخامس ، نقسم امام الله و الامة و التاريخ بأن نواصل المساعي المشروعة لتحقيق الاستقلال والاتحاد العربي ورفض الوطن اليهودي و الهجرة اليهودية (1).

و تجدر الاشارة الى ان هذا الموءتمر قد عقد عقب صدور موافقة عصبة الامم على منح الانتداب البريطاني على فلسطين في 24/ يوليو/ 1922 م .

وقد جاء الميثاق على اختصاره وافيا واضحا في تحديد اهداف الشعب الفلسطيني ، ولو جرت صياغته لاجاء في مجموعه من المواد على النحو التالي :-

أ - فلسطين جزء من الوطن العربي وشعبها جزء من الامة العربية .

ب - هدف الكفاح العربي الفلسطيني هو انجاز الاستقلال ، وهذا يعني طرد الاحتلال البريطاني.

جـ - العمل على تحقيق الوحدة العربية .

د - رفض الهجرة الصهيونية و اقامة وطن قومي يهودي في فلسطين .

ان هذا الميثاق تبلوره في اعقاب موءتمرات اربعة سبقته منذ عام 1919 وكان نتيجة لسنوات من النضال الذي لم ينطلق من قطرية فلسطينية تسلم بالتجزئة التي فرضها الاستعمار على الوطن العربي عشية انسلاخه عن الدولة العثمانية لذلك حمل الموءتمر اسم " العربي " لا" الفلسطيني"

و اذا كان نص الميثاق قد جاء موجزا فذلك راجع لدرجة الوعي ، وضعف القدرة على التنظيم الناجمة عن طبيعة موءسسات قيادة الحركة الوطنية المتمثلة اساسا في الجمعيات الاسلامية والمسيحية التي تكونت في معظمها من الملاك ورجال العائلات الكبرى ، وكبار التجار، غير ان نضال الشعب العربي الفلسطيني ظل امينا ووفيا لمباديء الميثاق التي استمرت تحكم الحركة الفلسطينية في مراحلها اللاحقة سواء في الموءتمرات الفلسطينية التالية او في فترة الاحزاب ، اوائل الثلاثينات ثم في حركة القسام وثورة 1936 التي اعلنت ان اهداف الثورة اقامة حكومة وطنية مسوءولة امام مجلس نيابي ومنع الهجرة ، كما حددت اسلوبها في الجهاد (2)

لذلك رفضت الحركة الوطنية محتوى تقرير لجنة بيل* التي جاءت لدراسة الوضع في فلسطين بعد ثورة 1936 ، و التي خلصت في تقريرها الى اقتراح تقسيم فلسطين الى دولتين عربية ويهودية وفي ذلك يقول (الحاج امين الحسيني) (ان التقسيم هو اكثر الاسلحة لا انسانية التي يستخدمها الاستعمار لتمزيق قلوب الشعوب الخاضعة له (3) واصرت على تحقيق آمال الشعب الفلسطيني .

---

(1) القبس الدولي عدد 1166 ص (6) مقال لعبد العزيز السيد بعنوان " الميثاق الوطني الفلسطيني، قراءة في الواقع والنص " 1968/11/18

(2) د/ كامل خله فلسطين والانتداب البريطاني " 1922 - 1939 " 612 ص - ومابعدها المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلام - طرابلس - ليبيا - الطبعة الثانية 1982

(*) اللورد بيل هو بريطاني ترئس لجنة تقصي الحقائق التي جاءت عقب ثورة 1936 .

(3) زهير مارديني - فلسطين والحاج امين الحسيني ص 100 مرجع سابق .

كما حددها الميثاق الوطني لعام 1922 في الاستقلال، وكما اعترفت به المادة (22) من عهد عصبة الامم ، بأنه من الشعوب التي بلغت درجة من الرقي والتقدم . والتي يمكن معها الاعتراف بها كأمم مستقلة و بالتالي حقه في اقامة دولته الفلسطينية كما حددها الانتداب ، الذي لم يؤثر على شخصيتها الدولية .

المطلب الثاني

الدولة في قرار التقسيم

الفرع الاول :

* الأمم المتحدة و قرار التقسيم :

كما اوضحنا سابقا في ابريل 1947 اجتمعت الجمعية العامة بناءا على طلب الحكومة البريطانية لبحث مستقبل فلسطين ، وشكلت لجنة من احدى عشر دولة عضو لبحث الموضوع ، وعرض توصياتها على الدورة الثالثة للجمعية العامة في اكتوبر 1947. وانقسمت اللجنة الى اغلبية تدعو بتقسيم فلسطين ، و اقلية دعت الى انشاء دولة اتحادية في فلسطين ذات دستور واحد ورئيس واحد و جنسية واحدة و تتألف من حكومتين تكون كل حكومة منها مستقلة استقلالا ذاتيا ، وتنحصر الهجرة اليهودية في المنطقة اليهودية وفقا لقدرتها على الاستيعاب . (1).

ورأت الاغلبية ضرورة تقسيم فلسطين الى دولتين عربية و يهودية ، و تشمل الدولة العربية الجليل الغربي ولواء نابلس و السهل الساحلي حتى حدود مصر ، ولواء الخليل و جبل القدس وغور الاردن الجنوبي ، وتبلغ مساحة هذه المنطقة (12 الف كلم مربع) يسكنها 661 الف منهم احدى عشر الف يهودي ، وتشمل الدولة اليهودية الجليل الشرقي ومرج بني عامر والقسم الاوسط من السهل الساحلي و منطقة النقب وتبلغ مساحتها 14,200 كلم مربع يسكنها 991 الفا منهم 495 الف عربي ، اما مدينة القدس فقد اقترح المشروع اقامة نظام دولي خاص بها ، و رأى المشروع ان تكون هناك مرحلة انتقالية لمدة سنتين تتحمل انجلترا خلالها مسئولية الادارة بمساعدة عضو او اكثر من الامم المتحدة ، وخلال هذه المدة يسمح بهجرة 150 الف يهودي واذا روعي ان تطول مدة الفترة الانتقالية يسمح بهجرة 60 الف يهودي سنويا تحت اشراف الوكالة اليهودية (2).

---

(1) فلسطين و الحاج امين الحسيني ص 378 مرجع سابق .

(2) مشروعات الدولة الفلسطينية ص 71 ـ مرجع سابق .

وهكذا فان المشروع جاء مخيبا للأمال الفلسطينية و العربية ، لذلك اعترض العـــرب عليه وحاولوا وقفه اثناء التصويت عليه ، و أثاروا عددا من الاشكالات القانونية ، مثل ان الجمعية العامة للامم المتحدة ليست مخولة بأصدار قرارات ، وان هذا المشروع يخالـــف احد المبادىء التي تقوم عليها المنظمة وهو مبدأ حق تقرير المصير ، وان الجمعية العامـة ليـس من سلطتها تقسيم اقليم وضع تحت الانتداب ، وانه لابد من رفع الموضوع الى محكمـة العدل الدولية للفصل في مدى اختصاص الجمعية العامة (1).

اما اليهود فقد وافقوا على القرار باعتباره الحد الأدنى لمطالبهم ، لذلك فانهم لم ينفذوا منه الا ما كان لصالحهم ، وهو الاقرار بمبدأ دولة مستقلة لهم ، اما وجود دولة عربية اخرى ووجود شكل من الوحدة الاقتصادية بين الدولتين ، و قيام لجنة الوصايا من الامم المتحدة بمتابعة تنفيذ القرار وصيانة حقوق كل الاطراف المعنية ، فقد ضربت به القيادات الصهيونية عرض الحائط ، وجعلت منه نصا ميتا سرعان ما انسحب عليه ظل النسيان .

بل لقد ذهب الصهاينة الى ابعد من هذا الاستهتار بقرار الهيئة الدولية الذين يتمسكون به شكلا كسند شرعي لوجود دولتهم ، فقد احتلت قوات الهجانا يافا وعكا مثلا قبل 15 مايو 1948 ، واحتلالها سابق لتدخل الدول العربية الذي اتخذته اسرائيل ذريعة سابقة لتدخل الدول العربية من اجل ضم اجزاء اخرى واسعة من اقليم الدولة العربية (2).

و اكتملت المؤامرة بمنع قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ، وكان ذلك هدفا صهيونيا اساسيا يقضي بتغييب فلسطين و اسمها و نفي الهوية الوطنية لشعبها في سبيل اكمال التوسع على كل ارض فلسطين و لاستمرار (دولة اسرائيل) .

---

(1) راجع موضوع قرار التقسيم والقانون الدولي في الفصل الثاني من الباب الاول .

(2) د/ اسماعيل صبري عبد الله - في مواجهة اسرائيل ص 26 دار الوحدة للطباعة والنشر - بيروت . 1980

الفـرع الثـاني:

الـدولة في قـرار التقسيـم

بالرغم مما انطوى عليه قرار التقسيم من افتئات على حقوق شعب فلسطين و تحكم فيتقرير مصيره وفقا لما يتطلبه القانون الدولي ، فانه لا يملك الا ان يبقي على حق الاستقلال لهذا الشعب وعلى حقه في انشاء وطن خاص به في فلسطين ، لان قرار التقسيم نص على انشاء دولة عربية واخرى يهودية لكل منها سيادتها وحدودها ولذلك لم يكن بمقتضى هذا القرار تجريد الفلسطينيين من صفة الشعب او القضاء على شخصيته الدولية ، كما لم يكن من شأن الحاق اجزاء من فلسطين التي لم تصل اليها اسرائيل بالاردن و بمصر بعد تعذر تنفيذه ، المساس او الانتقاص من حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير و الاستقلال (1).

لان هذا الالحاق ماهو الا ترتيب موقت حتى تسوى القضية الفلسطينية و يتمكن الشعب الفلسطيني من استعاده السيطرة على ارضه .

كما ان اسرائيل حاولت الافادة من واقع توقف الشعب الفلسطيني عن مباشرة سيادته على وطنه وحيازتها الفعلية لاجزاء من هذا الوطن خارج حدود التقسيم ، وسكوت المجتمع الدولي عن ذلك لتقرر خلافا لما التزمت به ، على اعتبار هذه الاجزاء من فلسطين (ارضا لا سيد لها) ومن ثم فان لاسرائيل ولاسباب تاريخية وواقعية حقا بالسيادة على هذه الاجزاء فيتاح لها بذلك اضفاء المشروعية علــى الواقع الذي انشأته في فلسطين استنادا لما يعرف بمبدأ الفاعلية في القانون الدولي .

و اذا كانت هذه هي حجة اسرائيل في الاستلاء على اجزاء خارج الاراضي المخصصة لها فان هذه الحجة باطلة ومردود عليها في ضوء القانون الدولي .اذ انه ليس كل واقع يصلح ان يكون مشروعا ، تطبيقا لمبدأ الفاعلية على مبدأ الشرعية . والا امكن تغيير اي وضع او مركز قانوني في النظام الدولي ومهما كانت درجة شرعيته و استقراره بمجرد انشاءحالة واقعية معينة فيمواجهة ، عن طريق استخدام القوة و الاحتلال كما فعلتاسرائيل لذلك فان هذا المبدأ أحيط بشروط شديدة من شأنها جعل هذا التطبيق متفقا مع الشرعية الدولية و الاستقرار في النظام القانوني الدولي ، ومن هذا الشروط ضرورة ان لا يخرق

---

(1) القرار و التسوية د/ حسين حلبي ص 149 مرجع سابق .

الواقع المراد الاستناد اليه لاسقاط سند من القانون ، قد تم فرضه بالقوة ، وكذلك ان لا يكون هذا الواقع متنازعا عليه (1).

و عليه فانه لا يمكن اعتبار توقف الشعب الفلسطيني عن ممارسة سيادته على ارضه سببا موءديا لالغاء هذه السيادة و نقلها الى اي طرف دولي اخرى ، لان الاحتلال اذ كان موقوفا لمباشرة السيادة، فانه ليس ناقلا لها طبقا للقانون الدولي فالاحتلال ليس من مقتضاه في القانون الدولي نقل السيادة الى الدولة القائمة ، بل هو ايقاف موءقت عن مباشرة الدولة المحتلة لسيادتها

وهذا ما أكدته احكام القانون الدولي ، الذي وقف دائما مع الشرعية الدولية كلما وقع نزاع بينها و بين واقع معين ، اذا رفض نقل السيادة على اساس اعتبارات وضع اليد الفعلي والامر الواقع ولم يقبل الاعتراف بها الا تأسيسا على سند من القانون الدولي (2).

لذلك فان اسرائيل لا تستطيع الاحتجاج بحيازتها للاراضي الفلسطينية خارج الاراضي المخصصة لها في قرار التقسيم ، و لا انكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، لان هذه الحيازة فضلا عن تحقيقها بالقوة و الارهاب . فان حيازتها لها هي حيازة موءقتة باعتراف اسرائيل نفسها في اتفاقيات الهدنة التي عقدتها مع الدول العربية وهكذا فان الحجة الاسرائيلية المستندة على مبدأ الفاعلية في القانون الدولي ، ماهي الا ذريعة لا تستطيع من خلالها المساس او الانتقاص من حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره و لسيادته على وطنه ، بوصفه شعبا لم يسكت على اغتصاب حقوقه ، كذلك جاء تجديد اعتراف الامم المتحدة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ليعيد الاعتراف الى نصابها من قبل الجمعية العامة بقرارها رقم (2672) الذي يعترف للشعب الفلسطيني بالتساوي في الحقوق وبحق تقرير المصير وفقا لميثاق الامم المتحدة .

---

(1) القرار و التسوية ص 150 - مرجع سابق .
وقد تناولت هذه المسألة قرارات الجمعية العامة الصادر 1970/11/4 - و1971/12/13 و 1972/12/8 وقررت عدم مشروعية اكتساب الاقاليم واحتلالها ، فقد نص قرار 1970/11/4 على ان (ضم الاقاليم بالقوة امر غير مقبول ، ومن ثم فانه يتعين اعادة الاقاليم التي تم احتلالها بهذه الوسيلة) وجاء في القرار 1971/12/13 انه لا يمكن ان يكون اقليم اي دولة موضوعا للاحتلال او الاكتساب بواسطة دولة عن طريق التهديد بالقوة او استخدامها و في قرار 1972/12/8 فقد جاء ان اكتساب الاقاليم بالقوة غير مقبول و انه تبعا لذلك فان الاقاليم المحتلة يجب ان تعاد ، انظر في ذلك مدى مشروعية اسانيد لسيادة الاسرائيلية في فلسطين ص 263 - د/ محمد اسماعيل السيد دراسة في اطار القانون الدولي عالم الكتب مصر الجديدة القاهرة 1974 .

(2) القرار و التسوية ص 151 - مرجع سابق .

لذلك كان على ممثلي الشعب الفلسطيني ان يحاربوا الصهاينة بنفس الاساليب التي حاربوا بها الشعب الفلسطيني ، و يتسلحوا بالشرعية الدولية كمصدر قوة اضافي لقضية شعبه فلسطين، فاجتمعوا في الدورة التاسعة عشر المنعقدة في الجزائر في الفترة ما بين 12 الى 15 /1988/11 ليعلنوا من وثيقة الاستقلال الفلسطيني (على اساس الحق الطبيعي و التاريخي ومن بينها الحق القانوني كأساس لقيام الدولة ، خصوصا القرار 181 الخاص بتقسيم فلسطين ، ومما جاء في وثيقة الاستقلال) ومن الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده و بحرمانه من حق تقرير المصير، اثر قرار الجمعية العامة رقم 181 عام 1947 الذي قسم فلسطين الى دولتين عربية ويهودية ، فان هذا القرار مازال يوفر شروطا للشرعية الدولية تضمن حق الشعب الفلسطيني في السيادة والاستقلال... واستنادا الى الحق الطبيعي و التاريخي و القانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين.... وانطلاقا من قرارات القمم العربية و من قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الامم المتحدة منذ عام 1947 ، ممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق ارضه ، فان المجلس الوطني يعلن .. قيام دولة فلسطين فوق ارضنا الفلسطينيــة وعاصمتها القدس الشريف) (1).

لذلك فان تأخر ممثلي الشعب الفلسطيني في اعلان قيام الدولة الفلسطينية استنادا لقرار 181 ، لا يمكن ان ينال من قوة هذا القرار وشرعيته خصوصا وانه شهادة ميلاد (للدولة اليهودية) والاساس الوحيد لاعتراف المجتمع الدولي بها .

حيث ان الجانب القانوني و الشرعي في وثيقة الاستقلال الفلسطيني بما تستند عليه من الشرعية الدولية ، و الاعتراف الدولي بها ، يؤكد على حق هذه الدولة في ان تطالب الامم المتحدة بالاضطلاع بمسؤوليتها بمساعدتها على سحب قوات الاحتلال عن دولة فلسطين(2).

اذ لا يعني وجود الاحتلال على هذه الارض ان يفقدها شرعيتها ووجودها فالاحتلال من اساسه غير شرعي ومخالف للشرعية الدولية وقراراتها بدأ من قرار 181 لعام 1947 وصولا الى قرار 242 و 338 و التي تصر الولايات المتحدة على الاعتراف الفلسطيني بهم لبدء الحوار معه .

---

(1) انظر النص الكامل لوثيقة الاستقلال الفلسطيني الصادر عن المجلس الوطني في دورته التاسعة عشر بالجزائر في الصفحات 10 ومابعدها من مجلة صوت البلاد عدد 160 - 1988/11/24 قبرص نيقوسيا .

(2) الصفوة العدد 222 ص 24 ومابعدها 1988/11/29 مرجع سابق .

المطلــب الثــالث

الدولة في حق تقرير المصير

كما سبق و ان اشرنا ، فقد شكل قرار الجمعية العامة رقم 2535 في اكتوبر لعام 1969 تحول هام في موقف منظمة الامم المتحدة حيث اكد على (حقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف) .

و في عام 1970 اعترفت الجمعية العامة في قرارها رقم 2628 (د/ 25) بحقوق الشعب العربي الفلسطيني و في مقدمتها حقه في تقرير مصيره (1).

ثم استمرت القرارات التالية توءكد على هذا الحق الى ان جاء القرار المفصلي بهذا الاعتراف، و التوسع في تحديد مضمونه . حيث اصبحت مسألة الحقوق غير القابلة للتصرف و الحق في تقرير المصير تحرز تقدما معتبرا ، فقد ادرجت قضية فلسطين كبند مستقل ، بعد ان اختفت القضية الفلسطينية منذ عام 1952 بسبب ضغط اسرائيل وحلفائها . ودعيت منظمة التحرير بوصفها الممثلة للشعب الفلسطيني للمشاركة في الدورة (29) . حيث أصدرت القرارات التاريخية المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في تقرير مصيره . ويعتبر القرار 3236 الصادر في 1974/11/22 من اهم القرارات التي أكدت حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما فيهاحق العودة وتقرير المصير و السيادة . والحق في استعمال جميع الوسائل التي تتفق و اهداف ومبادىء ميثاق الامم المتحدة من استعادة تلك الحقوق ، كما ناشدت كل الدول و المنظمات الدولية تقديم دعمها للشعب الفلسطيني في كفاحه من اجل استعادة حقوقه بموجب الميثاق (2).

كما اتخذت الجمعية العامة القرار رقم 3237 (د/29) لعام 1974 والذي يدعوا منظمة التحرير الى الاشتراك في دورات الجمعية العامة وفي اعمالها بصفة مراقب .و دعوتها ايضا الى الاشتراك في دورات كل الموءتمرات الدولية التي تعقد برعاية الجمعية العامة وهيئات الامم المتحدة الاخرى (3).

---

(1) مجلة الهدف مقال لياسر حسين بعنوان (القضية الفلسطينية ، الثوابت و المتغيرات في مواقف التجمعات الدولية) ص196 عدد خاص 1985 .

(2) زياد الصغير تطور القضية الفلسطينية (1964 ـ 1976)ص 217 ومابعدها منظمة التحرير الفلسطينية الاعلام الموحد ، مطابع الثورة الحديثة مايو 1976 .

(3) المرجع السابق ص 220 ومابعدها .

وفي الدورة " 30 " في 1975/11/10 قررت الجمعية العامة دعوة منظمة التحرير للمشاركة في كافة الموءتمرات و الجهود الدولية من اجل السلام ، وهو الامر الذي جعل مجلس الامن يوافق على حضور منظمة التحرير عند مناقشتها للعدوان الاسرائيلي على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين (1).

و في الدورة الثلاثين في 1975/11/10 اصدرت الجمعية العامة قرارها رقم 3376 اعربت الجمعية العامة للامم المتحدة عن قلقها البالغ لانه لم يتم احراز تقدم في مجال ممارسة الشعب لحقوقه في فلسطين على نحو ما جاء بالقرار 3236 لعام 1974 وقررت الجمعية العامة تشكيل لجنة الحقوق التي لا يمكن التنازل عنها للشعب الفلسطيني كما اوصت الجمعية العامة بالبرنامج الذي يكون من شأنه ممارسة هذه الحقوق و طلبت من اللجنة ان تقدم توصياتها خلال 6 أشهر و لاحالتها على مجلس الامن بوصفه الجهاز التنفيذي للامم المتحدة (2) .

وقد باشرت اللجنة مهمتها في عام 1976 و اصدرت تقريرا يحتوي على توصيات موجهة الى مجلس الامن ومما جاء في التقرير (ان قضية فلسطين هي قلب مشكلة الشرق الاوسط وانه لا يمكن تصور اي حل لا يضع في كامل اعتبار، التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني)(3).

وقد اختتمت اللجنة تقريرها في برنامج تنفيذي يهدف الى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الا ان هذا البرنامج اصطدم بالفيتو الامريكي و بالتالي رفض اعتماد تقرير اللجنة و توصياتها فما كان من اللجنة الا ان قررت تقديم تقريرها الى الجمعية العامة التي نظرت الى التقرير في نوفمبر 1976 وصادقت عليه بأغلبية 0 9 صوت مقابل 16 و امتناع 20 دولة عن التصويت (4)

و رغم عدم اعمال حقوق الشعب الفلسطيني التي لا يمكن التنازل عنها كما وردت في قرارات الجمعية العامة فان هذه الاخيرة واصلت تأكيدها في استمرار الحقوق الفلسطينية في كل قرارتها المتعلقـــة بالنزاع في المنطقة معتبر ان قضية فلسطين هي جوهر النزاع وان احقاق حقوق الشعب الفلسطيني تشكل اساس اي سلام دائم و عادل في المنطقة .

ولا سيما عندما اصدرت الجمعية العامة التي انعقدت يوم 1980/07/22 في جلستها الخاصة حول قضية فلسطين قرارابموافقة 112 دولة معارضة 07 دول من بينها اسرائيل و الولايات المتحدة الامريكية و قد أكد هذا القرار على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ومما جاء فيه ان الجمعية

---

(1) د/ صلاح الدين عامر (المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام ص 560 دار الفكر العربي القاهرة مصر .

(2) الامم المتحدة لجنة ممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ص 3 موءسسة دار الشعب القاهرة 1976 .

(3) شوءون عربية (القضية الفلسطينية في الامم المتحدة - مرحلة اخرى من الصراع بين الشرعية والقوة) - 1974 - 1988 " مقال لخليل أسماعيل الحديثي ص 80 وما بعدها عدد 65 جامعة الدول العربية ديسمبر 1988 .

(4) نفس المرجع ص 81.

وضعت اللجنة برنامج تنفيذ اعادة الفلسطينيين على مرحلتين كتنفيذ لحق العودة ثم أكدت على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي الاستقلال والسيادة واوصت اللجنة مجلس الامن بأن يتخذ عدت قرارات من بينها وضع جدول زمني للانسحاب الاسرائيلي من المناطق المحتلة منذ عام 1967 وتوفير قوات موءقتة لحفظ السلم والطلب من اسرائيل الاقتناع عن اقامة مستوطنات جديدة والزام اسرائيل بتطبيق اتفاقية جنيف لعام 1949 الخاصة بحماية الاشخاص المدنيين وقت الحرب، وان تشرف الامم المتحدة على المناطق التي يجلو فيها الاحتلال بالتعاون مع جامعة الدول العربية التي تقوم بتسليمها الى (م.ت.ف) بوصفها ممثلة الشعب الفلسطيني - أنظر الامم المتحدة لجنة ممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ص 26 الى 30 - مرجع سابق .

العامة توءكد " الحق الثابت للفلسطينيين الذين شردوا و أخرجوا من ديارهم في العودة الى ديارهم و استعادة ممتلكاتهم ...... " .

كما توءكد الجمعية العامة كذلك" الحقوق الثابتة في فلسطين للشعب الفلسطيني ومنها حق تقرير المصير دون تدخل خارجي و في الاستقلال و السيادة الوطنية و الحق في اقامة وطن مستقل وذي سيادة خاصة به ".

ويوءكد القرار مرة اخرى على انه يجب اشراك منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني على قدم المساواة في جميع الجهود والمناقشات والموءتمرات التي تتناول المشكلة الفلسطينية ......" "ويوءكد مرة اخرى المبدأ الجوهري بعدم قبول الاستيلاء على الاراضي بالقوة ...." واضافة لذلك فالقرار يطالب اسرائيل بالانسحاب من الاراضي المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس (1) .

كما أكدت اللجنة الخاصة بالحقوق التي لا يمكن التنازل عنها للشعب الفلسطيني في جميع اجتماعاتها المتعددة ، حق الشعب الفلسطيني فيتقرير المصير ، واقامة دولته المستقلة وحقه في العودة الى بلده ، وخاصة الموءتمر الدولي الخامس الذي انعقد في مقر الامم المتحدة بنيويورك حيث اكد على :-

أ - حق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم .....

ب - الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي ....

ج - الحقفي اقامة دولته مستقلة وذات سيادة في فلسطين (2) .

كما عقدت الجمعية العامة الموءتمر الدولي المعني بقضية فلسطين في مقر الامم المتحدة بجنيف في الفترة من 1983/8/29 ، بغية التماس الطرق والوسائل الفعالة لتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه غير القابلة للتصرف وممارستها ، وهو الموءتمر الذي وضع برنامجا عمليا لاعمال الحقوق الفلسطينية واوصى مجلس الامن الى تحمل مسوءولياته بهذا الصدد، ودعا الى الاهتداء بمشروع فاس في المغرب في سبتمبر 1982 ، باعتباره يمثل مبادىء توجيهية لمجهود دولي متضافر يهدف الى حلقضية فلسطين . (3)

---

(1) شوءون فلسطينية " القدس امام مجلس الامن ، تقرير عدد 105 اغسطس 1980 م.ت.ف. مركز الابحاث ، بيروت ، لبنان .

(2) شوءون فلسطينية " الموءتمر الدولي الخاص بالمسألة الفلسطينية " عدد 127 يونيو 1982.

(3) القضية الفلسطينية في الامم المتحدة (1974 - 1988) خليل اسماعيل الحديثي ص 88 وما بعدها شوءون عربية مرجع سابق .

ومن اهم التوصيات التي جاء بها هذا الاعلان :-

1 - العمل على تكثيف الجهود الدولية من اجل انشاء دولة فلسطينية مستقلة في اطار تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع العربي الاسرائيلي وفقا لميثاق الامم المتحدة و القرارات ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة .

2 - اعتبار استمرار وجوداسرائيل في الاراضي الفلسطينية و الاراضي العربية الاخرى المحتلة بما في ذلك القدس امرا يوعدي الى تفاقم عدم الاستقرار في المنطقة و يعرض السلم والامن الدوليين للخطر .

3 - عدم تشجيع الهجرة الى الاراضي العربية المحتلة حتى تضع اسرائيل حدا قاطعا لتنفيذ سياستها غير القانونية المتمثلة في انشاء المستعمرات في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى المحتلة منذ عام 1967 .

4 - الامتثال التام للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة ووكالتها المتخصصة بشأن مدينة القدس بما في ذلك القرارات التي ترفض ضم اسرائيل للقدس واعلانها عاصمة لها .

5 - التماس و ايجاد الطرق و الوسائل التي تمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة السيادة على موارده الوطنية .

6 - الاعتراف بأن عملية تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف تمثل مساهمة عامة في استعبادة حكم القانون في العلاقات الدولية (1).

وقد اعتمد هذا الاعلان من قبل الموعتمر في 1983/9/7 كما قوبل بالتأييد من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة بقرارها 38/ 58 في ديسمبر 1983 ودأبت الجمعية العامة على تكرار تأبيدها للمبادىء و التوصيات التنفيذية و المقترحات العملية التفصيلية التي تبنتها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وما تضمنه اعلان جنيف و التي توجت موقفها باصدار سبعة قرارات بصدد الثورة الشعبية في الاراضي المحتلة ، والتي اكدت قراراتها السابقة و أضافة اليها دعوة جميع الدول الاعضاء بأن توقف العلاقات الثنائية والجماعية مع اسرائيل و عزلها خارج اطار المجتمع الدولي (2) .

---

(1) القضة الفلسطينية في الامم المتحدة ص 109 مرجع سابق

(2) المرجع السابق ص 92

كما اتخذت الجمعية العامة في الدورة "43" بجنيف اربعة قرارات بخصوص القضية الفلسطينية ومن اهم هذه القرارات هما القرار 43/53 و القرار 43/45 . .

ومما جاء في القرار 43/53 .

.. ـ ان الجمعية العامة ....

. تؤكد الحاجة الى تحقيق تسوية عادلة و شاملة في النزاع العربي الاسرائيلي وقضية فلسطين هي جوهره .

2 ـ تطلب عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط برعاية الامم المتحدة وبمشاركة جميع الاطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على اساس قراري مجلس الامن 242 ـ 338 و الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

3 ـ تؤكد المبادىء التالية لتحقيق سلم شامل :ـ

أ ـ انسحاب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس ومن الاراضي العربية المحتلة الاخرى .

ب ـ ضمان ترتيبات الامن لجميع دول المنطقة ومن بينها الدول المسماة في القرار 181 لعام 1947 .

ج ـ حل مشاكل اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة 194 في ديسمبر 1948 والقرارات اللاحقة ذات الصلة .

د ـ تصفية المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة منذ 1967 .

هـ ـ ضمان حرية الوصول الى الاماكن المقدسة و المباني والمواقع الدينية .

4 ـ تنوه بالرغبة المعلنة بوضع الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967 بما فيها القدس، تحت اشراف الامم المتحدة بفترة محدودة كجزء من عملية السلام .

5 ـ ترجو من مجلس الامن اتخاذ التدابير اللازمة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط بما في ذلك انشاء لجنة تحضيرية و توفير الضمانات اللازمة لتدابير الامن التي يوافق عليها المؤتمر لجميع دول المنطقة .

6 ـ ترجوا من الامين العام مواصلة جهوده مع الاطراف المعنية وان يعمل وبالتشاور مع مجلس الامن على تيسير عقد المؤتمر (1).

اما القرار رقم 43/54 جاء فيه (ان الجمعية العامة وقد نظرت في البند المعنون" قضية فلسطين " ......

1) انها تعترف باعلان دولة فلسطين الصادر في 15 /11/ 1988 م

2) تؤكد الحاجة الى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة سيادته على اراضيه المحتلة منذ عام 1967

---

(1) مجلد الصخرة ص 21 العدد 225 16 / ديسمبر/ 1988

3) قرر ان يستعمل اسم فلسطين اعتبارا من 15 ديسمبر 1988 بدلا من تسمية منظمة التحرير الفلسطينية دون المساس في مركز المراقب (م.ت.ف.)

4) ترجوا من الامين العام ان يتخذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القرار (1) .

وهكذا فان تعاظم التأييد الذي تحضى به القضية الفلسطينية في الجمعية العامة زادته الثورة الشعبية في الاراضي المحتلة اتساعا فـــي النطاق والوعي بالاساس الحقيقي للمشكلة ومقتضيات التسوية التي لا تقوم الا على اساس تقرير المصير للشعب الفلسطيني على ارضه الامر الذي جعل اي مشروع تصوغه منظمة التحرير و تدفع بعض الاعضاء الى تقديمه يحضى بالتأييد الساحق ، هذا التأييد الذي حمل بعض الصحف الامريكية على القول (ان الامم المتحدة اصبحت تدار من قبل منظمة التحرير الفلسطينية) وذلك اثر صدور قرار الجمعية العامة الموءرخ في 1987/12/17 الذي رفضت بموجبه اقدام الولايات المتحدة على غلق مكتب المنظمة في نيويورك وهو في الوقت نفسه فترة اعتراف 125 دولة بمنظمة التحرير بما لا تحضى اسرائيل الا باعتراف 75 دوولـة (2) .

ومهما كان المدى الذي اعترف به المجتمع الدولي لتقرير مصير الفلسطينيين فانه يعطي الحق في تقرير المصير في الضفة الغربية و غزه وفي احسن الاحوال ضمن حدود قرار التقسيم وخارج ذلك يكون حق العودة بالنسبة للفلسطنيين الذين هجروا الاقليم المخصص للدولة اليهودية وهو ما يتناقض مع المفاهيم القومية الفلسطينية بحق تقرير المصير اذ ينص الميثاق الوطني الفلسطيني بخصوص المدى الاقليمي لحق تقرير المصير في مادته الثامنة بحيث يشمل كل فلسطين بقوله (فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحد اقليمية لا تتجزء) .

---

(1) المرجع السابق نفس الصفحـــــــة

(2) القضية الفلسطينية في الامم المتحدة 1974 - 1988 ص 96 مرجع سابق .

المبحث الثاني

الموقف الفلسطيني من فكرة الدولة

المطلب الاول : الموقف الفلسطيني قبل عام 1974

الفرع الاول :

موقف الهيئة العربية من فكرة الدولة

بعد الحرب العالمية الثانية عادت النزاعات الحزبية الى الظهور في ظل الظروف السياسية المستجدة على الساحة العالمية و العربية و الفلسطينية . فأخذت الجامعة العربية الحديثة النشأة آنذاك الى انشاء (اللجنة العربية العليا لفلسطين) في سبتمبر 1945 ، الا ان هذه اللجنة لم تتمكن من الصمود في وجه النزاعات و الانقسامات الفلسطينية التي تبلورت في انقسام الفلسطينيين الى كتلتين كبيرتين هي (اللجنة العربية العليا) و (الجبهة العربية العليا) .

و بفضل الجهود التي بذلتها جامعة الدول العربية قصد توحيد الصف الفلسطيني ، و ايجاد اطار موحد للنضال . فقد برزت الى الوجود في 11 يونيو 1946 الهيئة العربية العليا لفلسطين (1)

وكان ظهور هذه الهيئة ، قد خفف من حدة النزاعات التنظيمية والتي اعترفت بها جميع الاحزاب و الهيئات و الفئات الفلسطينية ، واعتبرتها الممثلة الوحيدة للشعب الفلسطيني و الناطقة باسمه فحلت كل من اللجنة العربية العليا و الجبهة العربية العليا نفسها، تولي رئاسة هذه الهيئة المفتي الحاج امين الحسيني الذي اتخذ من القاهرة مقرا له لعدم سماح سلطات الانتداب البريطانية دخوله فلسطين (2).

و بجانب تنظيم المقاومة داخل فلسطين ، فان هذه الهيئة كان لها دورها في الامم المتحدة ، فقررت وجوب متابعة القضية الفلسطينية سياسيا والدفاع عنها امام المنظمة الدولية .

ففي اللجنة السياسية المنبثقة عن الجمعية العامة القى الاستاذ / (هينري كتن) باسم الوفد الفلسطيني بيانا جامعا طلب فيه بالاعتراف لفلسطين بحقها في الاستقلال و بالمطالب الوطنية للشعب الفلسطيني . و بعد مناقشات طويلة قررت اللجنة السياسية تأليف لجنة دولية للتحقيق في قضية فلسطين ، من مندوبي احدى عشرة دولة ، وذلك وفقا لقرار اللجنة السياسية و موافقة الجمعية العامة على طلب الحكومة البريطانية في ان تقتصر اعمال الدورة الاستثنائية على تأليف اللجنة و رفع تقريرها الى الامم المتحدة .

---

(1) الموسوعة الفلسطينية - الجزء الرابع - ص 557 وما بعدها مرجع سابق .

(2) المرجع السابق ص 558

و تبين لوفد الهيئة العربية ، ان الاتجاه حول تقسيم فلسطين هو امر متفق عليه بين بريطانيا و الولايات المتحدة و الحركة الصهيونية ، خلال وجوده في الامم المتحدة ، ورأت ان القصد من تأليف اللجنة على الشكل الذي تم ، لا يتعدى اصدار قرار بالتقسيم تستند اليه الجمعية العامة للامم المتحدة وان مهمة اللجنة لا تشتمل على اعلان استقلال فلسطين ، لذلك قررت الهيئة مقاطعة اللجنة، وطلبت عدم التعاون معها (1).

و على اثر صدور تقرير لجنة التحقيق ، رفض وفد الهيئة العربية العليا لفلسطين ما جاء فيه شكلا و موضوعا و اصدرت تصريحا بنيويورك جاء فيه (ان الوفد العربي الذي يمثل الهيئة العربية العليا لفلسطين ، لم تدهشه الوصايا المجحفة التي تخالف المنطق ولا يمكن تطبيقها ، والتي قدمتها لجنة التحقيق الدولية ، وقد تنبأت الهيئة العربية لهذه النتيجة عندما اعلنت مقاطعتها ...... فلجنة التحقيق قد ابتدأت اعمالها على ضوء الوثائق التي جمعتها السكرتارية العامة لهيئة الامم المتحدة و التي تحتوي على كل ما يوحد وجهة النظر الصهيونية ، و التي لا أثر فيها تقريبا لوجهة النظر العربية ...) (1) .

كما ايدها في ذلك اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في سبتمبر 1947 ومما جاء فيه (ترى اللجنة ان مقترحات لجنة التحقيق المنبثقة عن الامم المتحدة تنطوي على اهدار فاضح لحقوق عرب فلسطين الطبيعية في الاستقلال ، كما تنطوي على خرق لجميع العهود التي قطعت للعرب ، ولذات المبادىء التي تقوم عليها منظمة الامم المتحدة) (2).

وهكذا فان الهيئة العربية قد ابقت على وفائها بمبادىء الميثاق الوطني الفلسطيني لعام 1922 المتمثل في انجاز الاستقلال و اعتبار فلسطين جزء من الوطن العربي ورفضها المطلق للتقسيم الناجم عن الوعي الفلسطيني المتمثل في غرس كيان غريب فيها من شأنه ان يعرقل اقامة الوحدة العربية بشقيها الاسيوي و الافريقي ، وقد ظل هذا الوعي التاريخي ماثلا امام الشعب العربي الفلسطيني حتى في احلك الساعات التي تخلى فيها الحكم العربي عن القضية الفلسطينية .

---

(1) زهير مرديني فلسطين و الحاج امين الحسيني ص 379 وما بعدها - مرجع سابق

(2) المرجع السابق ص 378 وما بعدها .

الفـــرع الثـاني

حكومة عموم فلسطين والدولة المستقلة

لملء الفراغ الذي سيحدث عند انتهاء الانتداب و انسحاب بريطانيا من فلسطين في مايو 1948 قررت الهيئة العربية العليا انشاء حكومة فلسطينية ، لتتولى امور البلاد السياسية والاقتصاديـــة والدفاعية و غيرها .

وطلبت الهيئة من جامعة الدول العربية ، دعم قرارها لتشكيل حكومة فلسطينية ومساعدتهـا على تنفيذه ،الا ان الدول العربية لم توافق يوم اذن على انشاء حكومة فلسطينية ، في حين كـــان اليهود قد شكلوا هيكل حكومة يهودية لفلسطين تعلن رسميا عند انتهاء الانتداب .(1).

و اخيرا في 23 سبتمبر 1948 اعلن في غزه عن تشكيل حكومة عموم فلسطين . و قام رئيسها احمد حلمي عبد الباقي بأبلاغ ذلك الى الحكومات العربية والامين العام لجامعة الدول العربية ، كمـا انيـع بيان الى الشعب العربي الفلسطيني باسم الحكومة الجديدة ، وطلب منه التعاون مع حكومته الوطنية . وقد قاوم الملك عبد الله ملك الاردن انذاك انشاء هذه الحكومة التي نالت اعتراف الحكومات العربية ، و دعيت حكومتها الى حضور مجلس الجامعة العربية في 30 اكتوبر 1948 و احيلت اليهـا بعض القضايا لكي تمارس صلاحياتها فيها .

و ازاء موقف الملك عبد الله هذا ، قررت الهيئة العربية العليا والحكومة الجديدة الدعوة الى مجلس وطني فلسطيني لتأكيد شرعية الحكومة الجديدة ، واظهار تأييد الشعب الفلسطيني لها ، وقد انعقد الموءتمر في الاول من اكتوبر 1948 في غـزه برئاسة الحاج امين الحسيني و حضرتـه العديد من الشخصيات الفلسطينية ، الذي جعل من علم الثورة العربية علما لفلسطين (2).

وقد اتخذ الموءتمر عدة قرارات اهمها :ـ

أ ـ اعلن استقلال فلسطين ، استنادا الى الحق الطبيعي و التاريخي للشعب العربي الفلسطيني واقامة دولة حرة ذات سيادة

ب ـ حدود فلسطين ، هي الحدود الدولية مع سوريا ولبنان شمالا و سوريا وشرق الاردن شرقا و البحر الابيض المتوسط غربا و مصر جنوبا .

---

(1) الموسوعة الفلسطينية الجزء الثالث ـ ص 342 مرجع سابق .

(2) المرجع السابق ص 342 .

جـ - شجب انشاء دولة يهودية في الارض المغتصبة (1) .

ويلاحظ هنا ان اعلان الاستقلال قد صدر على الاراضي الفلسطينية بعد جلاء الاحتلال (الانتداب) البريطاني عنها . رافضا للهزيمة و الاحتلال الصهيوني وقرار التقسيم ، وحين اعلن المؤتمر قيام حكومة عموم فلسطين ، اكد على التمسك بوحدة التراب الوطني سواء من خلال مواد دستور الحكومة او تسميتها بالاضافة كلمة (عموم) فلسطين .

وكان رفض الشعب الفلسطيني للهزيمةو قرار التقسيم و محاولت حكومة عموم فلسطين اعادة تنظيم شعبها و اعداده لمواصلة النضال ، سببا في تخلي الجامعة العربية و بخاصة الحكومة المصرية عن دعم هذه الحكومة ، حيث كانت اهداف الحكومة المصرية و بعض الحكومات العربية الاخرى من دعم حكومة عموم فلسطين ان تكون ورقة سياسية في مواجهة مشروع الملك عبد الله لضم بقية فلسطين الى حكمه و ان تكون ورقة عربية في الامم المتحدة التي كانت على وشك مناقشة الوضع في فلسطين بعد انتهاء الانتداب البريطاني و اعلان قيام الكيان الصهيوني .

فأخذت الجامعة العربية موقفا مساندا للاردن بتوقف دعوة حكومة عموم فلسطين الى اجتماعاتها ثم تبنت اللجنة السياسية للجامعة العربية في 12 يونيو 1950 صيغة تعتبر فيها الضفة الغربية وديعة تحت يد المملكة الاردنية الهاشمية ، والحق قطاع غزه بمصر تحت الحكم العسكري(2).

واذا كان هذا الاستقلال قد ولد ميتا فانه راجع لموقف العربي الرسمي الذي توقف عن دعم حكومة عموم فلسطين ، ووافق على ضم الاردن للضفة الغربية تحت شعار الوديعة ، و الحاق قطاع غزه بمصر ، وعدم اعتراف الامم المتحدة بهذه الحكومة ايضا .

ولم تعد فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة موضع نقاش او جدل ، فكان الموضوع الفلسطيني بعد ذلك هو موضوع لاجئين وموضوع حق العودة ، الذي برز بشكل واضح خلال تلك الفترة من مشروع لجنة التوفيق الدولية التي تشكلت لتحل محل الوسيط الدولي (الكومت برنادوت) الذي اغتاله الصهاينة والتي ضمت كل من الولايات المتحد و فرنسا و تركيا حيث تكلفت بمهمة تسهيل عودة اللاجئين الفلسطينيين ، وان كان الاستقلال هو الهاجس الفلسطيني و الذي تبلور بصفة دستورية من جديد في الميثاق القومي الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية

---

(1) انظر النص الكامل لبيان الاستقلال الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني الاول المنعقد في غزه بتاريخ 1948/10/01 مجلة الاسلام و فلسطين العدد 10 - ص12 - دار الجذور للطباعة - نيقوسيا قبرص - السنة الاولى 30 ديسمبر 1988

(2) وطني ص 34 عدد 88 مقال لصخر ابو نزار بعنوان " الدولة الفلسطينية في الاستراتيجية الصهيونية " - مجلة نصف شهرية تصدر عن هيئة التوجيه السياسي و الاعلام في الجيش التحرير الوطني الفلسطيني - تونس .

المطلب الثاني

الموقف الفلسطيني بعد عام 1974

(مشروعات الدولة الفلسطينية)

ان الميثاق الوطني وقرارات المجالس الوطنية ، هو الدليل على تطور الفكر السياسي او جموده والتي يمكن تصنيفها الى عدة مراحل بعد وصول التنظيمات الفلسطينية على رأس منظمة التحرير الفلسطينية .

الفـــرع الاول :

الموقف السياسي الفلسطيني من عـــام 1967 الـــى 1974

في عام 1968 ، انعقدت الدورة الرابعة للمجلس الوطني بدخول القوى المقاتلة في المجلس واستلامها مقاليد الامور منذ ذلك التاريخ ، التي احدثت تعديلات في الميثاق القومي و في بنود عديدة منه ليأخذ في ذلك الحين عنوان (الميثاق الوطني) هذا التعديل عكس ما يمضي في رأينا بالاتجاه نحو الفلسطنة .

فنصت المادة الاولى من الميثاق القومي على ان (فلسطين وطن عربي) بينما نص التعديل على ان :(فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني) ،كما نصت المادة الثامنة من الميثاق الوطني على ان (الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه ويقرر مصيره بعد ان يتم تحرير وطنه وفق مشيئته و بمحض ارادته واختياره) فهذا الربط الدقيق بين حق الوطن و حق في تقريــــر المصير كان مفقودا في الميثاق الوطني القومي (1) .

هذا اضافة الى حذف المادة الرابعة والعشرون من الميثاق القومي التي تدعوا الى عدم ممارسة اي حقوق سيادية على الضفة الغربية و قطاع غزه و منطقة الحمة .(2) .

و بجانب هذا الاتجاه و التطور في الفكر السياسي نحو الوضوح المحدود (للوطنية الفلسطينية فانه ظهر تشدد ازاء ضرورات اعتماد الكفاح المسلح طريقا و حيدا للتحرير بادخاله في بنود الميثاق الوطني (3).

---

(1) تنص المادة الثامنة من الميثاق " ان المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين ، لذلك فان التناقضات بين القوة الوطنية ... يجب ان تتوقف لصالح التناقض الاساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية ... فان الجماهير الفلسطينية تشكل منظمات وافراد ... تشكل جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح.

(2) انظر المادة 24 من الميثاق القومي الفلسطيني

(3) تنص المادة 9 من الميثاق الوطني الفلسطيني على ان:(الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير (=

(=)

وكان هذا النص تعبيرا عن رفض القبول بممارسة اي اشكال نضالية اخرى ، بل ان للقيادة الفلسطينية رفضت محاولات اقامة دولة فلسطينية في الضفة و القطاع ، وهو ما أكدته المجالس الوطنية في دورتها الرابعة ، و التي آدانت هذه " الدويلة المسخ " حسب تعبير السياسي الذي ازدهر فيتلك الفترة .

فقد نصت احدى القرارات الصادرة عن المجلس الوطني في دورته الرابعة في 10 يوليو 1968 " تسعى الحركة الصهيونية الاستعمارية و اداتها اسرائيل الى تثبيت العدوان الصهيوني على فلسطين ،و الى تعزيز الانتصار العسكري الاسرائيلي ، باقامة كيان فلسطيني في الاراضي المحتلة بعد عدوان 1967 ، بما يعطي الشرعية والديمومة للدولة اسرائيل ، الامر الذي يتناقض مع حق الشعب الفلسطيني فيكامل وطنه ، فهذا الكيان المزيف هو مستعمرة اسرائيلية و مرحلة موءقتة تمهيدا لتفريغ الارض من السكان و دمجها باسرائيل (1).

و تأكد هذا الموقف في المجلس الوطني الخامس 1969 و الذي اعقب حرب الكرامة فقرر رفض المجلس للقرار 242،لانه يعترف باسرائيل ، و اصر على تحرير كل الاراضي الفلسطينية من خلال الكفاح المسلح ، كما أكد اجتماع المجلس غير العادي 1970 رفضه للقرار 242 والحلول السلمية التي تبنى عليه ، و كذلك الدورة الثامنة للمجلس 1971 الذي رفض فكرة اقامة الدولة على جزء من الاراضي الفلسطينية (2).

و من اشارات التغير في الفكر السياسي الفلسطيني لهذه الفترة ايضا اقرار الدورة الثامنة للمجلس فكرة الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي يتمتع الراغبون في العيش بسلام فيها بنفس الحقوق و الواجبات ، ولاقرار هذه الاستراتيجية التي رفضت الدورات السابقة اقرارها ، فقد جرى نضال طويل لاقرار قبول التعايش مع اليهود في دولة ديمقراطية ، و التي

(*) فلسطين ، وهو بذلك استراتيجية و ليس تكتيكا و يوءكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق و عزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدما نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه و العودة اليه وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه و السيادة عليه .

(1) التبس الدولي ص 6 - × عدد 1131 1968/10/06 .

(2) مجلة الموقف العربي عدد 23 ص 36 مارس 1979 الفت التهامي مقالة بعنوان " تطور النظرة الفلسطينية " دار الموقف العربي القاهرة مصر .

احدثت تطورا نوعيا في الفكر السياسي الفلسطيني في هذا الاتجاه (1) .

فللمرة الاولى خلال خمسين سنة من النزاع طغى اسم اليهود رسميا في حل يعترف لهم بحقوق متساوية في فلسطين .

و بالرغم من تبني فكرة الدولة الديمقراطية الا ان منظمة التحرير لم تحدد تفاصيل الحكم او النظام الاقتصادي للدولة او علاقاته الخارجية ، وان كان د/ محمد رشيد قد حاول توضيح فكرة فلسطين الديمقراطية من حيث الحدود و المواطنة فيها .

فيقول عن حدود هذه الدولة " ان فلسطين ما قبل 1948 ، كما عرفت خلال الانتداب البريطاني هي الرقعة الارضية التي سوف يتم تحريرها ، و التي هي مكان الدولة الديمقراطية التي سوف تؤلف جزاء من الوطن العربي ، ولن تكون دولة اجنبية او غربية في وسطه كما ان نهاية المطاف مع غيرها من الدول العربية سوف يجعل مشاكل الحدود اقل اهمية ... كما انهم سوف يضع حدا لوضع اسرائيل الحاضر و المصطنع ... ان الفلسطينيين اثناء مسيرة التحرير . و لدى تحقيق التحرر سوف يقررون نظام الحكم وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي و الاجتماعي في وطنهم المحرر ..... ان لفظ الفلسطينيين يشكل الفئات التالية :

أ - المشردين والواقعين تحت الاحتلال والمستوطنون اليهود .

ب - ان جميع اليهود و المسلمين و المسيحيين من المقيمين في فلسطين او المشردين عنها بالقوة سوف تكون لهم الحق بالمواطنة ، وهذا يضمن حق جميع الفلسطينيين المشردين بالعودة الى وطنهم سواء كانوا من مواليد فلسطين او المنفى وبغض النظر عن جنسيتهم العملية ......" (2).

و على الرغم من وضوح تلك الفكرة الا ان الصهاينة لم يستوعبوها ، مما جعلها تنحسر في زمن معين الامر الذي جعلها قليلة النمو و التطور ، كما ان الصهاينة الذين أصبحوا الان قوة عسكرية كبرى في الشرق الاوسط ، يتحكمون في مساحة ما يتجاوز بثلاث الى اربعة مرات من حجم اسرائيل عام 1948 جعلهم يرفضون هذه الفكرة مطلقا (3) .

لذلك نرى ان الفكر السياسي الفلسطيني في هذه المرحلة بقي متمسكا بالثوابت الفلسطينية التي تدعو بها الميثاق الوطني وخاصة حول حدود الدولة الفلسطينية .

---

(1) القبس الدولي عدد 1131 توفيق ابو بكر مقالة بعنوان " تطور الفكر السياسي الفلسطيني ص 6 - 1988/10/06 .

(2) نحو فلسطين ديمقراطية د/ محمد رشيد ص38 الى 40 م.ت.ف. مركز الابحاث سلسلة ابحاث فلسطينية رقم 24 .

(3) حوليات سياسية هشام شرابي مقالة له بعنوان " تطور موقف م.ت.ف. حول التسوية ص 29 - الجزء الثاني

الفــرع الثــاني:

البرنامج المرحلي لـ منظمة التحرير الفلسطينية

تقدمت الجبهة الديمقراطية في اوت 1973 اقتراح للمجلس الوطني في دورته الحادية عشر باقتراح لتحديد " الخطوات الانتقالية " على طريق تحرير فلسطين ، الا ان هذه الفكرة رفضت من قبل المنظمة في البداية .

وفي مطلع 1974 تم وضع ورقة عمل على اساس تكوين الدولة الفلسطينية على اي جزء من الاراضي الفلسطينية التي يتم تحريرها ، للوصل الى الدولة الديمقراطية على كل الاراضي الفلسطينية ، مما خلق جدلا سياسيا بين الفصائل الفلسطينية ما بين مؤيد و معارض لهذه الفكرة (1).

وفي الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني التي عقدت في جوان 1974 ، تبنى البرنامج المرحلي المتكون من 10 نقاط ، حيث عرف ببرنامج" النقاط العشرة" الذي حدد خط سير منظمة التحرير في المرحلة القادمة . (2) .

وعن توضيح مفهوم البرنامج المرحلي يقول حواتمة " ان انجاز البرنامج المرحلي و الذي اصبح مستندا الى الشرعية العربية ،"قرارات الرباط 1974 " و قمة القاهرة 1976 " والشرعية الدولية " قرارات الجمعية العامة نوفمبر 1974 وما تلاها من قرارات "...... يفترض تأمين حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى بلادهم المطرودين منها عام 1948 و 1967 وتقرير المصير و بناء الدولة الفلسطينية المستقلة بالضفة و القدس وقطاع غزه .... ان انجاز هذه الخطوات يفتح الطريق في المرحلة اللاحقة من الصراع وصولا الى حل ديمقراطي جذري وشامل للقضية القومية الفلسطينية ضمن اطار دولة ديمقراطية واحدة موحدة في فلسطين ...(3)

وقد شبه البعض قرارات المجلس تلك ، بقرارات المؤتمر الصهيوني الثاني و العشرون والذي وافق انذاك على اقامة دولة يهودية على جزء مما يسمونه " ارض الميعاد " فبرنامج النقاط العشر هو بمثابة تغيير نوعي في الفكر السياسي الفلسطيني ، لانه تبنى لاول مرة في التاريخ الفلسطيني المعاصر اقامة السلطة الوطنية على جزء من ارض فلسطين .(4)

---

(1) زياد المنير تطور القضية الفلسطينية " 1964 - 1976 " منظمة التحرير الفلسطينية الاعلام الموحد مطابع الكرمل الحديثة مايو 1976 .

(2) تطور النظر الفلسطينية للتسوية ألفت التهامي عدد 23 الموقف العربي مارس 1979

(3) نايف حواته الثورة وحق تقرير المصير و الدولة الفلسطينية ص 51 وما بعدها منشورات الجبهة الديمقراطية بدون تاريخ او طبعة .

(4) القبس الدولي عدد 1131 مقال لتوفيق ابو بكر بعنوان " تطور الفكر السياسي الفلسطيني ص 7 1988/10/06

و انظر كذلك غليب لا ندرو الشرق الاوسط في سعيه للسلام ص 110 وما بعدها ترجمة كمال الخولي المنشورات العربية مايو 1983 بيروت لبنان .

ومن اجل الحفاظ على الوحدة الوطنية و قبول التوجهات الجديدة ، فقد ادخل الكثير من العبارات و الالفاظ على ذلك البرنامج لارضاء المتشددين ، ولتشكل موانع واحتراسات امام امكانية الدخول في تسوية هزيلة .

وعلى سبيل المثال ، نص البند الاول على رفض القرار 242 ، لارضاء المتشددين ، ولكن هذا الرفض لم يكن عاما وقاطعا كما جاء فيالدورات السابقة ، بل جرى ربط رفض القرار بكونه يطمس الحقوق الوطنيةللشعب الفلسطيني ، و يتعامل معها كقضية لاجئين ، ومنذ تلك الدورة ونص رفض القرار يأخذ نفس السياق ، وهو الامر الذي يجعله رفضا مشروطا بتوفر عناصر جديدة كالاقرار بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .(1).

و نص البند الثاني علىان منظمة التحرير الفلسطينية ، تناضل بكافة الوسائل و على رأسها الكفاح المسلح لتحرير الارض الفلسطينية و اقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة و المقاتلة على كل جزء من الاراضي الفلسطينية التي يتم تحريرها .

و يلاحظ ان هذا البند قد اقر المرحلية ، و اضاف احتراسات وان لم تغير شيئا في الجوهر مثل اشتراط انتكون سلطة الشعب " مقاتلة " وهي كلمات تعرضت للتغيير في الدورات التالية؛ فجرى استبدال تعبير (سلطة الشعب) بتعبير (الدولة الوطنية) و لم تعد هناك اشارة لكلمة مقاتلة . (2) .

كما تبلور مفهوم السلطة الوطنية بشكل واضح بعد موءتمر قمة فاس عام 1982 ، التي تعني اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة الدائمة على جزء من فلسطين .

و ينص البند الثالث على ان تناضل منظمة التحرير الفلسطينية ضد اي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف و الصلح و الحدود الامنة و التنازل عن الحق الوطني و حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه وحقه في تقرير المصير فوق ترابه الوطني .(3)

ويلاحظ ان هذا البند سرعان ما تم التراجع عنه بدأ من موءتمر قمة فاس وما تلته من دورات للمجلس الوطني الفلسطيني .

---

(1) فيصل حوراني - الفكر السياسي الفلسطيني - دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية 1964 - 1974 ص 208 وما بعدها . الطبعة الاولى 1980 مركز الابحاث منظمة التحرير الفلسطينية .

(2) المرجع السابق ص 210 وما بعدها .

(3) انظر النص الكامل لبرنامج النقاط العشرة في " برنامج الثورة " منشورات فلسطين المحتلة منظمة التحرير الفلسطينية .

و على الرغم من ذلك فان برنامج النقاط العشرة " المرحلي " قد حقق الكثير من الانجازات بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية على الساحة الدولية ، بدأ من اعتراف الجامعة العربية وحسم الخلاف بينها وبين الاردن على لمصلحة الاولى على اساس الاعتراف بها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني في قمة الرباط عام 1974 و كذلك الاعتراف الدولي الواسع بها .

الا ان اقراره (البرنامج المرحلي) قد احدث انشقاق حول تطبيقه ، مما ادى الى تجميد فصيلان لعضويتهما في اللجنة التنفيذية و شكل مع قوى اخرى ما سمي بجبهة الرفض .(1)

كما اصدرت الدول العربية قرارين هامين بخصوص الدولة المرحلية في قمة الرباط ...

الاول :

والذي اكد على حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه ، وحقه في اقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني على اية ارض فلسطينية يتم تحريرها .

الثاني :

واعلن عن التزام الدول العربية كلها بتحرير الاراضي العربية المحتلة .... ثم التأكيد على عدم قبول اية محاولة لتحقيق اي تسوية جزئية .(2) .

وهكذا نجد ان الدول العربية قد وافقت على البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية و التي ترى في هذا البرنامج بأنه ينسجم مع الظروف الدولية وما يسمى بتوازن القوة .

---

(1) الموسوعة الفلسطينية الجزء الرابع ص 318 مرجع سابق .

(2) السياسية الدولية عدد60مقال لمحمد السعيد ابراهيم بعنوان " الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي العربي " 1980 .

الدولـــة الدائمة على جـزء من فلسطين

يتضمن هذا الاتجاه اقامة دولة فلسطينية الى جانب الدولة الاسرائيلية ، اي قبول قرار التقسيم و التسليم بحق اسرائيل في الوجود ، وقد ظهر هذا الاتجاه منذ سنة 1967 م في بعض الاوساط العربية ، و الذي آثار جدلا واسعا بين اوساط المفكرين و المثقفين العرب ما بين المعارضة و التحفظ و التأييد ، و نظرا لصغر هذه الفئة فلم تكن ذات تأثير(1). امثال الكاتب المصري احمد بهاء الدين .

و في عام 1972 ظهر هذا الاتجاه ثانية ، عندما طرح الملك حسين مشروع اقامة المملكة العربية المتحدة على اساس كنفدرالي تتكون من قطر اردني عاصمته عمان ، و يضاف اليـــه من راضي فلسطينية يمكن ان تتنازل عنها اسرائيل ، الا انه لم يكتب النجاح لهذا الاتجاه بسبب رفضه من كافة الاوساط العربية الرسمية و غير الرسمية (2).

ولكن نتيجة التطورات التي طرأت على الساحة العربية و على صعيد المقاومة الفلسطينية خاصة بعد حرب 1973 ، فان الرفض لهذه الفكرة قد خفت حدتها ليس للدولة المرحلية فحسب بل للدولة الفلسطينية الدائمة على جزء من فلسطين على اساس قرار التقسيم .

وقد برز هذا التراجع نتيجة للموقف الصلب للولايات المتحدة الامريكية و اسرائيل و نتيجة لتفكك التضامن العربي ، و ضعف موقف المنظمة لما لحقها من ضربات في لبنان ، واعتمادها كليا على الدعم الخارجي العربي ، و نظرا لارتباط مستقبلها بالاوضاع المستقبلية للدول العربية ، كما ان المعارضة الفلسطينية لاي عنصر في النظام العربي غالبا ما اتت بعقوبات تتراوح ما بين وقف التمويل او انكار حق اللجوء الى السلاح او توظيف مجموعة فلسطينية ضد اخرى او قيام الدول العربية بالمشاركة في الاعمال العربية فيما يتعلق بالصراعات الفلسطينية (3) .

ولاتفادي هذه المخاطر كان لابد لمنظمة التحرير ان تسلك في كثير من الاحيان سلوكا يعكس السياسات العربية الداخلية اكثر مما يعكس الاحتياجات الفلسطينية لذلك فان المنظمة معرضة لان تكون اكثر استجابة للنظام العربي منها الى قواعدها الشعبية .

---

(1) ومن القوى الفلسطينية التي ايدت فكرة تقسيم فلسطين هي عصبة التحرر الوطني الفلسطيني (الحزب الشيوعي الفلسطيني) مشروعات الدولة الفلسطينية د/ علي الدين هلال ص 69 مرجع سابق .

(2) الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي العربي ص 346 مرجع سابق .

(3) (المأزق الفلسطيني ، القيود و العروض) دغيد عروري ص 83 مجلة المستقبل العربي عدد 9 سبتمبر 1986 .

لهذا نجد ان قطاعات واسعة بدأت تقبل بفكرة التقسيم ، و أمتد هذا ليشمل بعض القطاعات الفلسطينية ، والتي بدأت توضح معالم الدولة الفلسطينية و مواصفاتها ، كتنازلات مستمرة ومتوالية من جانب العرب بهدف الحصول على موافقة اسرائيلية - امريكية على هذه الدولة (1) .

فقد اشار شفيق الحوت احد زعماء منظمة التحرير الفلسطينية الى ان مفهوم الدولة الفلسطينية الموحدة ليس في حقيقته وجوهره سوى رد فعل استراتيجي لمقاومة الاستراتيجية الواضحة الاهداف و الاساليب ، و أن اي مراجعة لاهداف الحركة الصهيونية تكشف ان ال الهدف النهائي لهذه الحركة هو اسرائيل الكبرى ، اي تهويد و صهينة ما بين النيل و الفرات من الاراضي العربية (2) .

و هذا يعني انه لا مانع لدى الفلسطينيين من التخلي عن مدغمم الاستراتيجي اذا ما تخلى الاسرائيليون عن ذات الاهداف كذلك ، مما يودي عملا الى التسليم من الجانبيين لدولتين في فلسطين ، احدهما عربية و الاخرى يهودية .

* <u>مواصفات الدولة الدائمة على جزء من فلسطين :</u>

أ - ان الدولة الفلسطينية و القبول بها ، يعني انهاء حالة الحرب و بدأ مرحلة السلام في الشرق الاوسط . و قد كان هذا اول وصف للدولة الفلسطينية ، وهو ما يميزها عن الدولة المرحلية في كون الاخيرة ماهي الا خطوة لمواصلة الكفاح . اما هذه الدولة فوجودها ينهي حالة الحرب .

ب - ان الدولة الفلسطينية الدائمة لن تكون مستقلة استقلالا كاملا ، بل يجب ان يكون لها علاقات مع الاردن على الاقل .(3) .

جـ - دولة فلسطينية غير مقاتلة ، اي انها ستكون دولة مسالمة ، اذ بوجودها ستنتهي حالة الحرب مع اسرائيل لانها ستكون فـي اطار الاردن .(4)

---

(1) د/ محمد السعيد ابراهيم الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي العربي ص 349 مرجع سابق.
(2) د/ عبد العزيز سرحان النزاع العربي الاسرائيلي - ص 217 مرجع سابق .
(3) الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي العربي ص 350 مرجع سابق .
(4) المرجع السابق ص 351 .

فالتيار الذي وافق على الدولة المرحلية ـ داخل صفوف المنظمة ـ هو نفسه الذي وافق على الدولة الدائمة على جزء من فلسطين متمشيا في ذلك مع تطور الفكر السياسي العربـــي .

ففي الدورة السادسة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر في فبراير 1983 اعتبر فيه ان الحل الامثل للمشكلة الفلسطينية يكمن في تحقيق الهدف المرحلي وهو اقامة الدولة الفلسطينية في الضفة و القطاع ، او على اي بقعة من ارض فلسطين ، ورفض المجلس مشروع (ريغن) رئيس الولايات المتحدة السابق) كأساس صالح لحل المشكلة الفلسطينية و قبل المؤتمر بقرارات قمة فاس على اساس انها تمثل الحد الادنى للتحرك السياسي العربي (1) .

اذ ان الفارق الاساسي بين مشروع ريغن و مشروع فاس هو ان الاول يركز على عدم قيام دولة فلسطينية في المنطقة وانما اندماج الشعب الفلسطيني في اطار الحكم الذاتي باسرائيل او الاردن و القضاء على الهوية الفلسطينية بصورة نهائية ، في حين ان مشروع فاس يركز على قيام دولة فلسطينية مستقلة (2) .

ولا شك ان مقررات قمة فاس بتبنيها في تلك الدورة ، قد شق صف الفلسطيني ما بين معارض و مؤيد لاقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية و قطاع غزه .

* <u>الرأي المؤيد لقيام الدولة الفلسطينية الدائمة على جزء من فلسطين :</u>

فأصحاب هذا الرأي يبررون ذلك بعد اسباب منها : ان استراتيجية الكفاح المسلح لم تعد صالحة لتحقيق اهداف المنظمة في هذه المرحلة ، على ضوء العديد من الاعتبارات المرتبطة بالدول العربية و بالمقاومة الفلسطينية وخاصة بعد الخروج من لبنان .

وان دول المواجهة تميل الى الحل السلمي و اقامة دولة فلسطينية الى جوار اسرائيل ، وعلى الفلسطينيون ان يسيروا في هذا الاتجاه ، والا وجدوا انفسهم في عزلة سياسية وان رفض الفلسطينيون لمشروع الدولة ، يعطي لاسرائيل المبرر الكافي لتجاهل حقوقهم ، ويؤكد ما تكرره دعايتها من ان هدفهم هو تدمير دولة اسرائيل . كما ان قيام دولة فلسطينية يعطي الشعب الفلسطيني اساسا موضوعيا للحياة ، و يوفر له مكانا آمنا بدلا من الاقامة غير المستقرة تحت الاحتلال او في وضع اللاجئين .(3)

---

(1) آفاق العمل السياسي والاقتصادي للقضية الفلسطينية في ضوء الدورة الاخيرة للمجلس الوطني د/ نوءاد احمد بسيسو ص 40 وما بعدها مقالة له في مجلة الوحدة العربية مركز الدراسات الوحدة العربية ـ بيروت لبنان عدد 52 جوان 1983 .

(2) د/ جابر ابراهيم الراوي القضية الفلسطينية في القانون الدولي ووضع الراهن ص 163 مرجع سابق .

(3) مشروعات الدولة الفلسطينية ص 94 وما بعدها مرجع سابق .

و الملاحظ ان اصحاب هذا الرأي، قد تراجعوا عن شعاراتهم السابقة و المتمثلة في (الشرعية لبنادق الثوار) و ينطلقون في تبرير موقفهم بمواقف الانظمة العربية المهادنة ، فاذا كان الكفاح والسلاح - وهو حق اقرته الامم المتحدة لاسترجاع الاراضي المغتصبة - لم ياتي بنتيجة فهل من الممكن ان يأتي النضال الدبلوماسي بهذه الدولة اذا لم يكن مدعوما عسكريا .

* الرأي المعارض لقيام الدولة الفلسطينية القائمة على جزء من فلسطين

ان اصحاب هذا الرأي - المعارض يبررون موقفهم على اساس ان القضية الفلسطينية هي قضية مصيرية لا تقبل المساومة او الحلول الوسط و ان الكفاح العربي الذي استمر اكثر من ثلاثة ارباع قرن كان ضد الصهيونية و الاستعمار ، و ليس للحصول على قطعة من الارض كما ان الدولة الفلسطينية المقترحة سوف تصبح كيانا تابعا في ظل الهيمنة الصهيونية وانها ستكون بمثابة مصيدة للقضاء على المقاومة الفلسطينية وتصفيتها ، كما ان القبول بدولة اسرائيل الصهيونية يعني نهاية الامل الفلسطيني في اقامة دولة ديمقراطية علمانية على كل اراضي فلسطين . (1) .

---

(1) مشروعات الدولة الفلسطينية ص 96 مرجع سابق .

الفــرع الثالث :

مرحلة الثورة الشعبية في الفكر السياسي

برز تيار قوي و متعاظم - وهو تيار الاغلبية داخل منظمة التحرير الفلسطينية ، يرى ان فرصة الانتفاضة يجب استثمارها ، قبل ان تفوت ، والتي لا يمكن تكرارها قبل مضي دورة جيل كامل ، اذ انتهى تدفق المخزون الثوري الجماهيري الذي تراكم عبر عقدين من الزمن ، ويرى انصار هذا التيار ، ان الاستثمار يتطلب اتخاذ مبادرات سياسية واضحة " اعلان الاستقلال والحكومة الموءقتة " .

لذلك عقد المجلس الوطني في دورة غير عادية في الجزائر في الفترة مابين 12 و 15 نوفمبر 1988 لبحث سبل دعم الانتفاضة ، وتمخض عنه وثيقة الاستقلال و البيان السياسي الذي يرسم الطريق لمنظمة التحرير الفلسطينية في المرحلة القادمة .

واذا كان هناك اجماعا فلسطينيا على اعلان و ثيقة الاستقلال ، فان الخلاف حدث حول البيان السياسي ،الذي يعترف صراحة ولاول مرة بقرار مجلس الامن "242"(1)، والذي يعني في حقيقة الامر الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود ، على الرغم من تضمينه حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، وان قبل في النهاية بالتصويت عليه بالاغلبية .

هذا القرار الذي مر بمراحل مشابهة تقريبا بمراحل فكرة قبول الدولة الدائمة على جزء من فلسطين ، حيث سجلت المنظمة رفضها للقرار بصفة مطلقة بد ءا من الدورة الخامسة للمجلس في 1969 لانه يعترف باسرائيل ، واصراره على تحرير كل الاراضي الفلسطينية من خلال الكفاح المسلح و تأكد ذلك في الدورة غير العادية عام 1970 للمجلس الوطني .

---

(1) وهو القرار الذي وضع بعد حرب عام 1967 لتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي على أساسه
- انظر نص القرار الكامل في الملحق .

وقد كان هذا الموقف منسجما مع مرحلة الانطلاق ، ومتناغما مع مساعي الاعتداد العربي لاعادة بناء القوة العسكرية العربية ، ومع رفض اسرائيل لمنهج التسوية السياسية المعروضة .

الا ان المجلس الوطني الثاني عشر و الذي أعقب حرب أكتوبر 1973 ، أحدث تغييرا نوعيا على رفضه للقرار ، ففي البند الاول من برنامج النقاط العشر الصادر عن ذلك المجلس ، الذي طرح رفضه للقرار ، الا انه شرح أسباب هذا الرفض فاتحا الباب امام امكانية التعامل معه ، اذا تمت معالجة تلك الاسباب ، ومنذ ذلك الحين بدأ الحديث عن فكرة تعديل القرار ، او اضافة بند له يتحدث عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، او القبول المشروط به من قبل الشعب الفلسطيني (1) .

وانسجاما مع ذلك ، جاء في البيان السياسي للدورة السابعة عشر في عمان سنة 1983 " ان اي حل لقضية فلسطين لا يتحقق الا وفق الشرعية الدولية و على أساس قرارات الامم المتحدة المتعلقة بفلسطين ...." .

كما ان رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في خطابه امام الموءتمر الاوروبي في ستراسبورغ " فرنسا" اننا نعلن موافقتنا على ان يكون اساس انعقاد الموءتمر الدولي تحت رعاية الامم المتحدة ، وبمشاركة دول الدائمة العضوية في مجلس الامن و جميع الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، و على ان يكون الموءتمر على اساس احد الخياريين :-

أ - جميع قرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين ، بما فيها قرار مجلس الامن (242/338).

ب - القراران (242 و 338) مع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير (2) .

---

(1) اليوم السابع ، الموقف العربي من القرار 242 - بلال الحسن ص 13 عدد 238 - 28/ نوفمبر / 1988 .

(2) "الانتفاضة الفلسطينية " تاريخ و حاضر و مستقبل - د/ رشيدة مهران ص 361 - الطبعة الاولى عام 1989 - دار النشر للمغرب العربي - تونس .

وكان هذان الخياران نفسهما مطروحان امام المجلس الوطني الاخير في الجزائر فمنهم من طالب بالخيار الاول " الجبهة الديمقراطية" ومنهم من رفض هذين القرارين " الجبهة الشعبية والنضال الشعبي "، الا ان المجلس الوطني اختار بالتصويت الصيغة الثانية ، وهي القبول بالقرار رقم (242) مع تضمينه حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .

ويلاحظ بهذا الاطار بأنه برز الاجماع العربي في موءتمر فاس لاول مرة حول مسألة الاعتراف الضمني باسرائيل الذي يستفاد من فحوى نص العبارة التي " تسلم بضرورة سلامة امن دول المنطقة بضمان دولي (1).

واذا كان المجلس الوطني الاخير قد عقد من أجل دعم سبل الانتفاضة ، فاننا نرى انه جاء لاستثمارها ، من خلال تقديم المزيد من التنازلات عن الحقوق الوطنية ، وأولها الاعتراف بقرار مجلس الامن رقم 242 وبحق اسرائيل في الوجود والقرار رقم 181 الصادر عن الجمعية العامة لعام 1947 .

وهذا واضح من خلال نتائج الاستفتاء التي جرت بالاراضي المحتلة في سبتمبر 1987(2) الذي الغى كل المقولات التي روج لها البعض ، من ان الشعب الفلسطيني قد اصابه الاعياء وان عملية التهويد مستمرة بشكل يوعدي ، الى ان لا يبقى مستقبلا ما يتم التفاوض عليه وانه لابد من وصول الى معادلة تجمع بين رغبة الداخل في ازالة آثار العدوان لعام 1967 ورغبة الخارج " فلسطينيوا عام 1948 " في العودة الى وطنهم .

لقد الغت نتائج الاستفتاء هذه المقولة لتتضح بدلا منها نقاط بالغة الوضوح منها :-

أ - ان نضال الشعب الفلسطيني لم يعرف الكلل المحبط ، ولا التبرير القاتل بل يتفجر بقدرات و ارادة عنيدة ، وهو ما أكدته ثورة 8 ديسمبر الشعبية لعام 1987 والمستمرة منذ عامين ولم تزل .

ب - الرفض الواضح للقرار (242) و لدولة فلسطينية كحل نهائي ، و تمسك الاغلبية بفلسطين الواحدة الديمقراطية .(3).

---

(1) ملاحظات حول مشروع رئيس ريغن مازن البندي الجيل عدد 2 مجلد اربعة فبراير 1983.

(2) وهو الاستفتاء الذي قامت به مجموعة " استرالية " مع مجموعة " امريكية " ونشرته جريدة الفجر المقدسية في سبتمبر عام 1987 .

(3) خالد الحسن " الانتفاضة : الثورة الشعبية " ص 6 وما بعدها بدون طبعة او تاريخ .

ان ذلك يتناقض مع مبادرة السلام الفلسطينية التي اعلن عنها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية امام الجمعية العامة للامم المتحدة بجنيف في 1988/12/13 والداعية الى ان قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة و القطاع و القدس هو الحل للوصول الى السلام العادل .(1)

ولا شك ان الدولة الفلسطينية التي تطرحها منظمة التحرير لا تمثل اقصى طموحات الشعب الفلسطيني ، كما انه من الصعوبة بمكان تطبيقها من الناحية العملية ، و يثار بهذا الصدد ثلاث مسائل هامة :-

أولا : الاعتبـار الاقليمـــي :

يتفق الباحثون على ان احد عناصر قوة الدولة هو الاتصال الجغرافي او الامتداد الاقليمي لها ، بمعنى ان يمثل اقليم الدولة امتداد جغرافيا متصلا يسمح بالاتصال البري المباشر وان ذلك يحمي وحدة رقعة الدولة السياسية و اتصالها الارضي دون حواجز او موانع ، اما الدول التي لا تتمتع بهذه الصفة فانها تكون ضعيفة من الناحية الاستراتيجية وتسمى هذه الدولة " بالمشطورة او المتقطعة " .(2).

فالدولة الفلسطينية ستتكون من الضفة الغربية ، و تمتد حدودها بنهر الاردن شرقا و حدودها الغربية الى طول كرم و قلقيلية ، و الى الشرق من اللد و الرملة ومن هناك الى القدس، ثم جنوبا الى الخليل و البحر الميت ، وعدد سكانها حوالي 800 الف نسمة . اما الجزء الاخر فيتكون من قطاع غزه و عدد سكانه حوالي 600 الف نسمة .

ومن ثم فان هذه الدولة تنتمي الى هذا النوع من الدول المشطورة ، ذلك لان اقرب نقطتين بين الضفة الغربية و قطاع غزه تبعد 30 كلم مربع عن بعضها من الاقليم الاسرائيلي ، ولا شك ان هذا الشكل للدولة الفلسطينية يثير العديد من الملاحظات هي :-

أ - مشكلة الممر الذي يصل جزئي الدولة ، وضرورة ان تقدم اسرائيل ممرا يربط بين جزئي الدولة ، وهذا بدوره مرتبط بموافقة اسرائيل على ذلك ، لان مثل هذا الممر يلتقي بالطرق الاستراتيجية التي تصل المدن الاسرائيلية الرئيسية مثل النقب و ايلات . فلمن تكون السيادة على هذا الممر ؟ هل لاسرائيل ؟ ام للفلسطينيين؟

---

(1) انظر النص الكامل لمبادرة السلام الفلسطينية مجلة فلسطين الثورة العدد 729 - ص11 . 1988/12/18

(2) د/ علي الدين هلال مشروعات الدولة الفلسطينية - ص 95 مرجع سابق .

ام يظل تحت اشراف دولي ؟ هذا من ناحية .

ومن ناحية اخرى فان هذا الوضع يضعف من قدرة الدولة و يسمح لاي قوة معادية بقطع وسائل الاتصال بين قطاعي الدولة في حالة الحرب او التهديد بها ، ومن ثم سيكون هذا الممر نقطة ضعف دائمة بالنسبة للدولة الفلسطينية وسيفا مسلطا عليها (1).

ب - مشاكل التماسك الداخلي و التضامن الاجتماعي للدولة ، حيث ان هذا الوضع يضعف من السلطة المركزية في العاصمة ، على الاطراف الاقليمية للدولة ، و يشجع هذه الاطراف على التمرد و الانفصال اوعدم تنمية ولاء حقيقي للدولة . (2).

جـ - مشاكل الدفاع و الامن ، فبسبب انفصال الاقليمين يمكن لاي عدو ان يتعامل مع كل اقليم على حده، وان يشل الاتصال بين الاقليمين لان الدولة الفلسطينية ستعاني من عدم توازن استراتيجي بين مساحتها الضئيلة التي لا تتجاوز 7000 كلم مربع ، و بين الحدود الطويلة التي ينبغي عليها ان تتعهدها بالحماية و الدفاع التي تصل الى 642 كلم مربع وهي 100 كلم مربع حدود الضفة الغربية مع الاردن ، و 55 كلم مربع حدود قطاع غزه مع اسرائيل ، و 275 كلم مربع حدود الضفة الغربية مع اسرائيل ، و 12 كلم مربع حدود قطاع غزه مع مصر و 40 كلم مربع الحدود الساحلية لقطاع غزه على البحر المتوسط .

و لمعالجة تلك المثالب الاستراتيجية المترتبة على شكلها الجغرافي ، فان ذلك يطرح كما يرى البعض ضرورة اتحاد الدولة الفلسطينية الجديدة مع الاردن ، كما ان قضية ضمان حرية المرور في الممر الارضي بين اقليمي الدولة يتم بالتعهدات الدولية الضرورية لهذه الحرية (3) .

ثانيا : القدرة الاقتصادية للدولة الفلسطينية :

يثير بعض الخبراء قضية القدرة الاقتصادية للدولة الفلسطينية ، فيما اذا كانت تتوفر في الضفة الغربية و قطاع غزه ، المقومات اللازمة لدولة يكون لها فرصة معقولة للتقدم الاقتصادي ، ويرى البعض ان هذه الدولة لا تملك المقومات الاقتصادية اللازمة وانها تعاني من تخلف الصناعة ، و ان الدولة الفلسطينية الجديدة لن تستطيع ان

---

(1) صحيفة الشرق الاوسط - شفيق الحوت مقال له بعنوان الدولة الفلسطينية - 16 ابريل 1987.
(2) د/ علي الدين هلال مشروعات الدولة الفلسطينية ص 96 مرجع سابق .
(3) المرجع السابق ص 96 وما بعدها .

تستوعب سوى عدد محدود من اللاجئين ، و سوف تعجز عن توفير فرص العمل والحياة للالاف الذين يرغبون في العودة ، و من ثم فانها ستكون في الحقيقة حلا لمشكلة اهالي الضفة الغربية و قطاع غزة الذين يمثلون ثلث الفلسطينيين ، وليس حلا للمشكلة الفلسطينية . وان غياب الاسس الاقتصادي للدولة الفلسطينية سيجعلها في حالة تبعية اقتصادية و سياسية لدولة اخرى .

الا ان البعض الاخر يرى (بالرغم من الاشكاليات الاقتصادية السابقة) ، بامكانية قيام الدولة الفلسطينية من الناحية الاقتصادية معتمدين في ذلك على ان القوة البشرية هي العامل الحاسم في التنمية الاقتصادية ، وليس عدد الموارد ، وان القوة البشرية الفلسطينية تتمتع بمزايا تمكنها من بناء اقتصاد متقدم ، اذ ان معدل حملة الشهادات العلمية بالنظر الى مجموع السكان الفلسطينيين يعادل مثله في اسرائيل (1).

كما ان جمال طبيعة فلسطين ، و تعدد مناخها بالرغم من صغر مساحتها ووفرة الاماكن التاريخية والمقدسة تجعل من السياحة عاملا اساسيا من عوامل الدخل الاقتصادي ، وتحقق ازدهارا للانتاج المتصل بالصناعات الشعبية (التقليدية) (2).

ويرى السيد/ خالد الحسن ان تمويل بناء الهيكل الاقتصادي و المدني للدولة الفلسطينية بكافة فروعها سيعتمد اساسا على :-

أ - رأس المال الفلسطيني ، ورجال الصناعة و المال الفلسطينيين .
ب - المساعدات و القروض العربية .
جـ - مساعدات الامم المتحدة .
د - دخل املاك الفلسطينيين من داخل الكيان الصهيوني (حق التعويض)
هـ - حصة شعب فلسطين من البنك المركزي ايام الانتداب البريطاني وفوائده ، وهي اموال محفوظة لدى الخزينة البريطانية . (3) .

ويرى كذلك ان حجم المبالغ المطلوبة لبناء مجتمع اقتصادي ، يحتاج حسب تقديرات الخبراء من خمسة الى سبعة مليار دولار في المرحلة الاولى ، ومثلها في المرحلة الثانية وهو ما يمكن توفيره بسهولة اذا ما علمنا بأن حرب أكتوبر 1973 كلفت وحدها مصر وسوريا 15 مليار دولار (4).

---

(1) السيد/ زهرة الدولة الفلسطينية الافاق و التوقعات ص 186 ومابعدها شوءون فلسطينية عدد 129 ، 130 ، 131 ايلول اكتوبر 1979 .
(2) الدولة الفلسطينية شرط اساسي للسلام في الشرق الاوسط خالد الحسن ص 78 مرجع سابق.
(3) المرجع السابق ص 79 .
(4) مرجع السابق ص 79 و ما بعدها .

ثالثا : نمط العلاقات الدولية و العربية للدولة الفلسطينية :

أ - مع الكيان الصهيوني :

و يمكن تصور اكثر من نموذج للعلاقات بهذا الصدد .

1) السلام مع التعاون ، اي قيام علاقات خاصة بين الدولة الفلسطينية و اسرائيل ذا طابع اقتصادي او سياسي ، وهذا هو اكثر التصورات ابتعادا عن الواقع نظرا للتراث التاريخي و الاثار النفسية المترتبة على ذلك .

2) السلام بدون اي علاقات متبادلة ، و اغلب الظن ان هذا التصور مستبعد ، ذلك لان اقامة الدولة كجزء من عملية التسوية الشاملة سوف تتضمن شكلا من اشكال العلاقات

3) السلام مع حرب باردة ، اي استبعاد اللجوء الى الحرب بين الدولتين ولكن يستمر الفلسطينيون في المطالبة بتحقيق هدفهم النهائي في دولة علمانية ديمقراطية .

4) السلام مع عمليات عسكرية غير تقليدية ، وهو ما ستواجهه اسرائيل بحرب شاملة يهدد وجود الدولة الفلسطينية و استقرارها .

5) السلام مع علاقات عادية ، اي قيام علاقات عادية كتلك التي تقوم بين اي دولة تتبع سياسة حسن الجوار .(1).

ب - علاقة الدولة الفلسطينية بالدول العربية :

وهذا بدوره يثير العديد من القضايا :-

1) احتمال قيام علاقات خاصة مع الاردن في شكل اتحاد كنفدرالي أو فدرالي .

2) شكل عملية التسوية و الضوابط التي سوف تضعها على احتمال دخول هذه الدولة في وحدة عربية تتعدى الاردن .

3) وضع اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية ، بعد قيام الدولة الفلسطينية .

4) طبيعة وحجم الدعم العربي لهذه الدولة ، خاصة وان عددا من الدول العربية سوف تحول جزءا من مواردها المالية و البشرية من الانفاق الحربي الى اغراض اخرى (2)

---

(1) د/ علي الدين هلال مشروعات الدولة الفلسطينية - ص 101 مرجع سابق .

(2) المرجع السابق ص 102

ويمكن القول في النهاية انه في اطار توازن القوى العالمي ، و ظروف المجتمع الدو ومواقف الدولتين العظميين و تطور موقف منظمة التحرير و الدول العربية من القرار 242 الصادر عن مجلس الامن عام 1967 ، فان الاتجاه يبدو نحو قيام دولة فلسطينية ترتبط منذ انشائها بالاردن برباط اتحادي ، و بوضع نظام معقد من الترتيبات الامنية ونزع السلا و ضوابط على امتلاك الدولة الفلسطينية للقوة العسكرية مما يحد من مقومات استقلالها .

المطلب الثالث

الدولة الفلسطينية المستقلة في مبادرة السلام الفلسطيني

جاءت ثورة 8/ ديسمبر الشعبية لتعيد القضية الفلسطينية الى مكانها الطبيعي في صدارة القضايا التي تهم شعوب العالم عامة و شعوب الشرق الاوسط خاصة ، كجوهر للصراع العربي الاسرائيلي ، والتي فرضت نفسها على جدول اعمال كل اللقاءات والمحافل الدولية ، وفق منظور ما يسمى بالوفاق الدولي بين القوتين العظميين ، باعتبار ان الوضع في فلسطين من تهور و انتهاكات لحقوق الانسان و الاتفاقيات الدولية هو تهديد الامن وسلامة العالم كله .

و لذلك كان على المجتمع الدولي ، ان يقف مع الشعب الفلسطيني من اجل تصفية الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية و العربية ، و تنفيذ قرارات الامم المتحدة التي تنص على انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة و اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة و الاسراع في عقد المؤتمر الدولي وفق منظور الامم المتحدة بقرارها 58/52 الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة في 1983/12/13 ، برئاسة مناوبة بين القوتين العظميين و حضور جميع الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية و على قدم المساواة مع باقي الاطراف الاخرى باعتبارها طرفا اصيلا في النزاع .

كما ان الثورة الشعبية ابرزت أهمية بلورة منظور الشرعية الدولية الى واقع حي الذي يعني من الناحية العملية ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على أرضه ، في حقه بتقرير مصيره و اقامة دولته المستقلة .

و أثبتت الثورة الشعبية من خلال مافرضته على المجتمع الدولي و تأثيراتها على الجماعة الدولية المتمثلة بالامم المتحدة ، ومجلس الامن باصدار قرارات الاجماع الاخيرة (605) و (607) و (608) في ديسمبر 1987 و يناير 1988 التي حسمت بشكل نهائي ان الضفة الغربية و قطاع غزة على الاقل ارض فلسطينية ، وان الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق فيها ، وان الوجود (الاسرائيلي) هو وجود المحتل و بالتالي مؤقت ، وعليه يجب ان يلتزم باتفاقيات جنيف لعام 1949 و الخاصة بحماية المدنيين و قت الحرب(1) .

---

(1) الصفرة - عدد 212 ص 31 - 1988/11/08 مرجع سابق

فهذه القرارات هي بحد ذاتها من الناحية القانونية من الانجازات التي حققتها الثورة الشعبية لان الجماعة الدولية من خلال القرار (242) الصادر عن مجلس الامــــن عام 1967 و الكيان الصهيوني يتعامل مع القضية الفلسطينية بعتبارها قضية لاجئين و ليست قضية شعب حرم من ارضه و سيادته عليها ، و بالتالي تلتزم الجماعة الدولية بتمكينه من العودة الى ارضه و اقامة دولته الوطنية المستقلة .

و لدعم هذه الثورة اعلنت منظمة التحرير الفلسطينية عن قيام الدولة الفلسطينيــة المستقلة ، في الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر في نوفمبر 1988

الفـرع الأول : مبررات اعلان دولـــة فلسطين

أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية في الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطي من قيام دولة فلسطين ، هذا الاعلان جاء لعدة اسباب يمكن ايجازها بما يلي :-

أ - قرار المملكة الاردنية لفك الارتباط القانوني و الاداري بالضفة الغربية في يوليو عام 1967 ، مما اوجد فراغا اداريا وقانونيا يستدعي ان يبادر احد لملئه ، ومن الطبيعي ان تبادر القيادة الفلسطينية الى ذلك بعتبار ان هذه الخطوة هي حق طبيعي لها .

ب - الثورة الشعبية في الاراضي الفلسطينية المحتلة (الانتفاضة) والرعاية السياسية المطلوبة لدعمها و التي بدأت في اواخر ديسمبر 1987 ، فخطوة اعلان الدولة الفلسطينية تعتبر من اهم عوامل الدعم السياسي لها ، وذلك بفتح آفاق التطور باتجاه هدف مركزي واضح ، و تركيز جهود الثورة الشعبية في اتجاه انجاز ذلك الهدف .

جـ - نزعة الاحزاب الصهيونية في ضم الاراضي المحتلة وخاصة الضفة الغربية ، وقـــد تشجعت هذه النزعة بعد الاعلان الاردني عن قرار فك الارتباط ، ووجدت من الزعماء الاسرائيليين من يقول ان الضفة الغربية أصبحت الان خالية من السيادة ، لذلك فان قرار اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة يقطع الطريق على هذه المخططات الصهيونية .

د - القضاء على ما يسمى بالخيار الاردني ، بالنسبة لاسرائيل ، وهو الخيار الذي يعني التفاوض مع الاردن فقط بدون منظمة التحرير الفلسطينية ، حتى لا تكون نتيجة التفاوض الوصول الى دولة فلسطينية مستقلة ، لذلك فان قرار اعلان الدولة الفلس

يعني فتح الطريق على هذا الخيار الذي تريده اسرائيل والولايات المتحدة ، و يمثــــل بالمقابل الخيار الفلسطيني الوحيد .

ب - ان فكرة الكنفدرالية الفلسطينية الاردنية ، طرحت امريكيا من خلال مبادرة الرئيس الامريكي السابق (ريغن) في سبتمبر 1982 كبديل للدولة الفلسطينية المستقلة ، بينما كان الفهم الفلسطيني لها ، وكما ورد في الاتفاق الاردني الفلسطيني الموقع في 1985/02/11 على انها كنفدرالية بين دولتين مستقلتين (1).

لذلك فان اعلان الاستقلال يضع الفكرة تماما في الطريق الصحيح المتفق عليه وكما ورد في قرارات المجلس الوطني الفلسطيني .

الفـــرع الثاني : الوضع القانوني لاعلان الدولة الفلسطينية

ان اعلان الدولة الفلسطينية هو بداية عملية للحق التاريخي للشعب الفلسطيني مثله مثل باقي شعوب العالم ، له حق طبيعي وتاريخي في اقامة دولته المستقلة ، كما انه بلورة عملية لما اجمع عليه المجتمع الدولي من خلال ما سمي بالشرعية الدولية وفق قرارات الامم المتحدة المتلاحقة و الذي يعترف بهذا الشعب من حقوق غير قابلة للتصرف ، كمـا انه تنفيذ عملي لحقوق الشعب الفلسطيني التي يقرها و يؤكدها القانون الدولي المعاصر من خلال حقه في تقرير المصير ، وذلك باقامة دولته كرمز لسيادة هذا الشعب و تقرير مصيره على ارضه .

ان الاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة و جميع اراضيها المحتلة ، ليست هي الاولى في التاريخ ، فقد سبقتها حالة تشلتقي تجربة غينابيساو ، والتي اعلنت عن قيام دولة مستقلة في مطلع السبعينات ، وهي لا تزال خاضعة للاستعمار البرتغالي ، و تخوض النضال ضده . وقد ادى الاعلان عن قيام دولة غينيا بيساو انذاك الى تعاطف دولي واسع مع الدولة الوليدة مما سرع في عملية جلاء القوات البرتغالية عن اراضيها و تحررها الكامل(2)

(1) المادة الثانية من نص الاتفاق الاردني الفلسطيني
انظر الاتفاق الاردني الفلسطيني للتحرك المشترك خالد الحسن ص 156 دار الجليل للنشر عمان 1985 الطبعة الاولى .

(2) فلسطين الثورة عدد 26 7 ص 47 مرجع سابق .

أولا : الاسس القانونية للاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية

ان قيام الدولة الفلسطينية هو حق تاريخي وطبيعي للشعب الفلسطيني ، لم يمار حتى الان ، وبسبب التعقيدات التي احاطت بقضية فلسطين كان لابد من تقديم الاساس القانوني الذي يقوم عليه هذا الاستقلال .

و يقصد بالاساس القانوني - وهو لاحق على الحق التاريخي والطبيعي - الشرعيـة الدولية و المتمثلة بعدد من المواثيق الدولية ، بالاضافة الى القرارات الامم المتحدة الخاصة بهذا الموضوع .

لذلك سجلت وثيقة " اعلان الاستقلال" عدة/ اسانيد لانشاء الدولة الفلسطينية فأستندت الى عهد عصبة الامم لعام 1919 ، الذي يعتبر في المادة "22" منه (ان الشعب الفلسطيني هو من الشعوب التي بلغت درجة من الرقي بحيث يمكن اعدادها في مجموعة الامم المستقلـة او القادرة على الاستقلال ، وهو يصنفها ضمن مجموعة الشعوب " أ " في تصنيفه لمدى اقتراب الاقاليم المشمولة بالانتداب على نيل استقلالها .

ويرى بعض فقهاء القانون الدولي ان هذا البند في عهد العصبة يمثل اساس الشرعية الدولية ، التي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في اعلان قيام دولته المستقلة .

اما قيام هذه الدولة بحد ذاته هو حق تاريخي و طبيعي لا قانوني فقط للشعب الفلسطيني (1).

ثم استندت وثيقة الاستقلال الى معاهدة لوزان الموقعة بين تركيا و الحلفاء عـام 1923 ، والتي اعترفت بأن الشعب العربي الفلسطيني شأنه شأن الشعوب العربية الاخرى التي انسلخت عن الدولة العثمانية ، هو شعب حر مستقل (2).

كذلك فان صك الانتداب على فلسطين ، قد ذكر فلسطين باسمها في كل بنوده ولم يذكر اسم " اسرائيل " او غيرها من المسميات ، وهذا يعني الاقرار بوجود كيان جغرافي ديمغرافي و حتى سياسي وهو فلسطين .

---

(1) فلسطين الثورة عدد 720 - ص 66 - مرجع سابق .

(2) دولة فلسطين المستقلة مقال لبلال الحسن في افتتاحية اليوم السابع عدد 238 - ص 15 نيقوسيا قبرص .

اما مضمون الصك فكان مكرس باتجـــاه واحد ، هدفه تنفيذ وعد بلفور البريطاني لذا ، كان التناقض واضحا بين عهد العصبة و بين صك الانتداب الصادر عنها لذلك يمكن الحكــــم على صك الانتداب بالبطلان لانه مخالف لعهد العصبة على اساس ان الصك كان يجب ان يستوحي عهد العصبة (1).

ان هذا التناقض الذي وقع فيه المجتمع الدولي ممثلا بعصبة الامم انذاك ، يجعلنـــا ننظر الى قرار التقسيم ، لان فترة الاحتلال البريطاني لم تشهد صدور قرار يتعلق بذلك .

فاستندت الوثيقة الى قرار الجمعية العمومية للامم المتحدة رقم (181)الصادر في 29 نوفمبر 1947 وجاء بصدد هذا القرار في الوثيقة مايلي : " ... ومن الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده و بحرمانه من حق تقرير المصير اثر قرار الجمعية العامة رقم (181) لعام 1947 ، الذي قسم فلسطين الى دولتين عربية و يهوديـــة فان هذا القرار مازال يوفر شروطا للشرعية الدولية ، تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني ". (2)

وتجدر الملاحظة بأنه يجب التفرقة بين الحقوق المشروعة و التي تختلف عن عبارة " الحقوق الشرعية " فالحقوق المشروعة هي تلك الحقوق التي تشرعها سلطة قانونية ، وهي هنا الامم المتحدة ، بينما (الحقوق الشرعية) هي تلك الثابتة اصلا لاصحابها ، والتي تعد حق تقرير المصير و اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وحق العودة وغيره بالمفهوم القانوني السليم (3).

لذلك فان الشرعية الدولية تعني كل ما يشرع وفقا للمبادىء القانون الدولي ، ومنـــا نرى ان قرار التقسيم ليس قرار شرعي ، بل هو قرار صادر عن المجتمع الدولي ، ولم يكـــن صادر عن الشرعية الدولية نتيجة مخالفته لمبادىء واحكام القانون الدولي العام .

---

(1) انظر في شأن الانتقادات القانونية لصك الانتداب في الفصل الاول من الباب الاول .
(2) انظر نص وثيقة الاستقلال الصادرة عن الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر - 15 نوفمبر 1988 . مجلة صوت البلاد ص 12 .
(3) محمود سويد الصراع العربي على ارض التسوية الاسرائيلية 1973 - 1978 ص 556 الفكر العربي دار الطليعة 1978 بيروت لبنان الطبعة الاولى

و تأكيدا لذلك فان كارتر عند زيارته لمدينة أسوان المصرية في 1980/01/04 فقال ان " المشكلة يجب ان تعترف للشعب الفلسطيني بحقوقهم المشروعة و تتيح للفلسطينيين الاشتراك في تقرير مستقبلهم (1).

ولم يقبل بالحقوق الشرعية و التي تعني ما سبق وان اوضحناه أنفا . فقرار التقسيم هذا بالرغم من سلبيته ، الا انه ينطوي على جوانب ايجابية اهمها النص الذي يعترف بحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة .

وبخصوص " وثيقة الاستقلال" قبل الاعلان عنها انقسمت لجنة الصياغة المنبثقة عن المجلس الوطني الى فريقين ، فريق استند الى قرار التقسيم في اعلان قيام الدولة والاخر عارض ذلك .

فأصحاب الرأي الاول ومن بينهم الاستاذ هنري كتن (*) استندوا في رايهم على ان قرار التقسيم بحد ذاته اقام الدولة الفلسطينية فعلا ، و اعتبر اصحاب هذا الرأي ان هذا النص كافيا لان تكون الدولة الفلسطينية موجودة فعلا ، لذلك تنتفي الحاجة الى اعلانها الان .

اما اصحاب الرأي الثاني ، فقد اتخذوا موقفا مخالفا من بينهم الاستاذ نبيل الرملاوي(حيث استندوا في رأيهم الى موضع اخر في القرار ، الذي يطلب من الشعب الفلسطيني و الشعب اليهودي ان يتخذوا من جانبيهما الخطوات اللازمة لتنفيذ خطة التقسيم (2).

---

(1) ان القصد من الحقوق المشروعة عند الادارة الامريكية لا تعني الحق في تقرير المصير ولا اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، انما هي تلك الحقوق التي منحتها الامم المتحدة للشعب الفلسطيني استنادا الى قراري مجلس الامن رقمي (242) و (338) على التوالي وهذان القراران لا يعترفان بالشعب الفلسطيني كشعب بل كمجموعة من اللاجئين، لانها تتبنى هذان القراران كأساس للحل .
د/ محمد الشديد الولايات المتحدة والفلسطينيين ، بين الاستيعاب والتصفية ص 195 الموسسة العربية للدراسات والنشر 1980 بيروت لبنان الطبعة الاولى .

(*) هنري كتن هو عضو وفد الهيئة العربية العليا في الامم المتحدة عام 1947 سابقا وعضو المجلس الوطني الفلسطيني حاليا .

(*) نبيل الرملاوي ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في النمسا وعضو مجلس وطني .

(2) فلسطين الثورة عدد 726 ص 67 مرجع سابق .

و يعتبر الرأي الثاني هو الراجح ، لانه اذا كان اقامة الدولة يعني ممارسة الشعب لسيادته على ارضه ، فان الجمعية العامة للامم المتحدة لا تستطيع ممارسة السيادة ولو بالنيابة عن هذا الشعب ، و ليس لاحد غير الشعب ان يمارس الامور المتعلقة بالسيادة هذا من ناحية و من ناحية اخرى فان هذه الدولة لم تقم في السابق، بل هي المرة الاولى في التاريخ التي يعلن فيها عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وفقا لقرار التقسيـــم وهو ما أخذت به اخيرا لجنة الصياغة التابعة للمجلس الوطني و اقره في دورته التاسعة عشر بالجزائر .

كذلك يدخل في اطار الشرعية الدولية و التي استندت عليها وثيقة الاستقلال الاعلانات المتعاقبة الصادرة عن الامم المتحدة حول حق تقرير المصير للشعوب التي مازالت ترزح تحت نير الاستعمار و الاحتلال الاجنبي ، وخصوصا اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة رقم 1514 الصادر في 14 ديسمبر 1960 في الدورة 15 الذي اعلن فيه بشكل قاطع عن ضرورة وضع حد بسرعة ، وبدون قيد او شرط للاستعمار بجميع صوره و مظاهره .(1).

وكذلك قرارات الجمعية العامة التالية و الخاصة بالقضية الفلسطينية ، و التـــي تحدثت في البداية عن السلطة الوطنية وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والتي تطورت منذ الثمانينات بالنص صراحة على حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة في فلسطين ، و التي تم التأكيد عليها في جميع دورات الجمعية العامة حتـــى الان .

هذه القرارات و الاعلانات مع قرار التقسيم ، مع المادة (22) من عهد العصبة ، معاهدت لوزان تشكل بمجموعها ما يسمى بالشرعية الدولية التي تمنح القوة القانونية علـــى المستوى الدولي في اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .

الا انه تجدر الاشارة الى ان الحق التاريخي و الطبيعي يسبق من حيث الاهمية الحق القانوني و المتمثل في الشرعية الدولية ، والتي تبلته القيادة الفلسطينية كأمر واقـــع لان الشعب الفلسطيني كما اسلفنا في الفصل التمهيدي تواجد على ارضه بشكل مستمر ، منذ عصر ما قبل التاريخ والى الان و لم يغادر ارضه رغم كل الغزوات التي تعرض لها ، ومع ذلك لم يفنى و لم يترك ارضه بل قاوم الغزوات كلها و حافظ على وجوده واستمراريته ووجـــوده امام تلك الغزوات و التي كان اخرها الغزوة الصهيونية . و قد استند المجلس الوطني لهذين الجانبيين؟ (الحق التاريخي والطبيعي ثم للشرعية الدولية في اعلان وثيقة الاستقلال

---

(1) د/ عمر سعد الله ـ تقرير المصير السياسي في القانون الدولي العام ص 97 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ـ 1986 بدون طبعة .

ثانيـــا : الحكومة الفلسطينية

لكي تقوم دولة ما ، يجب ان تتوفر لها عناصر او اركان اساسية ، اجمع عليها فقهــاء القانون الدولي ، العنصر الاول وهو الاقليم الجغرافي المحدد، اي الارض ، و العنصـــر الثاني هو الشعب اي ، مجموعة من الافراد ، و العنصر الثالث وجود هيئة حاكمة ذات سلطة سياسية عليا على الجماعة يخضع لها جميع الافراد ، و تقوم بحمايتهم من اي اعتداء خارجـــي.

فاذا ما طبقنا هذه العناصر و الاركان على الدولة الفلسطينية فسنجد ان العنصريــن الاول و الثاني متوفرين اما العنصر الثالث المفتقر اليه فيمكن تحقيقه في اقامة حكومـــة المنفى ، وهي من الناحية القانونية حكومة موءقتة لانها لا تكون حكومة دائمة الا بعـــــد الاستفتاء عليها او اجراء انتخابات تقود الى الحكومة الدائمة بمجرد قيامها على أرض الواقع .

و لعل الاشكال الذي يلازم هذه القضية ذلك الخلط بين تعبير حكومة المنفى و تعبير الحكومة الموءقتة (* و عدم التمييز بينهما .

فحكومة المنفى وفقا للقانون الدولي ، هي انها لا تسيطر سيطرة فعلية على اي جـــزء من أراضيها ، و يرى الدكتور/ انيس قاسم بأن حكومة المنفى تعلن في احدى الحالتين :-

(1) عندما تكون جميع اراضيها خاضعة للاحتلال الاجنبي ، و هذا ما حدث اثناء الحرب العالمية الثانية ، عندما فرّ روءساء حكومات الدول التي تعرضت بلدانها لاحتلال (المحور) ، و اقاموا حكومات في المنفى وكان قيامها قبل ان يتحرر شبر واحد من اراضيها .

(2) ان تقوم المعارضة في الخارج باعلان نفسها حكومة في المنفى و تطالب الدول الاخـــرى بالاعتراف بها على انها الحكومة الشرعية ، بالرغم من وجود حكومة قائمة في بلادها مثل حكومة كابول في افغانستان وحكومة المجاهدين الافغان في باكستان .

ومن شروط اعلان حكومة المنفى ، انها تقوم في بلد اخر ، كما انه على الدولة المضيفة ان توافق على قيامها كشرط لاعلانها ، وان تسمح لها الدولة المضيفة بممارسة نشاطها السياسي و العسكري ، وان تكون ارض القائمين على حكومة المنفى محتلة بالكامل وان تقود كفـــاحا

(*) الحكومة الموءقتة هو نوع جديد دشنته الثورة الجزائرية بتشكيلها للحكومة الموءقتة في 19 سبتمبر 1958 بعد قرار المجلس الوطني للثورة الجزائرية في الدورة الثانية له عام 1957 بالقاهرة والتي اعترف بها كشخص من اشخاص القانون الدولي .

مسلحا ضد الاحتلال ، و تلتزم بالقانون الدولي الخاص بقوانين الحرب ، واخيرا ان تحظى بتأييد الشعب الذي تقوده و تعلن انها تمثله (1).

لذلك تنشأ حكومة المنفى نتيجة الاحتلال الحربي لدولة قائمة تنتقل الى دولة الاحتلال.

اما الحكومة الموقتة فانها تقوم على ارضها التي تسيطر عليها سيطرة فعليـــــة او على اجزاء من هذه الارض التي جرى تحريرها او لم تحتل بعد . وان كان مقرها الموقت خارج عاصمة بلادها . (2)

لذلك فان اهم ما يميز حكومة المنفى عن الحكومة الموقتة هو كون الاخيرة تمارس السيادة على اجزاء من ارض الوطن ، بينما حكومة المنفى لا يمكنها ممارسة هذه السيادة بسبب وجودها خارج حدود الوطن و نتيجة لانتقال كل اراضيها لدولة الاحتلال .

و لتوضيح ذلك فان حكومة ديغول التي اعلنت في لندن ، و التي كانت البديل لحكومة فيشي الموالية للاحتلال النازي . و قد مرت هذه الحكومة بمراحل مختلفة ، اذ انهـــــا جاءت بعد خسارة فرنسا في الحرب العالمية الثانية عام 1940 و سميت باللجنة الوطنية الفرنسية التي تحولت الى (اللجنة الوطنية لفرنسا المقاتلة) و اعترفت بها الدول الحليفة .

و حين اجتاحت الجيوش الحليفة ارض فرنسا من جهة النورماندي تحولت هذه اللجنة الى حكومة موقتة بينما كان القتال مع الجيوش الالمانية مازال مستمرا . وهنا يبرز الفارق كما يشرحه الدكتور امين الحافظ بين عبارة حكومة المنفى كما كان الحال عمليـــــا قبل الاجتياح و عبارة الحكومة الموقتة بعد الاجتياح وقبل ان تتوطد السلطة بين ايـــــدي الحلفاء في فرنسا و يصبح بالامكان اجراء انتخابات . (3).

و فيما يخص المهام التي تقوم بها حكومة المنفى في انه يتوجب عليها ان تمارس جميع الواجبات و الصلاحيات التي تضطلع بها الحكومات العادية و القائمة فعلا على الاراضي الخاصة بها . و هذا يعني انه لا حق لسلطة غير حكومة منفى ان تمارس اية صلاحيات

---

(1) انيس قاسم صحيفة الشرق الاوسط ص 6 العدد 1670 - 1984/01/11

(2) حكومة المنفى - الحكومة الموقتة و القانون الدولي ص 34 - صوت البلاد عدد 164 . 1989/01/13

(3) الشرق الاوسط امين الحافظ عدد 3550 ص 11 - 1988/08/17 .

نيابة عن ذلك البلد ، ولا يحق لدولة اجنبية ان تتعامل مع غير حكومة المنفى بالامور الداخلة ضمن اختصاص تلك الحكومة و التي تشتمل على : -

أ - تعيين حدود الاراضي التي تطالب بها و تتولاها .

ب - ان تقر نظام الجنسية للمواطنين الذين يتولون بأنها ترعاهم .

ج - ان تسن القوانين التي تنظم شؤون الاراضي التي تتولاها .

د - ان تبلغ جميع الحكومات الاجنبية بقيامها و تطلب منها الاعتراف بها و التعامل معها وحدها . (1)

و عليه يمكن للحكومة الفلسطينية ان تكيف من وجهة نظر القانون الدولي على انها حكومة المنفى الفلسطينية لتعبر عن سيادة الشعب ولتعمل على استرداد هذه السيادة .

* تطور فكرة حكومة المنفى الفلسطينية

بدأ الحديث عنها في اوائل السبعينات ، في وقت كان الحديث يدور حول انشاء وشيك لاتحاد يجمع الاردن و الفلسطينيين ، وقد رأى البعض انذاك ان مثل هذا الاتحاد قد يقضي على محاولات استكمال هوية الشعب الفلسطيني التي بدأت تبرز في المجال الدولي. فاقترحت مصر عام 1972 بتشكيل حكومة فلسطينية في المنفى وان تكون القاهرة مقرا لها ، كذلك تحدثت اوساط عربية اخرى عن اهمية تشكيلها كبديل لمنظمة التحرير . التي روعي في ذلك الوقت المبكر ، انها حققت ما قامت من اجله من اهداف ثورية ، وان القضية تحتاج بعد ذلك الى واجهة سياسية (2)

الا ان تطور الظروف العربية في اعقاب حرب اكتوبر 1973 وما منحته هذه الحرب من دفعة قوية لابراز الكيان الفلسطيني ، قد حسم علاقة الاردن بالفلسطينيين على المستوى الفلسطيني و المستوى العربي ، بحيث قررت القمة العربية في الرباط سنة 1974 اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني داخل الاراضـــي المحتلة و خارجها ، و التي كانت بداية التطور في اتجاه بلورة الشخصية الدولية للشعب الفلسطيني على المستوى الدولي ، مما ادى الى تأجيل الفكرة .

---

(1) القبس الدولي مقال لحمزة عليان بعنوان " فلسطين بين حكومة المنفى و الحكومة المؤقتة ص 6 عـدد 1159 .

(2) المركز القانوني الدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية د/ عبد الله الاشعل ص 65 مرجع سابق

ومع بداية الثورة الشعبية الفلسطينية في الثامن من ديسمبر لعام 1987 ظهرت من جديد فكرة تشكيل حكومة فلسطينية ، والتي انقسم الرأي حول جدوى تشكيلها ، فأيد البعض قيامها وفي مقدمتهم رئيس اللجنة التنفيذية على اساس ان الانتفاضة الشعبية جعلت الاقتراب من تحقيق الاهداف الفلسطينية أكثر وضوحا ، وحتى تتجاوز تلك الحكومة اعتراضات البعض على المنظمة .

ومن هنا يتضح ان الحكومة الفلسطينية ، تعني استبدال منهج الكفاح المسلح "بمنهج السلام السياسي " ذلك للتعارض بين مفهوم منظمة التحرير الفلسطينية التي تعني الكفاح المسلح و بين مفهوم " حكومة المنفى " التي لا تعني سوى فعالية سياسية ، الهدف منها ممارسة العمل التفاوضي ،ويتضح هذا من تصريح جمال الحوراني عضو منظمة التحرير الفلسطينية لصحيفة الاتحاد الظبيانية يوم 1987/12/30 عندما قال " انه مادام هناك موءتمر دولي سينعقد فان هناك اشياء كثيرة لابد أن تتزامن معه و من بينها حكومة المنفى ....(1).

وان كان د/ مفيد شهاب يرى انه من غير الصحيح ما يتصوره البعض من ان تشكيل حكومة فلسطينية يعني طرح الخيار العسكري جانبا ، لان مثل هذه الحكومة يجب ان تكون بمثابة الدراع السياسي الذي يعزز المشروعية الدولية من واقع الاعتراف و التعامل الدولي مع الكفاح الفلسطيني ، و بالتالي فان الحكومة الفلسطينية يجب ان تعمل تحت رقابة المجلس الوطني الفلسطيني المحرر ، وتكون المعبر عن الحركة الفلسطينية .

ويرى ان القانون الدولي الحديث يعترف بحكومات المنفى الموءقتة ، و يعترف بشخصيتها القانونية متى توافرت لهذه الحكومات الحد الادنى من تمثيل شعب معين ، والتعبير عن مصالحه وهو الامر المتوافر بالنسبة للفلسطينيين ، الذين لم يفقدوا هويتهم منذ اغتصاب وطنهم عام 1948 والذين لم يتنازلوا عن انتماءهم وذاتيتهم ، ولا عن رغبتهم في اقامة كيان مستقل و بالتحديد دولة فلسطينية مستقلة ، وان اعلان تشكيل الحكومة الفلسطينية يجب ان يتواكب او يتزامن مع اعلان قيام الدولة الفلسطينية استنادا الى قرار التقسيم الاممي لعام 1947 و القرارات التي تلته و أكدت حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره (2) .

---

(1) احمد يوسف داود ، " حكومة المنفى ورهانات عمر العزائم " فتح المجلة المركزية لحركة فتح الانتفاضة ص 26 ومابعدها - سوريا دمشق - السنة الخامسة عدد" 151 " 1988/01/23

- انظر كذلك مجلة النهار العربي والدولي عدد " 324 " من 24 20 يوليو 1983 مقالة لهادي الاشقر بعنوان " حكومة المنفى الموءجلة ".

(2) الشرق الاوسط ص 8 عدد 2901 - 16 - 04 - 1987 .

ومهما يكن من أمر فنحن لانرى ضرورة سياسية لقيام حكومة فلسطينية ، بل يجب ان تبقى منظمة التحرير هي الحكومة لعدة اعتبارات منها :-

أ - تحقق لمنظمة التحرير الفلسطينية على المستوى العربي والدولي مكاسب هائلة خاصة في الفترة من 1974 - 1988 .ويخشى ان تكون الظروف ، بحيث لا يستطاع الحصول على ذات المكاسب او الحفاظ عليها في ظل حكومة جديدة .

ب - ان منظمة التحرير تحققت لها الابعاد الثلاثة الهامة العسكرية و السياسية والقانونية بحيث جمعت وظائف التنظيمات العسكرية ، ووظائف الحكومة الفلسطينية في المنفى وقد اعترف لها بأنها حكومة " لا مجرد حكومة في المنفى " تمثل دولة فلسطين كما يعامل رئيسها معاملة رؤساء الدول . (1).

ج - ثم كيف يمكن التوفيق بين كون المنظمة الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الفلسطيني ، و بين فكرة اقامة حكومة فلسطينية ، وكلاهما ، وان تناقضا يعبران عن الهوية المستقلة للشعب الفلسطيني في المجال الدولي ؟ ثم ماهو المركز القانوني لهذه الحكومـــة باعتبار انها اداة في يد منظمة التحرير او انها ستبقى تابعة لمنظمة التحرير فان مركزها في العمل الدبلوماسي سيبقى ضعيفا وليست له اية فاعلية الا بالعودة لمنظمة التحرير ، وبالتالي لا جدوى من تشكيلها (2).

وقد يرى البعض ان منظمة التحرير هي جهاز الثورة الفلسطينية ، بينما الحكومة المؤقتة هي مرحلة اخرى ، ولكننا لا نرى اي تناقض بين الحكومة الفلسطينية في شكل منظمة التحريـر التي وصلت الى مراحل اعلى بكثير من حكومة المنفى ، و بين استمرار الثورة ، بل نكاد نقول ان استمرار الثورة هو اهم الاسانيد الشرعية و السياسية للتنظيم السياسي ، فبقدر قوة الثورة وفاعليتها تكون الفرص السياسية أكثر وضوحا وذات جدوى (3)

---

(1) المركز القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية د/ عبد الله الاشعل ص 65 مرجع سابق .
(2) انظر نص القرار بتشكيل الحكومة الفلسطينية مجلة الوطن عدد خاص - 940 - ص 68 - 69 . 1988/12/25
(3) المركز القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية ص 66مرجع سابق .

وقد يرى البعض ان الحكومة الموقتة الجزائرية تشكلت جنبا الى جنب مع جبهة التحرير الجزائرية فاذا اعتبرنا أن المنظمة العسكرية المناظرة للجبهة الجزائرية مجاز ان تنشأ الى جانبها منظمة سياسية هي حكومة المنفى الموقتة .

ان هذا التشابه غير دقيق لسببين :-

أ - ان منظمة التحرير استكملت جانبهـا السياسي بعد استكمال الجانب العسكري ، فأصبحت تمثل الجانبين معا ، وأصبحت لها شخصية دولية تمثل الشعب الفلسطيني ، كله في وجـه انكار اسرائيل كامل لهوية هذا الشعب و حقوقه السياسية والاقليمية ، بينما جبهة التحرير الجزائرية كانت مهمتها عسكرية بحتة ، ولم يكن لها دور سياسي خارجي او وضع دولـي مثل منظمة التحرير ، فضلا عن ان فرنسا عندما لاح في الافق برغبتها في التفاوض مـع وصول ديغول الى الحكم سنة 1958 كان ضروريا ايجاد الجهاز السياسي الذي يقوم بالمهمة الجديدة في تطور نضال الشعب الجزائري لذلك تشكلت حكومة المنفى الجزائرية ، بعد وصول ديغول للحكـم ، وظهور اتجاه للتفاوض ، وقد تفاوضت الحكومة الجزائرية الموقتة في ايفيان 1962 مع فرنسا ، وانتهت تلك الحكومة باعلان الاستقلال (1)

ب - الفرق بين الظروف الجغرافية الطبيعية و البشرية الخاصة بكل من الجزائر و فلسطيـن من جهة وبين اسرائيل و فرنسا من جهة اخرى ، بالاضافة الى الوسط العربي والدولي الذي اكتنـف التجربتيـن (2).

ان اعتراف الامم المتحدة بمنظمة التحرير ، واعتراف عدد كبير من دول العالم و بخاصة دول العالم الثالث بها والسماح لها بفتح مكاتب لها بصفة دبلوماسية كاملة ، كالبعثات الدبلوماسية التابعة للدول كاملة السيادة ، يعني انها اصبحت الواجهة السياسية للشعب الفلسطيني مثلما اصبحت حكومة في نظر الفلسطينيين والدول العربية التي اتخذت قرارا في مجلس الجامعة العربية عام 1976 "باعتبار فلسطين حجبت/عنها مظاهر السيادة " وان منظمـــة التحرير الفلسطينية هي الحكومة الممثلة لهذه الدولة (3).

---

(1) المركز القانوني الدولي - ص 63 .
(2) المرجع السابق ص 64 .
(3) مجلة شوءون عربية ديسمبر 1981 عدد 10 ص 19 .

ثالثا : أثـر اعلان الدولة الفلسطينية من الناحية القانونية

يعتبر الاعتراف من اهم الاثار المترتبة على اعلان الدولة الفلسطينية ، وبهذا الموضوع هل يميز عن الاعتراف بالدولة الاعتراف بالحكومة ؟ ام يحتاج كل منهما اعتراف منفصل ؟

في مثل هذه الحالة يكون الاعتراف بالدولة ليس بالحكومة ، لان الامر يتعلق هنا بدولة جديدة في طور النشوء ، لذلك فان الاعتراف بدولة جديدة يعني تبعا الاعتراف بالحكومة التي تكون في السلطة وقت الاعتراف (1) .

بمعنى اخر ان الحكومة عنصر من عناصر مقومات الدولة ، لذلك لا يجوز ان يقع الاعتراف بالجزء ، ولا سيما عند نشوء الدولة و يترك الكل فيما الاعتراف بالكل يقع حتما على الجزء .

اما الحكومة فيطلب الاعتراف بها عندما تكون الدولة قائمة فعلا ، ويطرأ على السلطـة تغيير ما ، ففـي هذه الحالة تحتاج الحكومة الجديدة الى اعترافات جديدة بها ، بل قد تطلب هي الاعتراف الدولي لتعزز من مكانتها الدولية (2).

و الاعتراف بالدولة من حيث الشكل لا يخضع لصورة معينة ، فقد يكون صريحا في معاهدة او وثيقة دبلوماسية تعلن فيها دولة ما عن اعترافها بالدولة الجديدة ، وقد يكون الاعتراف ضمني من خلال دخول حكومات الدول مع الحكومة الجديدة في علاقات رسمية لاتقوم الا بين حكومتي دولتين او ابرام معاهدات معها (3).

ولا شك ان منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بهـا (117 دولة) ، وهذا الرقم اكثر بمرة ونصف من عدد الدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ، وواضح ان هذه الدول تعترف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره و اقامة دولته الفلسطينية المستقلة ، الامر الذي يجعل اعتراف الدول بالحكومة الفلسطينية امرا ميســورا .

---

(1) الغنيمي في قانون السلام - ص 517 .
(2) المرجع السابق - ص 518 .
(3) القانون الدولي العام - د/ صادق ابو هيف ص 179 .

وعلى صعيد المنظمات الدولية فان الدولة الفلسطينية الجديدة من حقها ان تطالب بعضويتها في الامم المتحدة ، كأي دولة في العالم لتكون عضوا في الامم المتحدة خصوصا بعد اعترافها بقرار التقسيم الذي يمنحها حق اقامة دولتها طبقا لما جاء به القرار ، وهو الامر الذي من شأنه ان يعزز من مكانتها الدولية ، ففي وثيقة الاستقلال اعلنت الدولة الفلسطينية التزامها بمبادىء الامم المتحدة ، واهدافها و بالاعلان العالمي لحقوق الانسان ... و انها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والاقليمية بالطرق السلمية وفقا لميثاق الامم المتحدة و قراراتها ..(1)

الا انه تجدر الاشارة الى ان قبول دولة ما ، عضو في الامم المتحدة يتم عبر توصية من مجلس الامن الى الجمعية العامة (2) ، وهذا يعني انها قد تصطدم بحق النقض الامريكي في مجلس الامن المعارض لاقامة مثل هذه الدولة ، بالرغم من حق الدولة الفلسطينية من قبولها كعضو كامل في الامم المتحدة من الناحية القانونية استنادا الى القرار الاممي رقم (181) .

ولذلك فانه يمكن تعويضها بنيل العضوية المراقبة ، كتعبير عن ارادة المجتمع الدولي بالاعتراف بها ، واظهار حقيقة ان هذه الارادة لا تمثلها الولايات المتحدة الامريكية والتي اعترفت بها اكثر من تسعـــون دولة .

والعمل بهذا الاتجاه يفسح لها المجال لتمثل في المحافل الدولية الاخرى ، و تعطي الدولة انطباعا بان المجتمع الدولي يتعامل معها كدولة رغم الرفض الامريكي لها .

و تحتاج الدولة الفلسطينية لعضوية المراقب أغلبية ثلثي المصوتين في الجمعية العامة ومن شأن تحقيق ذلك فعلا ، ان تظهر ارادة دولية في دعم و تأييد الدولة الفلسطينية الناشئة ، وهو الامر الذي سيظهر ان الولايات المتحدة تقف عقبة في طريق اكتمال عضوية الدولة الفلسطينية الفتية في المجتمع الدولي

وهذا ما اقرته الجمعية العامة في جنيف في 1988/12/15 بقرارها رقم 43 /177 والتي اعترفت بموجبه بدولة فلسطين مع احتفاظها بالعضوية المراقبة ، وعارضته كل من الولايات المتحدة و اسرائيل .

---

(1) انظر وثيقة الاستقلال - ص 12 من مجلة صوت البلاد مرجع سابق .

(2) انظر المادة الرابعة الفقرة الثانية من ميثاق الامم المتحدة .

وتجدر الاشارة الى ان الدولة الفلسطينية ليست الوحيدة التي تصطدم بحق النقض الامريكي ، بل ان الصين خير دليل على ذلك (1) . وهو موقف سياسي ليست له اية علاقة بالقانون الدولي .

اما في المنظمات الاقليمية الاخرى فان الدولة الفلسطينية تتمتع بعضوية كاملة في مجموعة دول عدم الانحياز منذ أن قرر وزراء خارجيتها في " ليما " البيرو عام 1975 منحها العضوية الكاملة و كذلك الجامعة العربية عام 1976 ومنظمة المؤتمر الاسلامي عام 1974

(1) الصين الشعبية اصطدمت لسنوات طويلة بالفيتو الامريكي منذ سنة 1949 اثر انتصار قوات ماتسي تونغ الشيوعية على قوات حكومة تشانج كاي شيك ، واستيلاء الاول على مقاليد الحكم و التجاء الثانية الى جزيرة فورموزا و اقامة الحكم فيها بأسم الصين الوطنية .

ولم تتمكن من نيل عضويتها في الامم المتحدة الا بعد حين عندما تبدل موقف الولايات المتحدة الامريكية في نهاية الامر .

وعلى الارجح فان الولايات المتحدة سوف تنهج الموقف نفسه مع الدولة الفلسطينية ، الا ان الامور ستسير بالاتجاه الصحيح ، اتجاه الاعتراف بالدولة الفلسطينية عاجلا أم أجلا.

انظر د/ صادق ابو هيف القانون الدولي العام ص 178 - مرجع سابق .

رابعـا : التكييف القانوني للاعتراف بالدولة الفلسطينية

ان الاعتراف بالدولة الفلسطينية هو احد صور الاعترافات التمهيدية وهي الاعتراف بالثورة والاعتراف بحالة الحرب و الاعتراف بالامة ، وهذه الاخيرة ابتدعتها السياسة الدولية اثنـاء الحرب العالمية الاولى ، ويفترض لهذا الاعتراف كسابقة قيام حركة عدائية من جانب رعايـة دولة ما ، ضد هذه الدولة بغرض الانفصال عنها ، الاانها تختلف عن الحالتين السابقتين في ان مركز المقاومة و الهيئة السياسية التي تمثل الجماعة الثأرة لاتقوم على اقليم الدولة ذاتها و انما/على اقليم أجنبي (1).

ان مثل هذا الاعتراف ما هو الا اجراء استثنائي أملتـه سياسة دول الحلفاء بغرض اكتساب الجماعات القومية المختلفة الى جانبها تشجيعها على المحاربة في صفوفها.

فالاعتراف بالامة لاسند له في القواعد القانونية ، والتجاء فريق من الدول اليه في ظرف معين لغرض سياسي بحيث لا يمكن ان يجعل منه قاعدة جديدة من قواعد القانون الدولـي وكل مافي الامر انه اشعار باستعداد الدول التي يصدر منها الاعتراف مستقبلا بالامة كدولة اذا ما استوفت العناصر اللازمة للدول ، وهو ما حدث بالنسبة **لبولونيا** و **تشيكوسلوفاكيا** في نهاية الحرب العالمية الاولى وماحدث للصهاينة في فلسطين بعد انتهاء الانتداب البريطاني على هذا الاقليم عام 1948 (2) :

اما بصدد الدولة الفلسطينية بعد الاعلان عنها فانها تعتبر في المرتبة الوسطي ما بين الاعترافات التمهيدية و الاعترافات التامة و خاصة بعد اعترافها بقرار التقسيم لعام 1947 الذي يمنحها الحق في اقامة دولتها المستقلة على ارضها ، وبالتالي اعتبارها دولة محتلـة لذلك يمكن القول بأن الاعتراف بالدولة الفلسطينية هو اعتراف اقرب الى الاعتراف التام منه الى الاعتراف التمهيدي .

---

(1) ألظهرت بعد الشعوب التابعة لدول أوروبا الوسطى والتي هي من غير جنس هذه الدول رغبتها في الانفصال منها ، فأعترفت بها دول الحلفاء عام 1918 كأمم ، كالامة البولونية و التشيكية و اقرت لها الحق في ان يكون لكل منها علم خاص و جيش قائم بذاته يحارب الى جانب الحلفاء ، كما اصبح لكل منها لجنة وطنية تباشر عمل الحكومة بالنسبة لافراد الامة وتمثلها في علاقاتها مع دول الحلفاء .
انظر القانون الدولي العام د/ علي صادق اوحيف ص 174 وما بعدها الطبعة الثانية عشر دار المعارف بالاسكندرية .
(2) المرجع السابق ص 175 .

* الادعاءات القانونية في عدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية

ان اعلان قيام الدولة الفلسطينية ليس قرارا من طرف واحد ، كما تدعي الولايات المتحدة الامريكية ، بل هو على العكس عمل قانوني يستند الى قرار اتخذته الامم المتحدة عام 1947 و هو القرار (181) الصادر عن الجمعية العمومية للامم المتحدة ، وهو قرار يدعو الى قيام دولتين واحدة عربية و أخرى يهودية .

كذلك فان ادعاء فرنسا بعدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية على اساس ان حدود هذه الدولة ليست محددة ، و للرد على هذا الادعاء نقول ان حدود الدولة الفلسطينية ، وكذلك حدود اسرائيل حددها من الناحية القانونية لقرار " 181 " ومع ذلك فان اسرائيل بالرغم من وضوح القرار الاممي ، لم ترسم حدودها ، الا ان فرنسا تعترف بها .

كما ان بعض الاوساط اليهودية ترى ان انشاء الدولة الفلسطينية يتعارض مع مصالح الدولة اليهودية من الناحية الامنية (1) .

و السؤال الذي قد يتبادر هو هل يمكن اخضاع تطبيق القانون الدولي لمشيئة دولة واحدة ، تحتل اراضي دولة اخرى بدعوى مصالح الدولة اليهودية من الناحية الامنية .

---

(1) القبس الدولي العدد (1193) ص 3 مرجع سابق - 17 - 1988/12/18 .

خامسا : أثر الاعتراف الفلسطيني باسرائيل

ان كون القضية الفلسطينية تمثل محور الصراع العربي - الاسرائيلي ، انما ينبثق من كون الوجود الصهيوني سيبقى فاقدا لشرعيته ، طالما ظلت مطالبة الشعب الفلسطيني بفلسطين قائمة ، و بالتالي فان الكيان الصهيوني لن يكون بوسعه تثبيت اقدامه واقعيا ة وقانونيا في آن واحد مالم يحصل على الاعتراف الفلسطيني به .

ويوضح الدكتور/ صلاح الدين الدباغ هذه المسألة من وجهة النظر القانونية فيقول: بأن " أي صلح يعقد مع اسرائيل و يكون الشعب الفلسطيني طرفا من اطرافه ، يعني التنازل عن حقوقه او بعضا منها تنازلا قانونيا في ارضه او في تقرير مصيره ، وتصبح بالتالي اعمال المقاومة التي يقوم بها اعمالا عدوانية تقع تحت طائلة احكام القانون الدولي العام ، بدلا من ان تكون ممارسة لحق مشروع ..... ان الصلح مع اسرائيل الذي يكون الشعب الفلسطيني طرفا من اطرافه ، يبدل اذا الاوضاع القانونية لهذا الشعب رأسا على عقب ... " .(1).

هذا الاعتراف ظل دائما حجر الزاوية في النزاع العربي الاسرائيلي وقد لخص رئيس منظمة التحرير مغزى الاعتراف باسرائيل في حوار اجرته معه مجلة (نيويورك تايمز في عام 1984 بقوله " .... لا املك الا ورقة واحدة ، وهي الاعتراف باسرائيل ولن اتخلى عنها الا اذا حصلت على شيء جوهري في المقابل ... انني لست السادات ، ويجب علي ان اكون حذرا ...." . (2).

ولا يعني ذلك ان قيام الدول العربية بالصلح مع اسرائيل لا تنتج عنه اثارا قانونية تمس نضال الشعب الفلسطيني وان لم تمس حقه في مواصلة النضال ، ذلك لان السياسة الصهيونية تهدف من وراء ذلك الى قيام الدول العربية بدور الحارس او الشرطي على حدودها ، اي ان تجعل من المقاومة مشكلة بين الدول العربية والمقاومة الفلسطينية بدلا من ان تكون مشكلة بينها و بين المقاومة الفلسطينية ، و ردود الفعل الاسرائيلية على اعمال المقاومة الفلسطينية هو الدليل الواضح على ذلك .

وبهذا الصدد ، هل ان اعتراف منظمة التحرير بالقرار 242 الصادر عن مجلس الامن لعام 1967 . و بالتالي بحق اسرائيل في الوجود بالمجلس الوطني الفلسطيني الاخيــر " الدورة 19 " والذي تجسد في بيانه السياسي و تأكد صراحة في المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس منظمة التحرير بجنيف عقب القاء خطابه امام الجمعية العام للامم المتحدة في ديسمبر عام 1988 بخصوص القضية الفلسطينية سليم من وجهة النظر القانونية ؟.

---

(1) عبد الرحمان غنيم الدولة الفلسطينية في الاستراتيجية الصهيونية ص36 مرجع سابق

(2) القبس الدولي س 9 عدد 1175 - 26 - 27 / 1988/11 .

انما نرى ان هذا الاعتراف باطل لاكثر من سبب .

أ و لا : من وجهة نظر القانون الدولي :

ان منظمة التحرير الفلسطينية ، هي حركة تحرير وطني ، تناضل من اجل استعادة ممارسة السيادة على ارضها ووطنها ، والاعتراف بالدولة هو عمل من اعمال ممارسة السيادة ، كما أجمع عليه فقهاء القانون الدولي ، فكيف يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية ان تقوم بهذا العمل وهي لا تمتلك السيادة أصلا .

ثانيا : من وجهة النظر الداخلية :

ان منظمة التحرير الفلسطينية ، كأحد اشخاص القانون الدولي ، انما تستمد هذه الشخصية من الميثاق الوطني الفلسطيني ، وبالتالي فان جميع خطواتها يجب ان تكون مبنية على قاعدته فكيف لها ان تعترف باسرائيل و الميثاق الوطني لا يعترف بها اصلا ، اذ جاء به " ان مشروع التقسيم عام 1947 و خلق دولة اسرائيل لاغيان ولا معنى لها " (1) و " ان الادعاء بوجود رابط تاريخي او روحاني بين اليهود و فلسطين لا يتناسب مع الحقائق التاريخية "(2).

هذا اذا علمنا ان المادة " 33" من الميثاق الوطني تنص على ان (لايعدل هذا الميثاق الا بأكثرية ثلثي مجموع اعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في جلسة خاصة يدعى اليها من اجل هذا الغرض .

لذلك يمكننا القول ان منظمة التحرير قد تجاوزت صلاحياتها المخولة لها بهذا الميثاق وبالتالي فان اعترافها بدولة اسرائيل يعتبر باطل ولا يلزم الشعب الفلسطيني .

---

(1) انظر المادة (19) من الميثاق الوطني الفلسطيني

(2) انظر المادة (06) من الميثاق الوطني الفلسطيني

خلاصة الفصل الثاني :

و في ختام هذا الفصل يمكن القول ان الميثاق الوطني الفلسطيني ، شكل على امتداد العقد الماضية العقد الوحيد المبرم بين الشعب الفلسطيني ، وعبر عن الاهداف الوطنية في اطارها القومي ورسم ملامح الشخصية الوطنية الفلسطينية في وجه الغزوة الصهيونية الامبريالية لفلسطين فكان ضمير الشعب وعنوان نضاله ، وشكل الدليل النظري الوحيد الذي التف حوله الشعب الفلسطيني .

و حينما بدأ الابتعاد عنه رسميا بدأ من القبول الفلسطيني بمقررات فاس في الدورة السادسة عشر للمجلس الوطني ، التي تعترف ضمنيا بالكيان الصهيوني ، والدعوات الاخيرة للمفاوضات المباشرة مع العدو الصهيوني تصدعت بنية منظمة التحرير ، ولم تعد تضم جميع الفصائل الفلسطينية .

و اذا كانت مبادىء الميثاق هي أساس الوحدة الوطنية الفلسطينية ، فان السنوات الما أثبتت انه بمقدار ما يكون التمسك بهذه المبادىء واضحا و حقيقيا ، بمقدار ماتتعزز هذه الوحدة الوطنية و يقوى موقف منظمة التحرير و العكس صحيح .

لذلك يمكن القول بأن مصير الميثاق الوطني الفلسطيني سيحدد مستقبل منظمة التحرير ، لان اي تعديل في الميثاق (1) ، بشكل مباشر اوغير مباشر من خلال اعلان او برنامج سياسي على غير قاعدته ، يعني انقلابا ضد الوطن و تضحيات الاجيال الفلسطينية ، كما انه حصار لنضال الجيل الحالي ، ذلك لان الوطن ليس ملكا او ارثا لجيل بعينه "

ان الوطنية الحقيقية تقتضي أن يبذل كل جيل جهده وطاقاته ، و يسلم الراية غير منكسة تاركا مهمة اكمال المسيرة لمن يليه ، ولنا ان نلاحظ البرنامج الاخير المبتعد في مضمونه عن الميثاق الوطني ، انما تجيء في مرحلة ثورة 9 ديسمبر الشعبية في الوطن المحتل .

---

(1) المح صلاح خلف ، عضو في منظمة التحرير الفلسطينية عن ذلك حيث قال : " اننا نفكر جديا في بناء دولة فلسطينية سيكون برنامجها السياسي مختلفا عن الميثاق الوطني الذي هو حاليا ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية .

- انظر التيمس الدولي ص 9 عدد "1175" .

الفصل الثاني

على الرغم من قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على ارض فلسطين هو حق مشروع ، والذي تقرره القانون الدولي بأن لكل شعب الحق في قيام دولته الخاصة به وأكدته قرارات الامم المتحدة منذ بروزها و المنظمات الاقليمية الاخرى ، الا ان هذا الحق بالنسبة للشعب الفلسطيني بالرغم من اعتراف المجتمع الدولي لهم بصفة الشعب وبالتالي حقهم في قيام دولتهم الخاصة بهم على ارضهم بدون تدخل خارجي ، الا ان التكتلات السياسية الكبرى في العالم اختلفت بشأن قيام الدولة الفلسطينية فمنها من وقف موقف المؤيد ومنها من كان معارضا لقيام مثل هذه الدولة لذلك ستعرض للموقف المؤيد في مبحث أول و للموقف المعارض في مبحث ثاني .

المبحث الاول : الموقف الموحد للدولة الفلسطينية

المطلب الاول

عدم الانحياز و الدولة الفلسطينية

لعبت حركة عدم الانحياز دورا اساسا في تصديها للاستعمار بكافة اشكاله ، مما منحها طابعا تقدميا ، اذ انها ليست مفهوما لغويا فحسب ، بل هي عبارة عن مدلولات سياسية واضحة ، تحتم الخط النضالي العام الذي تبنته و تناضل من اجل تحقيقه على الساحة الدولية .

وفي ذلك يقول " جواهر لال نهرو " - احد مؤسسيها -" عدم الانحياز أصبح اصطلاحا جامعا للتدليل على سياسة الدافق ازاء كافة الشعوب ، تلك السياسة التي ترفض الضم لاي تحالف عسكري مهما كان ....."(1).

وقد كان للمعاناة المشتركة و طبيعة الاستعمار الواحدة ، التي تعرضت لها شعوب المستعمرات دور كبير في بروز تلك الحركة ، وتضامنها مع الشعوب التي لازالت ترزح تحت نير الاستعمار في الاستقلال و التقدم الاجتماعي .

و اذا كانت حركة عدم الانحياز لا تشكل ثقلا عسكريا القوتين العظميين ، فانها تعوض ذلك بثقلها السياسي التي لا يمكن لاي قرار ان يتخذ في المنظمات الدولية دون موافقتها .

ان حركة عدم الانحياز اولت اهتماما خاصا بحركات التحرر التي تناضل من اجل نيل استقلالها و من بينها القضية الفلسطينية ، وان كان موقفها المتطور اتجاه هذه القضية لم يتخذ فجأة" بل تم تطوير موقفها بخصوص القضية الفلسطينية بصفة تدريجية ، خصوصا منذ مؤتمر بلغراد في سبتمبر 1961 و الذي اكد فيه المشتركون عن دعمهم لاعادة جميع حقوق الشعب الفلسطيني بما يتفق و ميثاق الامم المتحدة .(2).

---

(1) " الصداقة " " القضية الفلسطينية و حركة عدم الانحياز ص 104 - د/ سعادة الخطيب العدد 4 السنة الاولى فبراير 1988 ، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية .

(2) حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية - ص 233 ، مختار مزراق - الدار العالمية للطباعة و النشر و التوزيع الطبعة الاولى 1983 - 1984 .

وجاء موءتمر القمة الثاني للحركة في اكتوبر 1964 بالقاهرة ، بتطور ايجابي في موقفها تجاه القضية الفلسطينية و الوجود الصهيوني ، من خلال تأييدها للكفاح المسلح لحركات التحرر و منها الكفاح الفلسطيني ، بالاضافة الى ما قرره الموءتمر من ادانته للسياسة الاستعمارية الصهيونية وفقا لميثاق الامم المتحدة بما يلي :ـ

أ ـ اعادة تأييد الاستعادة الكاملة لكل حقوق الشعب الفلسطيني ، وفي حقه الثابت في تقرير المصير .

ب ـ التأييد الكامل للشعب العربي الفلسطيني في نضاله من اجل التحرر من الاستعمار والصهيونية (1).

ان قرارات الموءتمر تلك أكدت الروءية العربية لاسرائيل على انها كيان عنصري ، وان لم تتحدث عن اسرائيل صراحة اذ ان نضال الشعب الفلسطيني هو نضال ضد اسرائيل و ليس غيرها .

وفي الموءتمر الثالث بلوزاكا أكد الموءتمرون من جديد على ان استمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية المحتلة بمثابة تحدي لاهداف عدم الانحياز ، وخرقا لمبادىء الامم المتحدة كما صدر عن الموءتمر قرارا بتوصية الامم المتحدة ، باتخاذ الاجراءات المناسبة ضد اسرائيل اذا استمرت في تجاهلها لجهود الامم المتحدة لتحقيق السلام القائم على العدل(2).

وفي الموءتمر الرابع بالجزائر عام 1974 فان روءساء الدول و الحكومات للحركة ، أكدوا من جديد مشروعية كفاح الشعب الفلسطيني ضد الاستعمار الصهيونية العنصرية من اجل استرجاع حقوقه الوطنية كاملة غير منقوصة ، هذا الكفاح الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من حركة التحرر العالمي كما تم تثبيت فلسطين عضوا مراقبا في هذا الموءتمر (3).

---

(1) القضية الفلسطينية و حركة عدم الانحياز ـ ص 105 مجلة الصداقة مرجع سابق .
(2) القضية الفلسطينية وحركة عدم الانحياز ـ ص 106 د/ سعاد الخطيب مرجع سابق .
(3) حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية ص 234 مرجع سابق

وفي البيان الختامي لهذه القمة حول الشرق الاوسط ، جاء فيه " ان السلام العادل في المنطقة لا يمكن ان يقوم الا على أساس انسحاب اسرائيل الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة واعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في العودة و في تقرير المصير من دون تدخل اجنبي و في اقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني .

و اكد البيان ان القدس هي جزء من فلسطين المحتلة ، ولابد من انسحاب اسرائيل الكامل منها و اعادتها الى السيادة العربية ، ووصف المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة بأنها باطلة وغير شرعية وتشكل عقبة تعترض اقامة السلام و لذا يجب ازالتها فورا ومنع انشاء اي مستوطنة جديدة ".

واضاف ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وله وحدها الحق في تمثيله في المؤتمرات الدولية .... ولا يعتبر اي حل للقضية الفلسطينية عادل و شاملا اذا لم تشترك المنظمة في وضعه وقبوله ..."(1)

و يتبنى البيان الدعوة الى تنظيم المؤتمر الدولي المقرر عقده برعاية الامم المتحدة لهذه الفلسطينية في اغسطس 1983(2)

وعند الاعلان عن وثيقة الاستقلال الفلسطيني فان معظم اعضاء حركة عدم الانحياز رحبت بهذا الاعلان و اعترفت بالدولة الفلسطينية المستقلة ، اذ ان وثيقة الاستقلال هذه أكدت على التزام الدولة الفلسطينية بمبادىء حركة عدم الانحياز و سياسته .

وهكذا نجد ان حركة عدم الانحياز قد تبنت منذ انشائها القضية الفلسطينية باعتبارها قضية تحرير شعب يعاني من استعمار عنصري استيطاني تسانده القوى الامبريالية والاستعمارية في العالم ، وأكدت من خلال جميع مؤتمراتها بحق هذا الشعب في الاستقلال و السيادة و بناء دولته الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني ، وهو ما جعل قراراتها تتطابق الى حدما مع الموقف الفلسطيني ، .

اذ ان العلاقة الوثيقة بين كفاح الشعب الفلسطيني من جانب و الدور العربي في الـ وتصاعدة في زيادة عدد الدول العربية المشتركة في الحركة من مؤتمر الى آخر حتى اصبحت

---

(1) عدم الانحياز بين النظرية و التطبيق ص 312 يحي احمد الكعكي مرجع سابق .
(2) المرجع السابق ص 313 .

تمثل المجموعة الثانية بعد المجموعة الافريقية داخل الحركة ،وأصبحت تمثل ثقلا يستحيل معه صدور قرار من قرارات الحركة دون الموافقة العربية ، وهذا نتيجة لتصاعد الدور العربي في حركات التحرر في افريقيا و العالم الثالث ودعم خطط التنمية و تقديم المساعدات لـــدول عدم الانحياز .

لذلك فان الوجود العربي في حركة عدم الانحياز يعد ركنا اصيلا لاستمرار الحركة وايجابيته

المطلب الثـاني

الموقف السوفياتي من الدولة الفلسطينية

كان الموقف السوفياتي من القضية الفلسطينية ولايزال يتمثل في حل سياسي يضمن للعرب حقوقهم المشروعة ، كما يوفر لاسرائيل حقها في البقاء والاعتراف بكيانها ، بعد ان تصفي من منطقة الشرق الاوسط كل حالات العداء و ترك الحرب طبقا لما تضمنه قرار مجلس الامن (242 لعام 1967 . (1) .

فسياسة الاتحاد السوفيتي تجاه منطقة الشرق الاوسط استندت خلال العقود الماضية وحتى الان على عدة مرتكزات رئيسية أهمها :-

أولا :

أيد الاتحاد السوفيتي قرار تقسيم فلسطين عام 1947 الى دولتين الاولى عربية والثانية يهودية ، ورأى انذاك ان هذا الحل هو أفضل الحلول السيئة للقضية الفلسطينية ، لذلك تمسك الاتحاد السوفيتي بوجود اسرائيل وسارع الى الاعتراف بها ، وقد حافظ على هذه المواقف بغض النظر عن جميع المتغيرات (2).

ثانيا :

اذا كان الاتحاد السوفياتي يؤكد على حق اسرائيل في الوجود ، فانه في الوقت نفسه وقف ضد سياستها العدوانية و التوسعية ، والتي انتهجتها اسرائيل تجاه الدول العربية، لهذا بادر الاتحاد السوفيتي مع الدول الاشتراكية الى قطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل عندما شنت الحرب في الخامس من جوان سنة 1967 على الدول العربية ، ولم يكتف بذلك بل دعم الجانب العربي سياسيا و عسكريا من اجل ازالة اثار العدوان .

ثالثا :

موقف الاتحاد السوفيتي الثابت من حقوق الشعب الفلسطيني ، ودعمه له على كل المستويات من اجل تقرير المصير و بناء دولته المستقلة .

اذ يرى ان حل القضية الفلسطينية لصالح الشعب الفلسطيني هو عنصر اساسي لا يتجزأ من اي تسوية للنزاع في الشرق الاوسط كما يؤكد على جوانبها الرئيسية المتمثلة في الجانب السياسي و الجانب الانساني :

---

(1) اسماعيل صبري مقلد " الوضع السوفيتي في مفاوضات السلام" مجلة السياسة الدولية عدد "36".

(2) حافظ الاتحاد السوفيتي على الاتصال باسرائيل ، اذ ان وزير الخارجية السوفيتي السابق "اندري غروميكو " كان على اتصال بنظرائه الاسرائيليين حتى بعد عام 1967 فالتقى ابا ايبان عام(=)

أ _ الجـانب السياسي :

الذي يعتبر الجانب الرئيسي للقضية الفلسطينية المنطلق من كون الشعب الفلسطيني بأكثر من ملايينه الاربعة له نفس الحق في تقرير المصير، مثلما لأي شعب اخر في العالم وفقا لميثاق هيئة الامم المتحدة ، ومباديء القانون الدولي المتعارف عليها ، هذا الحق الذي اقرته الامم المتحدة والتي عبرت عنه في قرار الجمعية العامة رقم"181" لعام 1947 ، بصدد الغاء الانتداب البريطاني على فلسطين ، باقامة دولتين مستقلتين عربية ويهودية على اراضيها ، فيما بعد صيغ حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، واقامة دولته الوطنية المستقلة على ارضه في قرار الجمعية العام رقم (3236)الصادر في نوفمبر 1974 ، وهو القرار الذي تؤكده كل دورات الجمعية العامة منذ ذلك الحين(1).

ب _ الجـانب الانسـاني :

وهو يتمثل في قضية اللاجئين الذين تجاوز عددهم عن مليون نسمة ، اذ يرى انه يجب ان تتاح لهم ، كما نصت عليها قرارات الامم المتحدة في العودة الى ديارهم او الحصول على تعويض مناسب عن الممتلكات التي تركوها (2).

رابعـا :
=======

الاتحاد السوفياتي تبنى باستمرار اسس الحل العادل و الشامل في الشرق الاوسط، التي ترتكز على الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 وتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

وانطلاقا من تلك القناعات _ بعد ان أثبتت التجربة عقم و خطورة محاولات حل قضية الشرق الاوسط عن طريق الصفقات الانفرادية مع اسرائيل على العرب _ يرى بأن الطريق الوحيد لضمان حل تلك القضية حلا جذريا هو طريق الجهود الجماعية ، بمشاركة كافة الاطراف المعنية ضمن

(=) 1973 و . . ل الون عام 1975 والتقى مع شامير عامي 1981 _ 1984 ، ونجدة يقول في ، عام 1979 ، لقد ايدنا ونوعيد بقاء اسرائيل وليس مرجح احد التفكير في تدميرها ؟
انظر مجلة فلسطين الثورة مقالة لباسم برهوم بعنوان " الاتحاد السوفيتي _ اسرائيل التقارب بخطوات محسوبة " ص 27 _ عدد " 733" _ 1988/10/22 .
(1) القضية الفلسطينية " العدوان " المقاومة و سبل التسوية " ص 215 ومابعدها علم الاستشراق السوفيتي "3" هيئة تحرير العلوم الاجتماعية و العصر أكاديمية العلوم السوفيتية الطبعة الثانية _ موسكو _ 1984 .
(2) المرجع السابق : ص 216 .

اطار موءتمر دولي فعال بشأن الشرق الاوسط .

وهذا ما اكده الزعيم السوفيتي (غورباتشوف) في قمة نزع السلاح النووي يوم 1987/12/11 بخصوص الموءتمر الدولي قائلا " ان الاتحاد السوفيتي يعارض بحزم المحاولات لتسوية المشكلة الشرق اوسطية عبر الضغط و انتهاك المصالح الحيوية للشعوب العربية .... ان المجابهة العسكرية بين " اسرائيل " والاقطار العربية لم تضمن ... السلام و الهدوء في الشرق الاوسط.... و الصفقات الثنائية المنفصلة غير قادرة على تقريب التسوية النهائية للنزاع العربي الاسرائيلي ....(1) .

ويرى الاتحاد السوفيتي ان مهمة الموءتمر الدولي تكون في ايجاد حلول لكافة جوانب التسوية في الشرق الاوسط ، تكون حصيلته توقيع معاهدة او عدة معاهدات تضمن انسحاب القوات الاسرائيلية من كافة الاراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 ، واحقاق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في اقامة دولته المستقلة .

وللوصول لذلك اقترح الاتحاد السوفيتي عدد من المبادىء التي من شأنها ان تحكم الموءتمر الدولي المزمع عقده لتسوية قضية الشرق الاوسط منها :

1) مبدأ عدم جواز الاستيلاء على اراضي الغير عن طريق العدوان .
ويعني ذلك اعادة كل الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل منذ عام 1967 وازالة المستوطنات التي شيدتها في الاراضي العربية بعد 1967 .

2) الضمان العملي للشعب الفلسطيني ، في حق تقرير مصيره و اقامة دولته المستقلة على الاراضي الفلسطينية التي ستحرر من الاحتلال الاسرائيلي ، بضفة الغربية و قطاع غزه " وكما ينص قرار قمة فاس يمكن ان توضع تلك الاراضي لفترة انتقالية لا تتعدى بضعة اشهر تحت اشراف الامم المتحدة و بشرط موافقة الفلسطينيين انفسهم .

وبعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ، فانها ستحدد بحكم حقوق السيادة التي تتمتع بها كل دولة ، طابع علاقاتها مع البلدان المجاورة ، بما في ذلك احتمال تكوين اتحاد كونفدرالي مع الاردن .

---

(1) القمة الثالثة بين غورباتشوف و ريغن وثيقة صادرة عن حركة فتح (التعبئة والتنظيم)

3) حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم او الحصول على تعويض مناسب عن الممتلكات التي تركوها كما نصت عليه قرارات الامم المتحدة .

4) القسم الشرقي من القدس هو جزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية المستقلة .

5) الضمان الفعلي بحق جميع دول المنطقة في الوجود و التطور والامن .

6) وقف حالة الحرب و احلال السلام بين العرب و اسرائيل .

7) اعداد و اقرار الضمانات الدولية للتسوية ، كأن يأخذ على عاتقه دور الضامن الاعضاء الدائمون في مجلس الامن (1).

وبخصوص المشاركة في المؤتمر الدولي ، يرى الاتحاد السوفيتي بأنه يجب ان يتمتع بحق المشاركة في المؤتمر كل الدول العربية التي لها حدود مشتركة مع اسرائيل ، كما يريد ان تكون منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني مشاركا متكافئا في المؤتمر لان ذلك مسألة مبدئية طالما انه يستحيل بلوغ التسوية في الشرق الاوسط بدون حل القضية الفلسطينية ، تلك القضية التي لا يمكن حلها بدون مشاركة منظمة التحرير ، اضافة الى الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة باعتبارهما دولتين تلعبان بحكم الظروف الناشئة دورا هاما في القضايا الشرق الاوسط (2) .

وكنتيجة طبيعية لتلك المواقف المبدئية ، فقد جاء الاعتراف السوفيتي بالدولة الفلسطينية بعد ايام من اعلان ولادتها في الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني في نوفمبر 1988.

ولا شك ان الاعتراف السوفيتي بالدولة الفلسطينية يحمل في طياته العديد من النقاط الايجابية يمكن اجمالها بما يلي :-

أ - انه اعتراف القوة الدولية الكبرى المعنية مباشرة بالوفاق الدولي مع الولايات المتحدة الامريكية .

ب - ان الاعتراف السوفيتي يعني مقدمة لابد منها لمزيد من الاعتراف الاوروبي الشرقي بالدولة الفلسطينية الوليدة .

جـ - ان الاعتراف السوفيتي يؤكد وجود الطرف الفلسطيني كطرف مستقل وعلى قدم المساواة مع الاطراف الاخرى المشاركة في المؤتمر الدولي (3)

---

(1) وثيقة " اقتراحات الاتحاد السوفيتي بصدد التسوية في الشرق الاوسط ص 140 مجلة الصداقة عدد

(2) نفس الوثيقة ص 141 مرجع سابق .

(3) وطني ، مجلة تصدر عن جيش التحرير الفلسطيني عدد "67" - ص 27 - 1988/11/20 تونس.

كما طلب الاتحاد السوفياتي فور بدء الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية بالاعداد للموعتمر الدولي للسلام ، ورأى في تلك الاتصالات بأنها خطوة باتجاه احلال السلام في الشرق الاوسط ، كما اعلن نائب وزير الخارجية السوفيتية فلاديمير بتراسيوف ان الاتحاد السوفيتي يوعيد حق الفلسطينيين في العيش في دولة خاصة بهم ، على الرغم من ان وزير الخارجية الامريكي جورج شولتز قال ان الولايات المتحدة لا تعترف بالدولة الفلسطينية التي اعلنتها منظمة التحرير في الاونة الاخيرة (1).

لذلك يمكن ان نحصر الموقف السوفيتي حول موقفها من التسوية بما يلي :-

(1) ان المفاوضات لايمكن ان تتم الا في اطار موعتمر سلام دولي حقيقي .

(2) ان يكون هدف الموعتمر الدولي الضمان الفعلي بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة .

(3) يرفض الاتحاد السوفياتي صيغة الاتفاق الموقت حول الضفة الغربية و غزة ، او اية مفاوضات عربية ، اسرائيلية للتوصل الى مثل هذا الاتفاق مالم توافق عليه سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية (2).

(4) انطلاقا من تلك القناعات ، يدعو الاتحاد السوفيتي الدول الخمس الكبرى في مجلس الامن الى بدء المشاورات لمناقشة الاقتراحات والوسائل الهادفة الى ايجاد ديناميكية لعقد موعتمر سلام دولي حقيقي حول النزاع العربي الاسرائيلي والمشكلة الفلسطينية .

وبمبادرة الانفراج الدولي التي جاءت من موسكو ، وبالتحديد عندما طرح الزعيم السوفيتي " غورباتشوف" افكاره الجديدة التي باتت تعرف على نطاق واسع بـ " البروسترويكا" والتي حلت على الصعيد الخارجي مفهوم " توازن المصالح" محل مفهوم " توازن القوى" ومن المفهوم الجديد " توازن المصالح" انطلقت المبادرة السوفيتية السلمية التي تدعو الى حل المشاكل بروح التعاون والدعوى للتخلي عن المقولة التقليدية بأن " الحرب ليست سوى استمرار للسياسة بوسائل أخرى(3) ، الا توضيح للاستراتيجية السوفيتية الجديدة التي ترتكز على اساس الانفتاح الشامل على العالم ، والذي كان من بينهـا التقارب السوفيتي - الاسرائيلي ، والتي يرى الاتحاد

---

(1) القبس الدولي " ص 3 العدد (1192) 1988/12/16 .
(2) القبس الدولي ص 2 العدد (937) 1988/02/10 .
(3) مجلة فلسطين الثورة عدد 722) ص 27 مقالة لباسم برهوم .

السوفيتي بأنه ضروري و مهم من اجل تبيين موقف اسرائيل اتجاه العملية السليمة في الشرق الاوسط لعقد المؤتمر الدولي للسلام .

والتي كان من نتيجتهما ضمان استمرار مرونه الاتحاد السوفيتي بشأن الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي .

وهو ما اعلنه وزير الخارجية الامريكي " جورج شولتز " ، " بأنه حصل من الاتحاد السوفيتي على ضمان استمرار مرونه موسكو حول الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي ، وهذا بعد محاولة الولايات المتحدة لاقناع الاتحاد السوفيتي لتسويل عملية هجرة اليهود من الاتحاد السوفيتي

(1) القبس الدولي عدد " 942" ص 2 1988/02/24 .

المطلب الثالث

أوربـا الغربيــة و الدولــة الفلسطينيــة

ظهرت محاولات عديدة قامت بها الدول الاوروبية ، وخاصة فرنسا من اجل تقويض اركان القطبية الثنائية ، وذلك من اجل ابراز شخصية اوروبية مستقلة ، وانسجاما مع هذا المنظور طرح الرئيس الفرنسي شارل ديغول شعار اوروبا من " الاطلسي الى الاورال " الا ان تلك المحاولات منيت بالفشل(1).

كما عملت الدول الاوروبية بشكل مكثف منذ حرب اكتوبر 1967 من اجل تبني سياسة موحدة يمكن ان تجعل منها قوة ثالثة في مقابل القوتين العظميين .

هذه السياسة الاوربية ، وجدت استراتيجيتها في تعاملها مع الصراع العربي الاسرائيلي وبالنظر للوثائق الصادرة عن المجموعة الاوربية ، فانها تكشف عن بعض التطورات خاصة فيما يتعلق بالموقف الاوربي من منظمة التحرير الفلسطينية ، وحقها في كيان فلسطيني ، ومن وجوب اشتراكها في كل تسوية سلمية للنزاع في الشرق الاوسط بدءا من " بيان وزراء خارجية دول المجموعة الاوربية في 1973/11/06 ، و التي اعربت في فقرتها الثانية عن املها بعد ان صادق مجلس الامن على قراره رقم 338 في 1973/10/22 في ان تبتديء المفاوضات من اجل اقرار سلام عادل و دائم في الشرق الاوسط تنفيذا لقرار مجلس الامن رقم 242 لسنة 1967 في كل اجزائه وهي تعلن عن استعدادها للاسهام بكل امكاناتها في هذه المفاوضات .

---

(1) فقد ظهر الخلاف مبكرا بين الولايات المتحدة وفرنسا في عهد ديغول حول نوعية الوحدة الاوربية الذي اوصى بتنفيذ مخطط " فوسكي " وهو ماتم اجهاضه بواسطة الولايات المتحدة عن طريق بلجيكا وهولندا ....
كذلك عملت فرنسا على ايجاد قوة اوربية من خلال تدعيم - محور باريس - بون ... غير ان المانيا التي حرمت من امتلاك القوة ، لم تجد بدا من الرضوخ للضغوط الامريكية .
لذلك حرصت اوروبا على ترضية المشاريع الامريكية ، وفق منظور الطرح الكسنجري القاضي بأن اوروبا لها مصالح اقليمية لا ينبغي ان تتعارض مع الاستراتيجية الامريكية .....
انظر - السياسة الخارجية الفرنسية ازاء الوطن العربي ص 223 مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الاولى 1987 - بيـروت لبنان .

كما اكدت في فقرتها الثالثة على ان اتفاق السلام ينبغي ان يبنى على النقاط التالية :

أ - عدم القبول بامتلاك الاراضي عن طريق القوة .
ب - ضرورة انهاء اسرائيل لاحتلالها للاراضي التي احتفظت بها منذ حرب 1967 .
جـ - احترام سيادة كل دولة في المنطقة ووحدتها الترابية و استقلالها وحقها في العيش بسلام داخل حدود امنية .
د - الاعتراف بأن اقرار سلام عادل و دائم يجب ان يأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين(1) .

وفي تطور اخر لموقف دول المجموعة الاوروبية و تمشيا مع الرغبة القوية لدى المجتمع الدولي بتجديد الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، اعلنت الدول التسع في السوق المشتركة في جوان 1977 بلندن عن قناعتها بأن الاعتراف بالحقوق الفلسطينية المشروعة ، هو عنصر لا غنى عنه في اقامة السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الاوسط ، وعن اقتناعها بأن اي حل للنزاع في المنطقة لن يكون ممكنا مالم يترجم الحق المشروع للشعب الفلسطيني الى واقع ، يأخذ في الاعتبار ، ضرورة وجود وطن له ، وترى انه يجب على ممثلي اطراف النزاع بما فيها الشعب الفلسطيني ، الاشتراك في المفاوضات بطريقة تكفلة بتحديد الامور في اطـــار التشاور بين جميع الاطراف المعنية ، وفي اطار التسوية الشاملة ، يجب ان تكون اسرائيــل مستعدة للاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (2)

كما اكدت دول المجموعة في جوان 1979 ما سبقت اتخاذه من قرارات بشأن الحقـــوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وأضافت في فقرتها الثانية بأن مطالبة اسرائيل بالسيادة الكاملة على الاراضي المحتلة وهو ما يتنافى والقرار رقم (242) الذي اقر مبدأ عدم القبول بامتلاك الاراضي عن طريق القوة ، واكدت بأن سياسة انشاء المستوطنات التي تنتهجهـــا اسرائيل في الاراضي المحتلة ، هي سياسة غير مشروعة في نظر القانون الدولي(3)

---

(1) اوروبا الغربية و القضية الفلسطينية - دراسات دولية عدد (6) جمعية الدراسات الدولية 1983 ص 55
(2) القرار و التسوية د/ حسن الحلبي ص 153 مرجع سابق .
(3) انظر النص الكامل لبيان المجموعة الاوروبية - مؤتمر القمة بالبندقية في 1980/06/13 مجلة الصداقة عدد 2 ص 132 و ما بعدها .

الا ان التطور الهام في موقف المجموعة الاوربية جاء في تصريح البندقية عام 1980 والذي يعترف بالشعب الفلسطيني بصفة مطلقة ، اذ يرى ان القضية الفلسطينية لا تمثل مجرد مشكل لاجئين ، فالشعب الفلسطيني الذي يعي وجوده كشعب يجب ان يمكن من ممارسة حقه كاملا في تقرير مصيره وهو ما اكدته الفقرة السادسة من التصريح .

وفي الفقرة السابعة ، ترى المجموعة ان تطبيق هذه الاهداف يتطلب انضمام كل الاطراف المعنية الى التسوية السلمية ومشاركتها فيها ، والدول التسع ستعمل على التقدم بهذه التسوية حسب المبادىء المضبوطة في البيانات السابقة ، وهذه المبادىء تفرض نفسها على كل الاطراف المعنية ، وبالتالي على الشعب الفلسطيني و ممثله منظمة التحرير الفلسطينية التي يتعين اشتراكها في المفاوضات.

وفي الفقرة الثامنة فان المجموعة الاوربية ، تعترف بالاهمية الخاصة التي تكتسيها قضية مدينة القدس لذلك فانها لا تقبل اي مبادرة تتخذ من جانب واحد من شأنه تغيير وضعية القدس ، وترى ان كل اتفاق حول وضع المدينة القانوني يجب ان يضمن للجميع حرية الدخول الى الاماكن المقدسة .

وفي الفقرة التاسعة ، فقد ذكرت المجموعة بضرورة وضع حد للاحتلال الترابي الذي تمارسه اسرائيل منذ عام 1967 ، وهي مقتنعة بأن المستعمرات الاسرائيلية تشكل عائقا خطيرا لمسيرة السلام في الشرق الاوسط و تعتبر المستعمرات الاستيطانية و التغييرات السكانية و العقارية في الاراضي العربية المحتلة غير شرعية في نظر القانون الدولي (1) .

وفي المؤتمر الصحفي للدول الاعضاء في المجموعة الاوربية في نوفمبر 1982 ، فانها ذكرت بموقفها الايجابي من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

كما اكدت بأنه لا يمكن اقرار السلام الحقيقي والاستقرار في المنطقة ، مادامت الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني غير معترف بها ، وتعتقد بأن قاعدة اي تسوية دائمة للنزاع يجب ان تنبني على المبدئين الجوهريين وهما ، الامن بالنسبة لكل دول المنطقة بما فيها حق اسرائيل في الوجود و العدل بالنسبة لكل الشعوب بما فيها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره (2)

---

(1) انظر النص الكامل لبيان المجموعة الاوربية - مؤتمر القمة البندقية في 1980/06/13 .

(2) دراسات دولية ص 65 مرجع سابق .

وفي بروكسل فبراير 1987 ، فان بيان المجموعة الاوربية ذكر بالمبادىء التي جاء بها بيان البندقية في حل قضية الشرق الاوسط ، واعلنت المجموعة في الفقرة الرابعة عن تأييدها لعقد الموءتمر الدولي للسلام تحت رعاية الامم المتحدة ، وترى ان هذا الموءتمر يشكل الاطار الملائم للمفاوضات الضرورية بين الاطراف المعنية مباشرة (1)

ان استمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية ، ورفض هذا الكيان الانصياع للمقررات الدولية ، ولا شك ان هذا التعصب الاسرائيلي جعل الرأي العام الدولي و بخاصة الغربي ، في ظل الثورة الشعبية الفلسطينية المتصاعدة في الاراضي العربية المحتلة يسحب شيئا فشيئا تعاطفه مع هذه الدولة ، حيث بدأ يدرك ولو ببطء ان هذه الدولة ، خلافا لما تدعي ليست مهددة فعلا ، وان ممارستها ليست دفاعا عن النفس بقدر ما تندرج ضمن مشروع توسعي تمارس فيه كافة اشكال العنف والارهاب ضد السكان المدنيين .

وهو الامر الذي جعل دول اوروبا الغربية تتجاوب مع مقررات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشر ، وخصوصا بعد الاعتراف الفلسطيني بقراري مجلس الامن (242) و (338) مما سلح الموقف الاوروبي بتطوير موقفه الايجابي من القضية الفلسطينية ، مما سيسمح ببلورة موقف جديد يدعو الى عقد الموءتمر الدولي الامر الذي من شأنه ان يساعد القوتين العظميين على التقا الفعلي باتجاه حل القضية الفلسطينية بناء على التطورات الجديدة ، في الصراع العربي - الاسرائيلي .

و السوءال الذي قد يطرح بهذا الشأن في مدى امكانية دول المجموعة من بلورة مبادرة سياسية ترضي الاتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة معا و تستجيب في الوقت نفسه للمطالب الفلسطينية .

ولا شك ان نظرة الموقف الاوروبي ، بخصوص القرارات الفلسطينية الصادرة عن المجلس الوطني في دورته التاسعة عشر بالجزائر ، قد اظهرت اتجاهين متباينين داخل دول المجموعة الاوروبية بشأن حل القضية الفلسطينية ..

---

(1) انظر النص الكامل لبيان المجموعة الاوروبية في بروكسال في 1987/02/23 حول الشرق الاوسط ص 130 وما بعدها - مجلة الصداقة ، السنة الاولى ، عدد 2 - 1987

الاتجـــــاه الاول :

وتقوده فرنسا و يضم كل من " اليونان - و اسبانيا - وايطاليا - " ، بالرغم من ان مواقف بعض هذه الدول أكثر تطورا من الموقف الفرنسي ، لجهة الاعتراف الرسمي بالحقوق السيا للشعب الفلسطيني .

وقد لخص رولان دوما وزير خارجية فرنسا موقف بلاده بالقول ، ان بلادي سوف تواصل جهودها الرامية لعقد المؤتمر الدولي للسلام بالشرق الاوسط .... على اساس الاهمية الكبرى التي تضمنتها مقررات المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد بالجزائر .... ان اهم ما صدر عن دورة الانتفاضة بالمجلس الوطني هو الاعلان عن قيام دولة فلسطينية يوم 1988/11/15 و الذي احتوى على اشارة مرجعية واضحة تمام الوضوح لمقررات الامم المتحدة رقمي (242) و (338) .....(1) .

وتجدر الاشارة الى ان تطور الموقف الفرنسي يسير في اكثر من اتجاه ، احدهما ، انـــه يتطور بمعزل عن الموقف الاوروبي الامريكي ، كما يشهد تطورات اكثر ايجابية بخصوص الحقوق السياسية في محاولة منها بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي لتشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر الدولي ، واذا كان الموقف الفرنسي يلعب دورا ايجابيا في اطار المجموعة الاو ازاء القضية الفلسطينية ، فان تحركها هذا يكبلها و يحرمها من حرية ترجمة مواقفهـــا الايجابية الى واقع عملي ملموس ، في رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني .

حيث صرح رولان دوما وزير خارجيتها ، " ان اعتراف فرنسا بدولة فلسطينية لا يثير اية صـ صعوبة مبدئيـــا .....(2) .

كما اعلن الرئيس الفرنسي ، ميتران ، بأنه " لا توجد عقبات للاعتراف بالدولة الفلسطينية من حيث المبدأ وان فرنسا اخذت علما باعلان الجزائر وان الطريق بات ممهدا للمؤتمر الدولي ، وستبرز الامة الفلسطينية كأمة تحدد هويتها في نظر الامم المتحدة (3)

---

(1) ما بعد التطور الاوروبي مقالة لصالح هواشي ص 16 مجلة الافق عدد (222) 1 88/12/0
تصدر عن دار الافق قبرص - نيقوسيا .

(2) وطني ص 29 عدد 87 - 1988/11/30

(3) صالح هواش ما بعد التطور الاوروبي ص 16 مرجع سابق .

الاتجـــــاه الثـــــاني :

وتقوده بريطانيا و يضم كل من " المانيا - وهولندا - وبلجيكا - و الدنمارك " اذ ان بريطانيا لم يتطور موقفها بشأن القضية الفلسطينية ، وانما دفع اعلان الجزائر بريطانيا بـ بمطالبة الولايات المتحدة بعدم اغلاق الابواب امام دعوات السلام التي جاء بها المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر في نوفمبر 1988 ، وان صرحت الخارجية البريطانية " اننا نعترف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم و لكننا نعتقد ان مستقبل الاراضـي المحتلة يجب تحديده عن طريق المفاوضات ، وان اعلان قيام الدولة الفلسطينية سابق لاوانه (1).

ويلاحظ بهذا الصدد ان بريطانيالم تحدد ماذا يعني حق تقرير المصير وماذا كان هـذا الحق يتضمن اقامة دولة فلسطينية في الاراضي المحتلة منذ عام 1967 والتي لازالت تحتلها اسرائيل .

وان كان وليام وولدغريف وزير الدولة البريطاني للشوءون الخارجية قد وضح هذه القضية اذ يرى ان بريطانيا لا توءيد بشكل مطلق اقامة دولة فلسطينية في الاراضي المحتلة ، وقال ان الحكومة البريطانية لاتزال توءيد اقامة دولة فلسطينية في اطار اتحاد كونفدرالـــي مع الاردن (2)..

وان كانت بريطانيا توءيد عقد الموءتمر الدولي باعتباره الطريق السليم لحل قضية الشرق الاوسط، و يمكن تفسير الموقف البريطاني على انه مايزال من الصعب التحرك والاعتماد عليه مالم يحظ بموافقـة امريكية ، وهو ما يشكل نقطة الخلاف مع الاتجاه الاول والذي تمثله فرنسا . (3).

لذلك يبقى الموقف البريطاني و الدول الاوروبية مرهونة بالموقف الامريكي ، واذا كانت اوروبا الغربية ومواقفها من القضية الفلسطينية و تطوراتها الجديدة هي المرآة العاكسة لمستوى الوفاق الدولي ، فانه من الممكن ان تشهد دول الاتجاه الاول تعاون سوفيتي معها في سياسة الشرق الاوسط في حالة فشل اوروبا الغربية من بلورة مبادرة جديدة للسلام في الشرق الاوسط .

(1) المرجع السابق نفس الصفحة .
(2) صحيفة الصباح التونسية ص 2 عدد "13042" تصدر عن دار الصباح التونسية 1989/01/19 .
(3) ما بعد التطور الاوروبي ، ص 16 صالح هواش مرجع سابق .

المبحث الثاني

المواقف المعارضة للدولة الفلسطينية

المطلب الاول : الموقف الاسرائيلي من الدولة الفلسطينية :

ان موقف الائتلافين الحزبيين، في اسرائيل "الليكود " "معراخ" هو الذي يعول عليه عند الحديث عن موقف اسرائيلي ، ازاء الدولة الفلسطينية المستقلة ، بحيث ان الاتجاه الغالب داخل هذين الائتلافين وهو الاتجاه الاكثر ثقلا و تأثيرا ، ينطلق من اعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة جزءا من ارض اسرائيل التاريخية ، واعتبار ملكية هذه المناطق حقا تاريخيا للشعب اليهودي .

لذلك فان رفض هذا الاتجاه لاقامة دولة فلسطينية في تلك المناطق ،وفي ظل أية شروط هو رفض قاطع ، ومن باب اولى رفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية .

اما التيارات المعتدلة داخل الائتلافين ازاء حل القضية الفلسطينية هو تقديم بعض التنازلات الاقليمية في الضفة الغربية و قطاع غزه في اطار التسوية مع الاردن ، وهذا يعني انه في ظل حكومة الليكود او حكومة المعراخ في اسرائيل سوف يظل جوهر الموقف الاسرائيلي ازاء القضية الفلسطينية بوجه عام و قضية الدولة بوجه خاص ثابت لا يتغير (1).

و هذا واضح من قرار عدم اعلان رفضهم لقرار التقسيم لعام 1947 او موافقتهم عليه والعمل على تنفيذه كمرحلة اولى من مراحل العمل بهدف الاستيلاء على كافة فلسطين كقاعدة انطلاق باتجاه تحقيق اسرائيل الكبرى كهدف نهائي جغرافيا (2) .

ففي عام 1948 تمكنت الالة العسكرية الصهيونية من احتلال 80% من مساحة فلسطين بالقوة ، واستعملت الارهاب الجماعي لدفع السكان الى الهجرة خارج خطوط الهدنة التي

---

(1) ان الفكرة الصهيونية منذ ان قامت ، وكما عرفها المفكرون الصهاينة هي اقامة اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات ، كهدف استراتيجي يتم تنفيذه على مراحل بالحرب العدوانية التوسعية وتهجير العرب الى الخارج بالارهاب وضم يهود العالم الى الدولة بالاكراه الدولة الفلسطينية شرط اساس للسلام خالد حسن ص 28 .

(2) المرجع السابق ص 29 .

قام ضمنها الكيان الصهيوني ، و احتل بقية فلسطين عام 1967 و أعلن باستمرار عن اعتبار الضفة الغربية و غزة جزءا من ارض اسرائيل كما اعلن ولا يزال عن رفضه .

أ - الاعتراف بالفلسطينيين كشعب .

ب - الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كقيادة لهذا الشعب او التفاوض معها .

ج - رفضه قيام الدولة الفلسطينية على اي جزء من فلسطين ، داخل حدود الانتداب البريطاني .

واعلن عن مواضيع ثلاثة :

أ - فكرة ما يسمى بالوطن البديل ، التي تعتبر شرق الاردن هي الدولة الفلسطينية .

ب - فكرة ما يسمى بالحكم الذاتي ، باعتباره نوعا من انواع المجالس الادارية ، وذلك كتفسير لتطبيق اتفاقيات كامب ديفيد .

ج - فكرة الخيار الاردني ، وهي اعادة المدن المكتظة بالسكان الى الاردن و ربطها بممرات جغرافية باستثناء القدس الموسعة ، الاحتفاظ بالباقي كجزء من اسرائيل ، اكثر من 50% من مساحة الضفة ، وهو ماينادي به حزب العمل .

د - اما ائتلاف لليكود ، فانه يرفض الفكرة السابقة - لحزب العمل - ويريد ضم الضفة الغربية وقطاع غزة بعد تهجير الفلسطينيين المقيمين فيها الى الخارج بأعمال الارهاب ، و الخنق الاقتصادي و التعليمي و الصحي والامني .(1) .

ولذلك فان المواقف الرسمية الاسرائيلية من خلال مايسمى بمشروعات الحل الاقليمي والتي تهدف للحيلولة دون قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ، و التصرف بالاراضي العربية المحتلة وفق توجيهات قوات الاحتلال ، ، فذلك من خلال طرح ما يسمى بالخيار الاردني ، الذي يعني طرح الحل مع الاردن والاحتفاظ بنهر الاردن كحد أمني لاسرائيل .

---

(1) الدولة الفلسطينية شرط أساسي للسلام ، خالد الحسن ص 31 وما بعدها مرجع سابق .

وبهذا الخصوص فان وثيقة غاليلي(*) ذات' المباديء الاربعة عشر ببندها العاشر تجسد فكرة الحل الاقليمي ، الذي ينص على ان " يقوم اتفاق سلام مع الاردن على اساس وجود دولتيين مستقلتين ، اسرائيل و عاصمتها القدس الموحدة ، ودولة عربية الى الشرق منها وفي الدولة الاردنية الفلسطينية المجاورة يمكن للهوية الذاتية للعرب الفلسطينيين والاردنيين ان تعبر من خلال سلام و علاقات جوار جيدة باسرائيل ، وترفض اسرائيل قيام دولة عربية فلسطيني منفردة اضافية غربي الاردن (1) .

وفي نفس المعنى جاء مشروع رابين والذي اعلنه عندما كان رئيسا للوزراء عام 1974 (2) .

ومن خلال مشروعات الحل الاقليمي الوسط كلها ، نجد بأنها تتعارض مع حق تقرير المصير ا الذي اقرته الامم المتحدة للشعب الفلسطيني ، ابتداءا من القرار 3236 لعام 1974 ، كما انها تقف حائلا دون قيام دولة فلسطينية مستقلة ، معتمدة في ذلك على سياسة القوة لضم الاراضي وهو الامر الذي يتنافى و المادة 4/2 من ميثاق الامم المتحدة

كما انها تمنح سلطات الاحتلال فرصة الاستمرار في تغيير معالم الاقليم الفلسطيني وفق توجهاتها التي تخدم اهداف الحركة الصهيونية المرحلية .

ونفس الفكرة جاء بها مناحيم بيغن حول معارضته لقيام دولة فلسطينية مستقلة من خلال ما عرف بمشروع الحكم الذاتي/الذي تضمنته اتفاقيات كامب ديفيد (3)

وبقراءة ما جاء في الوثيقة الاسرائيلية التفصيلية للحكم الذاتي التي اعلنتها اسرائيل في اول فبراير 1982 و التي تعبر عن الفكر الصهيوني كمايلي :-

---

(1) مشاريع التسوية الاسرائيلية " 1967 - 1978 " ص 125 سلسلة دورات فلسطينية رقم 64 مقالة التحرير الفلسطينية مركز الابحاث بيروت 1979 الطبعة الاولى .

(2) المرجع السابق - ص 120 .

(3) الحكم الذاتي ابتكرته الدول الاستعمارية في اوائل الـ القرن العشرين لتطبيقه على مستعمراتها التي تطالب بالاستقلال ، بحيث تكون للسكان سلطة الادارة المحلية لبعض شؤونهم ومرافقهم مثل الصحة والتعليم و الخدمات العامة و الشؤون الدينية ... الخ اما المقومات الاساسية التي تتعلق بالامن الداخلي و الخارجي و السياسة الخارجية فتبقى للدولة المستعمرة .
انظر النزاع العربي الاسرائيلي - د/ عبد العزيز سرحان ص 300 مرجع سابق

(*) وهووزير في الحكومة الاسرائيلية عبر عن مشروعه هذا عام 1973 .

أ - تشكيل سلطة حكومية ذاتية " مجلس اداري يمثل عرب يهودا والسامرة و غزه .

ب - حصر اختصاصات هذا المجلس في الشؤون التنفيذية " الاحوال الشخصية " والزراعيــة والمالية و الاشغال العامة ، والتعليم و الثقافة و الصحة ، الاسكان و النقل والمواصلات و المرور و البريد والهاتف والبرق و الشوءون الاجتماعية و البريد و الخدمات الدينية لكل الطوائف العربية .

جـ - مراعاة حرية التنقل بين الاقاليم المستقلة ذاتيا و اسرائيل وسوف يتم الاتفاق على تسويات في بعض المجالات بين سلطة الحكم الذاتي واسرائيل مراحل التعاون و تنسيق الانشطة .

تلك هي الخطوط العريضة لما تقصــده اسرائيل من الحكم الذاتي الاداري للشعب الفلسطيني والذي يمثل مرحلة على طريق الضم القانوني للاقاليم الفلسطينية ، ولا يتردد زعماء اسرائيل في الافصاح عن ذلك صراحة .

فقد اعلن شارون وزير حرب اسرائيل انذاك في 1982/02/23 عن عزم اسرائيل على ضـم الضفة الغربية ، اذا لم تسفر مفاوضات الحكم الذاتي عن نتائج ايجابية .

اما بغين صاحب المشروع فيوضح ذلك بقوله " ان الفلسطينيين لا يشكلون شعبا " و انهم في نظره ليسوا سوى " عرب ارض اسرائيل " و يمكنهم ممارسة حقوقهم المشروعة عبر حكم اداري وهي الفكرة التي كانت خلف طرحه المشروعة .

وعن الدولة الفلسطينية يقول بغين :

"انني كيهودي : استطيع القول انني سأفخر طوال ايام حياتي بحقيقة ان حكومة يهودية اقترحت ادارة ذاتية للسكان العرب في يهودا و السامرة و غزة ..... لن تقوم دولة فلسطينية وتحت اي ظرف لن تقوم .....لم نقترح ادارة ذاتية تنشأ عنها دولة فلسطينية ... لقد اقترحنا ادارة ذاتية لا سيادة .... والفارق هائل بين الحالتين ، ويمكن ايجاده في كل قاموس وكل كتاب للقانون الدولي ..... للدولة برلمان وحكومة ، وجيش وعلاقات دبلوماسية في يهودا و السامرة والضفة الغربية و غزة الاستقلال الذاتي ، وان العرب في يهودا و السامرة و غزة سيشتركون في المفاوضات الهادفة الى تحديد مستقبلهم كما تنص اتفاقيات كامب ديفيد (1) .

وما مشروع شامير الاخير بشأن الحكم الذاتي الا تأكيد لتلك الخطوط .

---

(1) وليد الجعفري "المشروع الاسرائيلي للادارة الذاتية " جذوره واخطاره ص59- مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، سلسلة الدراسات الفلسطينية رقم 54 مركز الابحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت .

اما يوسف بن هارون المستشار السياسي لرئيس الوزراء الاسرائيلي شامير فانه يجدد الدعوة بمناسبة مرور عام على الثورة الشعبية في فلسطين المحتلة ، التي تنفيذ اتفاقيتي كامب ديفيد بشأن الحكم الذاتي في الضفة الغربية و قطاع غزة ، ، هذه الاتفاقية التي رفضها الشعب الفلسطيني منذ عشرة سنين (1)

وبناء على ذلك فان تمسك اسرائيل بمفهوم الادارة الذاتية ومحاولتها البحث عن اساس قانوني في وثائق كامب ديفيد لا يختلف عن تمسكها في الماضي بتصريح بلفور عام 1917 ،لا ننا في الحالتين نجد انفسنا امام عدوان صهيوني على حقوق الشعب الفلسطيني موءسس على وثائق دولية لم تصدر عن الممثل القانوني لهذا الشعب .

ان اسرائيل لم تتنازل منذ الاعلان الرسمي عن قيام الحركة الصهيونية و حتى الان عن اي جزء مهما كان صغيرا من طبيعتها و اهدافها ، واستراتيجيتها ، واسلوب ممارستها لتحقيق اهدافها ،كما انها لا يمكن ان تتنازل عن شيء الابالقوة سواء كانت قوة السلاح ام قوة ضغط الغرب وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية

وفي هذا الاطار ، فقد حذر رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحاق شمير من ان انشاء دولة فلسطينية قد يفجر حرب عالمية ثالثة فيقول " ان اسرائيل يجب ان تعارض قيام دولة فلسطينية ' لانها ستكون خطرا دائما على اسرائيل .... وحالما تنشيء منظمة دولية ، دولة فلسطينية ، ستنشب حربا عالمية اذا حاولنا ازالة هذه الدولة ... ان كل الدول العربية ستهب لنجدة هذه الدولة الفلسطينية .... ليس العرب وحدهم ... و لكن سيهب لنجدتها ايضا الاتحاد السوفيتي و الكتلة الشرقية بل الدول الاوربية (2)

وللرد على تلك المزاعم الصهيونية ، في ان قيام الدولة الفلسطينية سيهدد امن اسرائيل للخطر ، فاننا نحيل هذه المزاعم ، للدراستين اللتان قام بها الاستاذ " جيرالد هيمان" و وليد الخالدي " كل من على حده حول مدى خطورة الدولة الفلسطينية على امن اسرائيل.

ففي دراسة قام بها بها الاستاذ " جيرالد هيمان" الاستاذ بكلية سميث و نشرتها مجلة ويرلدشيو " 1978 فيقول " لو نحينـا مشروعية هذا الهدف الفلسطيني جانبا فان اسرائيل سوف تكسب من قيام دولة فلسطينية بأكثر مما ستخسر ، فقيام الدولة الفلسطينية هو ابعد ما يكون

---

(1) القبس الـــدولي عدد 1193 ـ ص 6 ـ 1988/12/18/17 .
(2) القبس الدولـــي عدد 1142 ـ ص 3 19 / 10 / 1988 .

عن دمار اسرائيل ، بل انه سوف يساعد في تأمين مشروعية وجود اسرائيل ذاتها (1).

كما انه عالج قضية التي تراوغ فيها اسرائيل للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية ويتضح من دراسته هذه فيقول " ان الفرصة المتاحة للسلام موجودة الان ، وفي مقابل فرصة الحياة في امن وسلام التي ستحصل عليها اسرائيل فان اقصى ما ستفعله اسرائيل هو العودة الى حدود كانت هي نفسها اكثر من راغبة في قبولها قبل حرب حزيران 1967 وقبول مبدأ تقرير المصير في اراضي كانت الاردن تسيطر عليها حينئذ ، لم تكن اسرائيل لتستطيع ان تفعل ازاءه شيئا ، لو ان الملك حسين اتاحه و قبله الفلسطينيون عام 1967 . (2).

وفي نفس المجال ايضا قام الاستاذ وليد الخالدي بدراسة نشرتها ، مجلة الشؤون الخارجية الامريكية 1978 ، اثبت فيها بطلان المزاعم الاسرائيلية حول الخطر الذي يتهددها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية و السياسية لعدة اسباب منها :-

أ - ان قيام الدولة الفلسطينية سيكون ضمن اطار دولي للتسوية ، يتضمن بالضرورة كلا من الولايات المتحدة و الاتحاد السوفيتي .

ب - سيكون هناك الاطار الاقليمي للتسوية ، مع انسحاب اسرائيل من أرض مصر وسوريا ، لن تحتاج اي منها الى وضع قواتها على الحدود ، و بالتالي يمكن الاتفاق على ضمانات عربية جماعية .

حـ - بمقارنة الميزان العسكري بين اسرائيل و الدولة الفلسطينية ، نلاحظ عدم الاستمرار الاقليمي في الدولة الجديدة ، فقطاع غزة ستفصله عن الضفة الغربية اراضي اسرائيلية ، بعرض ما بين 20 الى 50 ميلا ، وحتى استعادة القدس الشرقية فان القدس الغربية ستظل مسيطرة على الطريق الرئيسي الذي يربط بين نابلس في الشمال و الخليل في الجنوب ، كما ان الدولة الجديدة سوف تتسم بحيالة من التطويق الاسرائيلية فكل من قطاع غزة و الضفة الغربية محاط بالكامل تقريبا بواسطة اسرائيل ، الاول من الشمال والشرق ، و الثاني من الشمال و الغرب ، والجنوب الجنوب الغربي(3)

(1) وعليكم السلام محمد عوض ص 214 مرجع سابق .
(2) نفس المرجع ص 221 مرجع سابق .
(3) المرجع السابق ص 223 .

ويختم وليد الخالدي دراسته قائلا " ان مشكلة الامن الحقيقية التي يفرضها قيام الدولة الفلسطينية هي كم من الوقت سيكون الجنرالات الاسرائيليين قادرين على رفع ايديهم من مثل هذه البطة الشهية (1) .

من هاتين الدراستين نرى بأنه ليس صحيحا ماتروج له اسرائيل من ان قيام الدولة الفلسطينية خطرا على وجودها و امنها . فما ان محاولة الترويج الاسرائيلية بدعوة الحفاظ علىامنها ماهي الا تورية واضحة للرغبة في التوسع الجغرافي ، فاسرائيل تريد ابتلاع الباقي من فلسطين قبل ان تقفز الى خارجها ، كما ان القضاء على الشخصية الفلسطينية هو هدف ا اسرائيل الشامل والذي يمثل اساسا سياسيا ثابتا في السلام الاسرائيلي الذي تريد فرضه على العالم العربي .

واذا كان هناك اتجاها عاما بين الذين يطرحون تصورات و مشروعات للدولة الفلسطينية في اسرائيل ، فانهم متفقون على امرين :-

أ - اشتراط علاقة ما مسبقة مع الاردن او اسرائيل او كلاهما معا سواء اتخذت هذه العلاقة اشكالا سياسية او اشكالا من الدمج الاقتصادي

ب - ان تكون مثل هذه الدولة منزوعة السلاح . (2) .

فلو تصورنا امكانية قيام دولة فلسطينية وفقا للتصورات الاسرائيلية ، تلك ، فلن تكون سوى دولة ضعيفة للغاية وفاقدة لكثير من اسس ومقومات الاستقلال.

لذلك فان كل المشاريع الاسرائيلية و المستمدة اساسا من الفكر الصهيوني تعتمد على:-

أ - ان فكرة " الحل الفلسطيني " لا تعني في التفكير الصهيوني الاستقلال الفلسطيني المطلق في نطاق اقليم معين او حق تقرير المصير ، وانما تعني ايجاد نوع من الحكم الفلسطيني الذاتي في دولة ناقصة السيادة .

ب - ان قيام هذه الدولة لا يعني انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة .

جـ - ان قيام هذه الدولة لا يعني منحها استقلالا سياسيا او اقتصاديا او اي نوع من الاستقلال الفعلي ، فعلى الصعيد السياسي يشترط ارتباطها باتفاقيات تعاقدية

---

(1) و عليكم السلام محمد عوض ص 225 مرجع سابق .

(2) الدولة الفلسطينية : الاماني و التوقعات السيد/ زهرة شؤون فلسطينية ص 166 مرجع سابق

او فدرالية او كنفدرالية معينة ، و على الصعيد الاقتصادي يشترط بقاؤها مفتوحة تماما كسوق اسرائيلية ، ومصدر للايدي العاملة الرخيصة ، او كجسر للاسواق العربية والاستثمارات الصهيونية ، بل و مطلوب ان يكون لاسرائيل ذات النفوذ على الصعيد الثقافي والعسكري(1):

لهذا فان الاتجاه العام للتسوية في المرحلة القادمة وفي ظل التوازنات القائمة سواء على المستوى الاقليمي او الدولي والتي من شأنها ان تدفع اسرائيل الى ضرورة اتخاذ موقف ازاء القضية الفلسطينية ، فان اقصى ما يمكن ان يقدمه الموقف الاسرائيلي هو اعادة طرح " الحل الاردني " ، مرة اخرى ، وبهذه النتيجة فانه يصعب التغلب على اي مراهنات من شأنها ان تغير الموقف الاسرائيلي ..

وهذا ما اكدته الخطوط العريضة لاسس حكومة الائتلاف " ليكود - العمل " في برنامج الحكومة الاسرائيلية الحالية التي ترفض الدولة الفلسطينية و المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وتنادي بمواصلة عملية " السلام " و على اساس اتفاقيات كامب ديفيد .

فقد نشرت صحيفة القبس ة الدولي في 1988/12/22 نقلا عن صحيفة هارتس الاسرائيلية التي نشرت الخطوط العريضة لبرنامج حكومة شامير الحالية حسب الوثيقة التي نشرتها الصحيفة (ان السياسة الخارجية لا سرائيل تستهدف المحافظة على الاستقلال وامن اسرائيل اضافة الى ابرام اتفاقيات السلام مع الدول العربية المجاورة ..... ان اسرائيل ستعارض اقامة دولة فلسطينية " اخرى " في الاراضي المحتلة بين الدولة العبرية ونهر الاردن ..... ان اسرائيل لن تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ..... ان الحكومة ستواصل العمل من اجل " السلام " في المنطقة في اطار اتفاقيات كامب ديفيد ، و ستجرى المفاوضات من اجل منح السكان العرب حقوقهم .... لا يمكن للسكان يهودا و السامرة و غزة الحصول على كل ذلك ، لانهم اذا فعلوا ذلك فانهم لن يحددوا مصيرهم ومستقبلهم فحسب بل مصيرنا نحن ايضا ..... الامر الذي نرفضه تماما) (2) .

وقد جاءت الاشارة الى الحكم الذاتي في اطار السلام في الشرق الاوسط - احدى وثائق كامب ديفيد التي وقعت بين مصر و اسرائيل والولايات المتحدة في 17/اكتوبر 1978

ويمكن ان توجه انتقادات قانونية الى ما جاء في كل من الاتفاقيتين كامب ديفيد و اتفاقية صلح المصرية الاسرائيلية المشار اليها سواء من حيث الشكل او من حيث المضمو

---

(1) الدولة الفلسطينية في الاستراتيجية الصهيونية ، عبد الرحمن غنيم ص 163 دار فلسطين .
(2) [illegible] الفا [illegible]
[illegible]
[illegible] التحرير الفلسطينية .

أ - من حيث الشكل :-

حيث انه لا يمكن الاعتراف بكل من مصر والولايات المتحدة الامريكية ، ومن باب اولى لاسرائيل بحق التفاوض نيابة عن الشعب الفلسطيني بدون تفويض من هذا الشعب ، وبالتالي ماجاء في الاتفاقية لا يولد اي التزامات قانونية دولية يلتزم به الشعب الفلسطيني ، او ترتيب اي آثار قانونية يمكن فرضها على الشعب الفلسطيني وهو ما عبر عنه القانون الدولي كما عبرت عنه المادتين (34 و 35) من اتفاقيـــة فيينا للقانون المعاهدات الدولية لسنة 1969 (1).

ب - من حيث المضمون :

فان احكام الحكم الذاتي قد جاءت باطلة بطلانا مطلقا لتعارضها مع النظام العام الدولي وقواعد القانون الدولي الآمرة ، وذلك طبقا للمادة (103) من ميثاق الامم التي نصت على انه في حالة تعارض الالتزامات التي يرتبط بها اعضاء الامم المتحدة وفقا لاحكام الميثاق مع اي التزام دولي آخر يرتبطون به فالعبرة بالالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق . وكذلك المادة (64) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات التي تنص بطلان اي معاهدة تتعارض مع القواعد الآمرة .

ذلك لان احكام الادارة الذاتية في وثائق كامب ديفيد تعني تعطيل احكام ميثاق الامم المتحدة التي تنهي عن العدوان والاستيلاء بالقوة او التهديد بها للاستيلاء على الاقاليم الاخرى بالمعنى الذي حددته الامم المتحدة في قراراتها بخصوص الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني ، كما انه يعطي اسرائيل التحكم في تقرير المصيرالشعب الفلسطيني لمصيره ، وهو حق لا يمنحه القانون الدولي لها ، لان وجودها في الاقاليم المحتلة مجرد واقعة مادية لا يكسبها اي حقوق سيادية و تلزمها قواعد هذا القانون بالانسحاب الكامل بدون شروط اوتغيير في الاوضاع القانونية و السياسية لاقاليم المحتلة .

---

(1) المادة (34) تنص على " لا تنشيءالمعاهدة التزامات او حقوقا للدول بدون موافقتها) المادة (35) تنص على " المعاهدات التي تنص على التزامات على الدول الغير ينشأ التزام على الدولة الغير نتيجة نص في معاهدة اذا قصد اطراف المعاهدة بهذا النص ان يكون وسيلة الانشاء الالتزام وقبلتالدول الغير صراحة هذا الالتزام كتابة " .اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات مايو 1969 .

المطلـــــب الثـــــاني

موقـــف الولايات المتحدة الامريكية من الدولة الفلسطينية

% اعتمدت الحركة الصهيونية . ثم الدولة الصهيونية على دولة عظمى ، تضمن لها البقاء وتحقق لها الاستمرار نظير ان تقوم الدولة الصهيونية على رعاية مصالحها في الشرق الاوسط.

فبعد الحرب العالمية الثانية تحولت الحركة الصهيونية من بريطانيا الى الولايات المتحدة الامريكية ، التي بدأت تظهر كقوة عظمى .(1)

ان مصالح الولايات المتحدة تتضح في محاولة ضمانها للسيطرة على المنابع النفطيــة وبذلك فان واشنطن لا تستطيع الاعتماد على تعاون طويل الامد حتى مع الانظمة الرجعية ، التي أخذت تدرك بالتهديد الذي يشكله لها النفوذ في حركة التحرر الوطني العربية في الشرق الاوسط ، لذلك وقع اختيارها على اسرائيل كقوة صهيونية برهنت على عدم معاداتها لحركة التحرر العربية ومن استعدادها لتنفيذ اي مطلب للولايات المتحدة .

كما ان جهاز التأثير الامبريالي على اسرائيل يقوم على اساس ان هذه الدولة لا تستطيع الاستمرارية دون مساعدات مالية و اقتصادية ضخمة تقدمها لها الولايات المتحدة ، وان التهديد بقطع هذه المساعدات يجبر اسرائيل على الطاعة و تحقيق الشروط التي توضع لها في واشنطن كما ان محيط السيطرة الصهيونية العالمية يطال الولايات المتحدة الامريكية ، ويبدي تأثيره الكبير على كل الحياة السياسية والاجتماعية بما في ذلك انتخاب الرئيس الامريكي(2).

وبهذا الخصوص يقول د/ عبد الوهاب المسيري " ان اعتماد اسرائيل على الولايات المتحدة الامريكية ازداد لدرجة غير عادية ، حتى انه يمكن القول ان الولايات المتحـــدة اصبحت طرفا في العقد الاجتماعي الذي يستند اليه التجمع الصهيوني .(3).

وهذا يعني ان الفكر الصهيوني للدولة الفلسطينية ليس هـو العنصر الوحيد الذي من خلاله يتم تحديده ، فالولايات المتحدة التي تقع خارج النطاق الاسرائيلي تحدد هذا السلوك بشكل مؤثر واكثر فاعليـــة .

---

(1) " فلسطين الدولة " د/ عصام سخنيني
ومن بواكير هذا التحول هو الدور المتميز الذي لعبته الولايات المتحدة ، في تشغيل اي اقتراح يرمي الى ادخال نص في صلاحيات لجنة التحقيق الخاصة ، يدعوا الى استقلال فلسطين ، ز اوضحت صحيفة نيويورك تايمز موقف مراقل جونسون المندوب الامريكي في الولايات المتحدة بقولها " انه كان يقود النضال ضد ان تشمل صلاحيات اللجنة البحث في استقلال فلسطين .
انظر _ فلسطين الدولة د/ عصام سخنيني ص180 وما بعدها مرجع سابق

(2) من كامب ديفيد الى مأساة لبنان تأليف اغار يتشيف ، ترجمة هاسين نون ص 50 دار الفارابي 1986 بدون طبعة .

(3) القبس الدولي عدد 1162 د/عبد الوهاب المسيري ص 6 1986/11/11 .

فمنذ قيام الكيان الصهيوني ، و الموءسسة الاساسية له هي الموءسسة العسكرية ، الهادفة الى حماية مصالح الاستعمار في المنطقة بدءا من عدوان السويس عام 1956 ، ثم تحولت الى قاعدة عسكرية امريكية فضلا عن كونها من اكبر القواعد العسكرية فاعلية بسبب موقعها الجغرافي كما انها من اقل القواعد العسكرية كلفة (1).

لذلك فان سياسة الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط تقوم على اساس المحافظة على الكيان الصهيوني و على امنه بالمفهوم الصهيوني ، كما ورد في مبادرة ريغن وما نص عليه في وثيقة التحالف الاستراتيجي التي وقعت بعد اتفاقيات كامب ديفيد ، وكما جاء في الوثيقة الاخيرة الاكثر تطورا ووضوحا والتي وقعت في شهر ابريل 1986 ، والتي عكست التزام الولايات المتحدة الامريكية بأمن اسرائيل و الاستعداد لاقامة نوع من العلاقة الاتحادية بينهما (2) .

وهذا يعني ان الكيان الصهيوني اصبح يمثل جزءا هاما في استراتيجية الحلف الاطلسي لمواجهة الاتحاد السوفيتي في منطقة الشرق الاوسط . وبالتالي تحوله الى مركز موءثر في الصراع بين الدول الكبرى بما يهدد السلام العالمي ان حماية امن اسرائيل اصبحت احد اهم بنود السياسة الامريكية في الشرق الاوسط والتي تدخل في البرامج الانتخابية للحزبين الديمقراطي والجمهوري .

فمن النصوص المتعلقة بالسياسة الامريكية في الشرق الاوسط في برنامج الانتخابي للحزب الجمهوري الحاكم في عهد ريغن - مايلي :-

(ان حجر الزاوية لحماية مصالحنا الحيوية على مدار ثلاثة عقود خلت يبقى علاقاتنا الاستراتيجية والاخلاقية مع اسرائيل ...... وان قوة اسرائيل مع دعم الولايات المتحدة هما العقبة الاساسية في وجه الهيمنة السوفياتية على المنطقة ......) .

(ان سيادة دولة اسرائيل و امنها و سلامتها حقيقة اخلاقية ونحن نتعهد بالمساعدة في الحفاظ على تفوقها العسكري النوعي ضد اعدائها ....) .

(واليوم .... فان العلاقات الامريكية - الاسرائيلية متقاربة اكثر من اي وقت مضى اذ اننا في عهد الرئيس ريغن تخطينا مرحلة الكلام الى التعاون السياسي والعسكري والدبلوماسي الشامل ......

(1) ان كلفة " 456 " الف جندي في حالة التعبئة الكاملة ، تكلف الولايات المتحدة حوالي 5 مليارات دولار سنويا فقط .
انظر خالد الحسن الدولة الفلسطينية شرط اساسي للسلام .....ص 28 مرجع سابق

(2) الانتفاضة " الثورة الشعبية " خالد الحسن 54 مرجع سابق .

(ان الجمهوريين يؤكدون مجـــددا ان الولايات المتحدة يجب ان لا تعترف او تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية طالما تشجع الارهاب و ترفض الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود و كذلك رفضها القبول بـقراري الامم المتحدة " 242 و 338 " ...) (1).

لذلك فان الولايات المتحدة تنظر الى مصالحها و تنظم سلوكها و تعاملها الاستراتيجي في منطقة الشرق الاوسط من منطلق مصلحة اسرائيل في وجودها وامنها و اقتصادها وقواتها العسكرية .

فاصرار الولايات المتحدة الامريكية على الاعتراف الفلسطيني باسرائيل وباقامة سلام تعاقدي و برنامج سياسي معتدل و شخصيات معتدلة ، وعلاقات سلام طبيعية كـ شروط مسبقة للحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ، بدون اي التزام مسبق بأي موقف فلسطيني فان ذلك يعني كما يقول خالد الحسن يعني فرض الاستسلام على الشعب الفلسطيني من موقع يتناقض مع مركزها كقوة عظمى لخدمة السلام الدولي ومع قرارات الامم المتحدة و ميثاقها ، مع انه من المعروف ان منظمة التحرير الفلسطينية وفقا للقانون الدولي لا تملك حق الاعتراف بأسرائيل لأنها تمثل نضالا يستهدف استعادة السيادة الفلسطينية باقامة دولة فلسطينيـــة مستقلة ، وليس ممارسة السيادة (2).

وبخصوص القرار (242) والتفسير الامريكي له اوضح وزير الخارجية الامريكية الاسبق " هينري كسنجر " بقوله ، " ان قرار مجلس الامن 242 تعمد عدم الدقة فما يتعلق بانسحاب اسرائيل من أراضي او " جميع " الاراضي التي احتلتها اسرائيل عام 1967 والقصد من عدم الوضوح هذا في حال استخدامه " قاعدة للمفاوضات " هو الاتاحة لاسرائيل اذا ما اقتضى الامر للاحتفاظ بجزء من هذه الاراضي في اطار مفاوضات سلام ترسم " حدودا امنة ومعترف بها " لدول المنطقة " (3)

وهذا يعني ان الولايات المتحدة الامريكية تبنت خطوط 1967 ومع تعديلات لصالح اسرائيل حدودا لدولة اسرائيل . وهو تفسير عـــلاقة له من قريب او بعيد بنص القرار 242 و يتناقض مع موقف القانون الدولي في عدم جواز اكتساب اراضي الغير بالقوة .

---

(1) وثائق ، الصداقة العدد (1) نوفمبر 1986 مرجع سابق .
(2) السلام في الشرق الاوسط ، خالد الحسن ص 24 ، سلسلة صامد الاقتصادي رقم (22) بدون طبعة
(3) القبس الدولي عدد "1192" أ ص 3 1986/12/16

فالقرار 242 ينص على عدم جواز الاستيلاء على الارض الغير بالقوة ، وعلى حق دول المنطقة ان تعيش في سلام ضمن حدود امنة و معترف بها ، وهذا يعني على الاقل الانسحاب من كل الاراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 ، ان لم يكن من كل الاراضي المحتلة خارج حدود التقسيم .

كما ان مطالبة الولايات المتحدة لشخصيات معتدلة و ببرنامج سياسي معتدل حتى يمكن لها ان تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ، و في ذلك يتساءل د/ عصمت سيف الدولة بحق اين يقع موقف الاعتدال بين الحرية و العبودية ، وبين الاحتلال و التحرر ، بل اين موقف الاعتدال من اغتصاب الاراضي و اغتصاب العرض (1).

ان حقوق الانسان و الديمقراطية التي تستعملها الولايات المتحدة في مواقفها المعلنة كدافع لتأييد اسرائيل تتجمد عندما تتصل بشعب فلسطين ، وبخاصة فيما يتصل بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ، لانها لم تأت من خلال الانتخابات (2) .

وهنا لا بد من التساؤل ، اذ كيف يمكن ان يتم الانتخاب المباشر في وضع الشعب الفلسطيني الذي يعيش ثلثه تحت الاحتلال ، والباقي يعيش مشردا في الشتات . ومع ان قدرا من الديمقراطية قائم في منظمة التحرير الفلسطينية اذا ما ربط بطبيعة اوضاع الشعب الفلسطيني ، كما ان احد من هذا الشعب أينما وجد شكك في شرعية تمثيل المنظمة له .

وهذا كان واضحا من الموقف الامريكي من اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة والبيان السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشر بأن قرار المجلس الوطني غير كافيا للحل ، وان الدولة الفلسطينية لا تتوفر لها فرص القيام على الارض ، لانها اعلنت من طرف واحد (3) هذا على الرغم من قبول المجلس الوطني بكل التحفظات الامريكية بشأن بدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية .

---

(1) الخبر الدولي عدد "1103" ص 6 1988/11/01 . د/ عصمت سيف الدولة بمقالة له بعنوان "فلسطين دولة القضية ام قضية الدولة .

(2) خالد الحسن " السلام في الشرق الاوسط " ص30 ،مرجع سابق .

(3) الخبر الدولي عدد "1175" ص 6

ان القانون الدولي يؤكد على أن يكون الاعتراف بالحكومات والدول تماما و غير موقوف على شرط ، فان الموقف الامريكي يبدوا متعسفا و ينقصه السند القانوني .

كذلك فهو يتناقض مع موقفها حين اعترفت باسرائيل ، فانها لم تعلق اعترافها على أ شرط علما بأن الوقت الذي اعترفت فيه الولايات المتحدة الامريكية باسرائيل ، كانت هذه الاخيرة تحتل اراضي خصصت بموجب قرار التقسيم لاقامة دولة فلسطينية (1).

فعلى النطاق الدولي فان مايزيد على 90 دولة تعترف بالدولة الفلسطينية , وما من دولة ، جعلت اعترافها مشروطا او موقوفا على شرط بالنسبة للدولة الجديدة .

ان النتيجة الطبيعية لهذا الموقف الامريكي اضافة الى سياساتها في الشرق الاوسط يوضح بما لا يدع الشك ان الولايات المتحدة الامريكية معادية لمصالح وحقوق الشعب الفلسطيني.

فالولايات المتحدة الامريكية تبنت الموقف الاسرائيلي او اسرائيل تبنت الموقف الامر فلافرق لانهما ترفضان الدولة الفلسطينية المستقلة ، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني والانسحاب من كل الاراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس ، وعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ، او دخولها الى الموءتمر الدولي كوفد مستقل ، فحتى الان تتبنى الولايات المتحدة الامريكية الموءتمر الدولي بمفهوم أنه غطاء او مظلة للمفاوضات الثنائية المباشرة بين كل من الاردن . و سوريا و لبنان مع الكيان الصهيوني .

اما منظمة التحرير فيجب عليها ان تقبل التحفظات الامريكية بشأنها حتى يتسنى لها الدخول للموءتمر الدولي وحتى لو دخلت الولايات المتحدة الامريكية معها من خلال قبولها لتلك التحفظات فان ذلك لا يعني اعترافها بالدولة الفلسطينية المستقلة ، لان ذلك يتناقض مع طبيعتها الامبريالية والاستعمارية - في نشأتها وتكوينها - القائمة على حرمان الشعب الامريكي الاصلي " الهنود الحمر " بل وابادتهم ، واقصى ما يمكن قبوله هو دولة فلسطينية منزوعة السلاح مرتبطة مع الاردن في اطار اتحاد كنفدرالي .

وهو ما أكده الرئيس الامريكي ريغين بان دعم الولايات المتحدة لاسرائيل لم يتأثر لقرار التحدث الى منظمة التحرير الفلسطينية .

---

(1) الوضع القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية -/ انيس قاسم شوءون فلسطينية عدد 114 مرجع سابق .

كما ان الخارجية الامريكية اوضحت ذلك في ان قرار الولايات المتحدة الدخول في حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية لا يعني بأي حال اعتراف واشنطن بالدولة الفلسطينية التي اعلنها المجلس الوطني في دورته التاسعة عشر كما ان ذلك الحوار لا يعني اتخاذ موقف حول من يمثل الفلسطينيين في مفاوضات السلام و اكدت الولايات المتحدة بأن الحوار مع منظمة التحرير لن يوءثر على علاقة الولايات المتحدة في اسرائيل ، التي هي علاقة قائمة منذ امد طويل وراسخة لا تهتز (1) .

واكدت الولايات المتحدة تصريحاتها تلك من الناحية العملية بمعارضتها القرار رقم 43/3 الصادرة عن الجمعية العامة والداعي الى عقد موءتمر دولي في الشرق الاوسط وكذلك القرار رقم 43و 54 الداعي الى تغيير اسم منظمة التحرير الفلسطينية في الامم المتحدة الى اسم فلسطين اعتبارا من يوم 15 ديسمبر 1988 وقد جاءت تلك المعارضة بعد يوم واحد فقط من اعلان الولايات المتحدة بدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية .

هذه المعارضة التي صدرت عن الولايات المتحدة الامريكية ليست لها اي اساس قانوني لانها اعترفت بالقرار الاممي رقم (181) و بناءا على ذلك تم الاعتراف باسرائيل و بالتالي فان الولايات المتحدة الامريكية ملزمة ايضا بالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة ، فلا يجوز لمن اعترف بهذا القرار والتزم به عند صدوره ان لا يلتزم به الان ، لان الالتزام بهذا القرار للتهرب من الالتزام بالاعتراف بدولة فلسطين المستقلة ، يكون قد سحب اعترافه باسرائيل ايضا لان هذا القرار كل لا يتجزء .

اذا كان هذا هو موقف الادارة الامريكية في عهد ريغن فان الموقف نفسه اتخذته الادارة الجديدة ، حيث لخص " جيمس بيكر " وزير الخارجية الامريكي سياسة ادارة الرئيس الامريكي جورج بوش واهدافها في الشرق الاوسط ، فقال " اننا ندعوا للمفاوضات المباشرة على اساس قراري مجلس الامن رقم 242 و 338 التي تشمل مقايضة الارض بالسلام ومن الناحية الواقعية يجب ان تشترك الاردن في اي اتفاق ، ولابد للفلسطينيين أن يشتركوا في تقرير مصيرهم ، ولكننا مازلنا نعتقد بأن الدولة الفلسطينية المستقلة سوف لا تكون مصدرا للاستقرار او تساهم في السلام العادل و الدائم .)(2) :

---

(1) القبس الدولي ص 3 عدد (1194) 1988/12/16 .

(2) صحيفة الصباح التونسية عدد 13642 ص 2 تصدر عن دار الصباح التونسية 1989/01/19 .

وخلاصة القول ، يخطىء كثيراً كل من يراهن في العالم العربي على نجاح فك الروابط المتينة القائمة بين الولايات المتحدة الامريكية و اسرائيل لاستمالة واشنطن الى جانبه فالمصالح النفطية للولايات المتحدة في الشرق الاوسط لن تقدر على اجبار واشنطن ان تغير من موقفها تجاه القضية الفلسطينية عموما والدولة الفلسطينية على وجه الخصوص .

الخاتمة

يتضح من خلال دراستنا ان الفلسطينيين هم اصحاب السيادة التاريخية على فلسطين وذلك عبر عصر ما قبل التاريخ والى الآن ولم يكن وجود اليهود في فلسطين الا بصفتهم غزاة مثلهم في ذلك مثل سائر الغزاة في تلك الفترة .

ويتضح كذلك فساد مستندات الحركة الصهيونية الذاتية التي اختطتها منذ مؤتمرها الأول الذي انعقد في بال 1897 باستنادها الى ماذهب اليه مدونو التوراة من الزعم ، بأن معتنقي الديانة اليهودية هم " شعب الله المختار" من أجل المطالبة بفلسطين كي تقيم عليها كهدف مرحلي وطنا قوميا عنصريا ، يقتصر في تكوينه البشري على معتنقي الديانة اليهودية الذين جاءت بهم من مختلف شعوب ودول العالم ، لتتخذه كنقطة انطلاق نحو تحقيق هدفها النهائي المتمثل فيتدمير كيان شعوب العالم والسيطرة عليها وتسخيرها لخدمة اطماعها العنصرية .

ان دور الاستعمار وعلى وجه الخصوص بريطانيا والتي كانت مهيمنة على المجتمع الدولي وقتئذ وقد اعتقدت أن هناك التقاء بين مصالحها القائمة على سرقة حقوق وثروات الشعوب الافرآسيوية وبين أهداف الحركة الصهيونية ، فانها اغفلت البحث في مصير وحقوق الشعب العربي الفلسطيني الذي استهدفت الحركة الصهيونية بناء المرحلة الاولى من دولتها العنصرية " اسرائيل الكبرى " على ترابه الوطني ، وقدمت لتلك الحركة ثلاث وثائق لعبت دورا بارزا في تحقيق أهدافها ، وقد تمثلت هذه الوثائق في وعد بلفور الذي اصدرته الحكومة البريطانية في 1917/11/2 وصك الانتداب البريطاني الذي تم فرضه على فلسطين في 24/يوليو /1922.

وأخيرا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (181) الصادر في 1947/11/29 والقاضي بتقسيم فلسطين الى دولة عربية ودولة صهيونية ، هذا اضافة الى تدويل منطقة القدس .

وقد اتضح ان ما يجمع بين هذه الوثائق الثلاث الاستعمارية والدولية هو بطلانها المطلق شكلا ومضمونا لتجاوز مصدريها نطاق اختصاصاتهم ، بالاضافة الى انتهاك مبادىء القانوني الدولي بالاعتداء على حقوق الشعب الفلسطيني في الحفاظ على سيادته

ووحدة وسلامة ترابه الوطني وحقه في تقرير المصير واقامة دولته الفلسطينية المستقلة كما عرفت في عهد الانتداب ، وتلك الوثائق جميعها ماكانت لتصدر لولا سياسة القوة التي كانت تهيمن على سلوك دول الاستعمار تجاه الدول الضعيفة فيآسيا وافريقيا . ان الاستعمار القديم والحديث الذيابتلت به الارض العربية هو استعمار واحد مهما اختلفت وسائله ، خاصة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني العنصري في فلسطين.

ان بريطانيا تمادت بخيانة امانة الانتداب ، حين اقدمت على ممارسة سياسة القمع ضد الشعب الفلسطيني ، في الوقت الذي فتحت فيه أبواب الهجرة اليهودية الى فلسطين من مختلف بقاع الارض ، ومكنت الحركة الصهيونية من استلاب الارض والسيطرة على مرافق البلاد ومنابع الثروة وساعدت الحركة الصهيونيةفي تدريب وتنظيم عصاباتها الارهابية وتجهيزها بأحدث الأسلحة الشرسة ، بحيث توفرت لها أوضاع مكنّتها عند صدور قرار التقسيم في 29/نوفمبر 1947 ، مع اقتراف أبشع أنواع الارهاب ، وشن الحرب العدوانية ضد الشعب الفلسطيني وحقوقه بصورة انتهكت جميع مبادىء القانون الدولي ، وجسدت جميع جرائم الحرب ضد الانسانية والتيتحدد معناها في ميثاق نورمبوغ لعام 1945 ، كما أدت الى سلب ممتلكات الشعب الفلسطيني ، وتدمير كيانه السياسي وانتزاعه من ترابه الوطني ، وتحويله الى جماعات من اللاجئين ، مشردة في المخيمات المنتشرة في البلاد العربية ، الناتجة منحرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير .

ويتضح ايضا انه رغم نجاح الحركة الصهيونية في اعلان قيام كيانها العنصري " اسرائيل " عام 1948 على اكثر من 80٪ من مجموع اراضي فلسطين ، واستيلائها في حرب حزيران 1967 على بقية فلسطين ، واراضي عربية اخرى ، بالاضافة الى نجاحها بالتواطيء مع الولايات المتحدة الامريكية التي حلت محل بريطانيا في زعامة الاستعمار الحديث ، وفي الحصول على عضوية الأمم المتحدة ، واعتراف عدد من دول العالم ، وفي تعميق حرمان الشعب الفلسطيني من تقرير المصير ، وذلك باسقاط قضيته من جدول أعمال الامم المتحدة ، والاقتصاد في بحثها على انها قضية "لاجئين ، وفي رسم صورة زائفة حول فلسطين ، على انه صراع بين دول ذات سيادة تحركه اطماع الدول العربية في أو الاستيلاء على بعض اجزاء من " دولة اسرائيل" فان عدم استسلام الشعب

الفلسطيني وعدم تفريطه بأي حق من حقوقه قد حال دون اضفاء أي طابع قانوني على ما حققته " اسرائيل " في الواقع ، فهي لا تعدو ان تكون سلطة احتلال تملك سلطة ادارة فعلية ، في حين يحتفظ الشعب الفلسطيني بالسيادة على كامل فلسطين كما عرفت في عهد الانتداب .

ويمكن ان يلاحظ ان تمكن اسرائيل من احتلال ما احتل من الاراضي العربية ، ليس في طريق حل القضية فالتاريخ مليء بالعبر التي تؤكد ان الاحتلال العسكري القائم على العدوان والاضطهاد لا يعني كسب الحرب ، فالجيوش النازية والفاشية قد احتلت ما احتلت من بقاع شاسعة في أوروبا وفي افريقيا وفي آسيا ، ولكن لم يؤدي هذا الى كسبها الحرب، ولم يحول دون هزيمتها الساحقة في النهاية .

ان استمرار المواجهة بين الشعب الفلسطيني والحركة الصهيونية ممثلة ب"دولة اسرائيل " قد دفع الدول العربية الى اتخاذ قرار في مؤتمر القمة العربي الأول الذي انعقد في القاهرة 13/يناير عام 1964 ، باحداث منظمة توحد عمل الشعب الفلسطيني في مواجهة العدوان الصهيوني ، وبناء على ذلك انعقد المؤتمر الفلسطيني الاول في 28/مايو/1964 في مدينة القدس وانبثقت عنه منظمة التحرير الفلسطينية التي اقر مؤتمر القمة العربي السابع المنعقد في الرباط في 26/اكتوبر 1974 بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وقد حققت منظمة التحرير الفلسطينية نجاحات باهرة على مختلف الاصعدة والمستويات الداخلية والعربية والدولية ، وفي شتى المجالات الاجتماعية والسياسية والعسكرية ، على نحو اثبت للعالم ، ان الشعب الفلسطيني هو شعب حي يلتصق بترابه الوطني ، وانه ليس مجرد جماعات من اللاجئين ، بل شعب بكل ما تعنيه كلمة شعب بالمعني المقصود في ميثاق الأمم المتحدة ، بحيث فرض على المجتمع الدولي " دولا ، ومنظمات دولية " وقد انقلبت موازين القوى فيه لصالح الشعوب والدول المحبة للسلام الى ان يعيد تقييم موقفه تجاه احداث منطقة الشرق الاوسط ، لينسجم مع الحقائق التي كشف عنها نضال الشعب الفلسطيني ، وعلى اساس الاقرار بحقوق هذا الشعب :

فكما قاوم الشعب الفلسطيني نظام الانتداب ، فقد واجه بنفس العنف أيضـا مؤامرات الحركة الصهيونية ومحاربتها في شتى الاصعدة ، وباستخدام كافـة الوسائـل المتاحة له بما في ذلك القوة المسلحة وكان في كل ذلك منسجمـا مع مبادىء القانون الدولي ، حيث توافرت في جرائم الحركة الصهيونية الشـروط التي تقرر له اللجـوء الى القوة دفاعا عن النفس .

ان اصـرار الشعب الفلسطيني وتصـميمه على استعادة حقوقه كاملـة وعلى رأسها حقه في تقرير مصـيره واقامة دولته الفلسطينية المستقلة وتصاعـده في اعمال المقاومـة ، وفي الوقت الذي ترفض فيه " اسرائيـل " كافـة القرارات الهادفة الى تسوية قضـية فلسطين بالطرق السلمية المستندة الى مبادىء العدالة والقانون الدولي والتي توالـي صدورها عن المجتمع الدولي ممثـلا في الامم المتحدة . والتي بدا واضحا ان بنيتهـا قد تغيرت لصالح الدول المحبة للسلام ، وقـد ادى الى تكشـف حقائق الصراع حول فلسطين ، انما هـي حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصـرف وان الصراع بين الدول العربية والحركة الصهيونية الممثلة بدولتها " اسرائيـل " لا يعدو ان يكـون نتيجة ثانويـة تتفرع عن القضـية الاساسية .

وازاء ذلك اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة في 10 ديسمـبر 1969 قرارهـا رقم (2535) الذي عـبّر عن التحـوّل الجذري في موقف المجتمـع من قضـية الشعب الفلسطيني والتي اعترفت من خلال هذا القرار بالهويـة الوطنية للشعب الفلسطيني باعتباره شعبا بالمعنى المقصـود في ميثـاق هيـئة الأمم المتحـدة ، وليس مجرد جماعات من اللاجـئين .

ومن ثم توالت صدور قرارات الامم المتحدة التي اكدت موقف المجتمع الدولي لاقرار حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير والسيادة والاستقلال في وطنه فلسطين ، كما تم تأكيد ذلك من خلال العلاقات الثنائية التي اخذت تقوم خارج نطاق الامم المتحدة ، بين منظمة التحرير الفلسطينية ومختلف دول العالم .

لقد اقر المجتمع الدولي " دولا ومنظمات دولية " حقوق الشعب العربي الفلسطيني الا أنه من الواضح انه ليس كافيا ان يقف عند حد اصدار القرارت وانما عليه ان يتخذ الاجراءات المناسبة لتنفيذها ، وان هيئة الامم المتحدة هي وحدها المؤهلة لتكون الاطار لأي عملية سلام خاصة وان المشكلة اساسا انشأها قرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة عام 1947.

ان الكيان الصهيوني علاوة على كونه غير شرعي فانه يعتبر كيان احتلالي ، اذ يحتل فلسطين واراضي عربية اخرى ، لم تكن مخصصة له في قرار التقسيم ، وعليه فان الشعب الفلسطيني له الحق في تقرير المصير والحق في اقامة دولته المستقلة على ارض فلسطين كاملة .

ومادام يمتلك هذا الحق فانه يحق له من باب اولى ان يقرر مصيره ويقيم دولته المستقلة على الجزء المحتل من فلسطين في حرب حزيران 1967.

ان الحديث عن المشاريع الرسمية الاسرائيلية ، بخصوص الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، فانه لا يقصد منها سوى الحكم الذاتي المرتبط ، بالاردن على اكثر تقدير وبالتالي فهي ترفض اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في فلسطين، وترفض الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، كما انها اغفلت الحديث عن حقوق اللاجئين ، وعليه فهي تتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة استنادا الى مبادىء القانون الدولي والتي منها مبدأ عدم جواز اكتساب الاقاليم بالقوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية .

ومنها أيضا مبدأ عدم جواز انتفاع المعتدي بجني ثمارعدوانه وقاعدة حق تقرير المصير الثابتة في نصوص العديد من الاتفاقيات الدولية وفي القرارات الاممية العديدة .

ان التفكك العربي جعل المجموعة الأوربية تستفيد من التناقضات التي يتخبط فيها وكذا حالات المد والجزر التي تميز وجوده ، فبقدر ماكان التضامن العربي والذي تبلور اساسا خلال حرب سنة 1973 واقعا ملموسا ، أرغم اوروبا على مراجعة مواقفها بشكل ايجابي لصالح القضية الفلسطينية ، فان تدهور الموقف العربي في تبنيه موقف موحد واضح للقضية الفلسطينية ، مكنت بعض القوى في التعامل معها بشكل سلبي .

لذلك فان على الدول العربية بعد اتخاذها موقف موحد في مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد بالجزائر في جوان 1988 بشأن القضية الفلسطينية فانه يجب عليها اعادة النظر في تعاملها مع اوروبا الغربية ، ذلك لان مقدار احتياجات الموارد العربية يفرض على العرب استخدام الطاقة العربية سياسيا لتحقيق اقصى المنافع لمناصرة القضية الفلسطينية . كما يجب على القادة العرب استثمار التناقضات التي يتسم بها النظام الدولي والمتمثلة في جوهره المنقسم بين قوتين عظميين" الويات المتحدة والاتحاد السوفيتي " فضلا عن وجود دول تتطلع الى تقويض هذه القضية الثنائية ، ومن بينها اساسا فرنسا ، فان على العرب ، تعميق هذه النزعة الاستقلالية من خلال دفعها وتشجيعها على القيام بدور خاص في حل النزاع العربي الاسرائيلي . كما هو الامر بالنسبة لانعقاد مؤتمر دولي تحضره الاطراف المعنية بما فيها الدول الاعضاء في مجلس الأمن.

ولاشك ان هذا الاتجاه يفترض اعادة النظر في التعامل الخاص مع الولايات المتحدة وعدم اعتبارها كمالك للحل فيما يتعلق بالصراع مع اسرائيل ، والتي تبث بالملموس طبيعة التحالف الاستراتيجي ، بين الولايات المتحدة واسرائيل ، وابرز للعرب خطأ المراهنة على السلام الامريكي في المنطقة العربية .

فالولايات المتحدة لازالت حتى اليوم تنطلق في رسم سياستها في المنطقة العربية من ثوابت الالتزام بتفوق اسرائيل الكلي على الجانب العربي والفلسطيني ، واعتبار الدولة الفلسطينية عنصر من عناصر عدم الاستقرار في المنطقة ، واعتبار المؤتمر الدولي سابقا لأوانه ، وتفضيل المفاوضات الثنائية المباشرة على هذا المؤتمر ، فضلا عن تصورها للمؤتمر والتي تجعل منه مظلة وغطاء للمفاوضات المباشرة ، واخيرا اعتبار مهمة انهاء الانتفاضة مهمة اساسية لتحركها الدبلوماسي في المنطقة .

وهو الأمر الذي لازال يرفضه الجانب الفلسطيني في حواراته مع الولايات المتحدة لأن كل المفاوضات السياسية ، وعبر التاريخ كانت نتائجها تحسم في أرض المعركة ، ولكن الحوار الامريكي الفلسطيني شرطه الاساسي هو اسكات صوت المعركة الحقيقي " الانتفاضة " الذي يصنع النتائج لأي معركة حتى ولو كانت معركة سياسية .

لذلك يجب على المجتمع الدولي والامم المتحدة اجبار الولايات المتحدة على تغيير سياستها المعادية لحقوق الشعب الفلسطيني ، لان ذلك يتنافى مع وجودها كقوى عظمى مهمتها الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ، خاصة وان الموقف السوفيتي يتجاوب بايجابية مع فكرة تحقيق السلام المتضمنة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، واقامة دولته الفلسطينية المستقلة .

لقد مرت على الشعب الفلسطيني ، سواء في الأرض المحتلة أوخارجها فترات من اليأس والاحباط ، غير ان الثورة التي حمل لوائها هذا الشعب ، والتي تمثل الانتفاضة "الثورة الشعبية " الراهنة احدى حلقاتها البارزة والهامة ، قد أحبطت مشاريع التسوية التي لا تضمن لهذا الشعب حقوقه الوطنية الثابتة ، وفي مقدمتها اقامة دولته المستقلة في فلسطين .

وعلى الرغم من ان منظمة التحرير الفلسطينية لم تتمكن حتى الان من دحر الاحتلال الاسرائيلي عن اية بقعة من الاراضي الفلسطينية المحتلة ، الا انها اعادت بعث الشخصية الوطنية الفلسطينية " الكيان الفلسطيني " وأعادت مسألة الاستقلال الوطني بوصفه الحل المقبول حاليا للقضية الفلسطينية والهدف الذي لا يمكن التراجع عنه للشعب الفلسطيني :

ان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض الواقع هي مسؤولية دولية وخاصة من قبل الامم المتحدة ، لأن تاريخ الصهيونية قبل وبعد قيام الكيان الصهيوني اثبت عدوانيته التي لا تتوقف او تنحسر الا بفعل القوة ، ولاشك أن الخطوة الأولى على طريق التحرر هو اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعدم اقفال الباب أمام فلسطين الديمقراطية كما عرفت في عهد الانتداب .

ان قراءة الواقع لا يمكن ان تكون منظار المستقبل ، وقد كبت أمم كثيرة عبر تاريخها الطويل ، ولكنها نهضت واسترجعت قوتها حتى اتخذت لها مواقع اكثر تقدما

في المجتمع الدولي ، ولوكانت الامم تحكم على ذاتها بواقعها ، لما حدث هذا التطـــور في وضـــع الدول الكـبرى في العالم ، اذ في كل فترة زمنية نجد عدد من الدول هــــــي المتنفـــــذة ثم كبت ، فيأتي بعدها دول اخرى وهكذا ، وهذا دليل على ان الدول والشعوب والأمم تغير واقعها بفعلها ومبادئها وارادتها القوية ، وليست الأمة العربية بشــــاذة عن ذلك ، والدولة الفلسطينية في مفهومها القانوني تشمل كل فلسطين بكل حدودهـــــا " منذ عهد الانتداب " وشعبها الذي كان يقيم فيها منذ مئات السنين، ماعدا أولئــــك الذين اتوا كمستوطنين منذ عهد الانتداب على فلسطـــين.

لذلك يجب على القيادة الفلسطينية حماية الانتفاضة " الثورة الشعبية " في الاراضي المحتلة من خلال توفير الحماية السياسية لها وتجذيرها وتوسيع نطاقها وزيادة اسهام جماهير الشعب الفلسطيني في الشتات بدعمها ، لان الانجازات والمكتسبات السياسيـــة على الصعيد الدولي ، التي حققتها منظمـــة التحرير الفلسطينية كانت هي سببهـــــا المباشـــر ، وهي التي يمكن لها ان تقرب الحل المرحلي لبرنامج منظمة التحرير .

ان الطريق نحو الدولة الفلسطينية المستقلة ليس عملا بسيطا كما يتصوره البعض، بل هو طريق مزروع بالالغام ولا يمكن اجتيازه بسلام ، الا بتجنب محاذير قاتلة يفترض على القيادة الفلسطينية ان تكون واعية لها ومدركة لخطورتها .

واذا كانت الانتفاضة " الثورة الشعبية" جعلت الحل السياسي ممكنا فان المطلوب هو تجنب الحل السياسي الذي يمكن ان يجهضها قبل ان تحقق هدفها وان لا تقبل مقايضـة الانتفاضة بأي دولة من شأنها ان تحد من تحقيق الهدف الفلسطيني النهائي بدولة فلسطينية واحدة موحدة ، بمعنى دولة فلسطينية ديمقراطية على كل فلسطين.

لأن قضية الدولة لم تطرح الا بفعل الانتفاضة لذلك فان دستور الدولة الفلسطينيـة قبل ان تتحقق يفترض ان يحمل في طياته اهداف الميثاق الوطني الذي يعتبر الشريعــة التي اجمع عليها كل الشعب الفلسطيني .

وان الكفاح المسلح الذي اعتمدته المقاومة الفلسطينية هو الطريق الأمثل لممارسة حق تقرير المصـــير ، وهو الطريق الوحيد الذي يجب ان يتقرر به مصير فلسطين.

الملاحق

ملحق رقم (1)

أ - نص قرار مجلس الامن رقم 242 الصادر في 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1967:

ان مجلس الامن اذ يعرب عن قلقه المستمر للموقف الخطير في الشرق الاوسط واذ يؤكد عدم جواز حيازة الارض بطريق الحرب والحاجة الى العمل من اجل سلام عادل ودائم تستطيع فيه كل دولة في المنطقة ان تحيا في أمن . واذ يؤكد ايضا ان جميع الدول الاعضاء بقبولها ميثاق الامم المتحدة قد تعهدت بالالتزام بالعمل وفقا للمادة الثانية من الميثاق.

1) يؤكد ان تطبيق مبادىء الميثاق يقتضي اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ينبغي ان يشمل تطبيق كل من المبدأين التاليين:

أ - انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من اراضي احتلت في الصراع الاخير.

ب - انهاء كل دعاوى او حالات الحرب واحترام والاعتراف بسيادة كل دولة في المنطقة ووحدة اراضيها وحقها في الحياة في سلام داخل حدود آمنة معترف بها متحررة من التهديدات بالقوة او باستخدام القوة .

2) يؤكد ايضا ضرورة :

أ - ضمان حرية الملاحة عبر الطرق المائية الدولية في المنطقة .

ب - تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج - ضمان حصانة الاراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق اجراءات تشمل اقامة مناطق منزوعة السلاح .

3) مطالبة السكرتير العام بتعيين ممثل خاص يتجه الى الشرق الاوسط لاقامة واجراء اتصالات مع الدول المعنية من اجل تنشيط الاتفاق ومساعدة الجهود المبذولة لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة لاحكام ومبادىء القرار.

4) مطالبة السكرتير العام بابلاغ مجلس الامن في اسرع وقت ممكن بالتقدم في الجهود التي يبذلها الممثل الخاص.

ملحق رقم (2)

قرار 3236 " د / 29 " 1974/11/22

" ان الجمعية العامة ،

- وقد نظرت في قضية فلسطين ،
- وقد استمعت الى بيان منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة الشعب الفلسطيني،
- وقد استمعت الى بيانات اخرى القيت خلال المناقشة .
- واذ يقلقها عميق القلق انه لم يتم حتى الان التوصل الى حل عادل لمشكلة فلسطين واذ تعترف بأن مشكلة فلسطين لاتزال تعرض السلم والامن الدوليين للخطر.
- واعترافا منها بأن للشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير وفقا لميثاق الامم المتحدة .
- واذ تعرب عن بالغ قلقها لكون الشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير وفقا لميثاق الامم المتحدة .
- واذ تعرب عن بالغ قلقها لكون الشعب الفلسطيني قد منع من التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف ، لا سيما حقه في تقرير مصيره .
- واذ تسترشد بمقاصد الميثاق ومبادئه واذ تشير الى قراراتها المتصلة بالموضوع والتي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .

1 - تؤكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين غير القابلة للتصرف وخاصة :-

أ/ الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي .

ب/ الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية .

2 - وتؤكد من جديد حق الفلسطينيين ، غير القابل للتصرف ، في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا عنها واقتلعوا منها وتطالب باعادتهم .

3 - وتشدد على ان الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني هذه ، غير القابلة للتصرف ، واحقاق هذه الحقوق ، امر لا غنى عنهما لحل قضية فلسطين.

4 - وتعترف بأن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط.

5 - وتعترف كذلك بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل وفقا لمقاصد الميثاق ومبادئه .

6 - وتناشد جميع الدول والمنظمات الدولية ان تمد بدعمها الشعب الفلسطيني في كفاحه لاسترداد حقوقه وفقا للميثاق .

7 - وتطلب الى الامين العام ان يقيم اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية في كل الشؤون المتعلقة بقضية فلسطين.

8 - وتطلب الى الامين العام ان يقدم الى الجمعية العامة في دورتها (30) تقريرا عن تنفيذ هذا القرار .

9 - وتقرر ان يدرج البند المعنون " قضية فلسطين " في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الثلاثين.

ملحق رقم (3)

قرار 3237 "د / 29 " 1974/11/22

ان الجمعية العامة :ـ

وقد نظـرت في القضية الفلسطينية .

- واذ يقع في اعتبارها صفة العالمية المقررة للأمم المتحدة في الميثـاق

- واذ تذكربقرارها 3102 "د/28 " 1973/12/12 .

- واذ تأخـــذ بعين الاعتبار قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعـــي 1835 د/56 . 1974/5/14 ، و1840 د 56، المؤرخ في1974/5/15.

- واذ تلاحظ ان كلا من المؤتمر الدبلوماسي المعني باعادة توكيد القانـون الانساني الدولي الساري على المنازعات المسلحة وانمائه ، ومؤتمـــر السكان العالمي ، والمؤتمر الغذائي العالمي ، قد دعا بالفعل منظمـــة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في مداولاته .

- واذ تلاحظ ايضا ان مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار قد دعـــا منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في دورات الجمعية وفي اعمالها بصـــفة مراقب .

1 ـ تدعو منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في دورات الجمعية وفي اعمالها بصفة مراقب .

2 ـ وتدعو منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في دورات كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية الجمعية العامة وفي اعمالها بصفة مراقب .

3 ـ وتعتبر ان من حق منظمة التحرير الفلسطينية الاشتراك بصفة مراقب في دورات وفي اعمال كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعايـــة هيئات الامم المتحدة الاخرى .

4 ـ وترجو من الامين العام ان يتخذ من الخطوات اللازمة لتنفيذ هـــذا القـــرار .

ملحق رقم (4)

اعـــلان الاستقـــلال

بـــسم الله الرحمـــن الرحـــيم

على أرض الرسالات السماوية الى البشر ، على ارض فلسطين ولد الشعـــب العربي الفلسطيني ، نما وتطور ، وأبدع وجوده الانساني والوطني عبر علاقـــة عضوية ، لا انفصام فيها ولا انقطاع ، بين الشعب والارض والتاريخ .

بالثبات الملحمي في المكان والزمان ، صاغ شعب فلسطين هويته الوطنيـــة ، وارتقـــى بصموده في الدفاع عنها الى مستوى المعجزة ... فعلى الرغم مما أثـــاره سحر هذه الارض القديمة وموقعها الحيوي على حدود التشابك بين القوى والحضارات .. من مطامح ومطامع وغزوات كانت تؤدي الى حرمان شعبها من امكانية تحقيق استقلاله السياسي ، الا ان ديمومة التصاق الشعب بالارض هي التي منحت الارض هويتهـــا . ونفخت في الشعب روح الوطن .

مطعّما بسلالات الحضارة ، وتعدد الثقافات ، مستلهما نصوص تراثه الروحـــي والزمني ، واصل الشعب العربي الفلسطيني ، عبر التاريخ ، تطوير ذاته في التوحـــد الكلي بين الارض والانسان وعلى خطى الانبياء المتـــواصلة على هذه الارض المباركة أعلى على كل مئذنة صلاة الحمد للخالق ، ودق مع جرس كل كنيسة ومعبد ترنيمـــة الرحمة والسلام .

ومن جيل الى جيل ، لم يتوقف الشعب العربي الفلسطيني عن الدفاع الباسل عن وطنه ، ولقد كانت ثورات شعبنا المتلاحقة تجسيدا بطوليا لارادة الاستقـــلال الوطنـــي .

ففي الوقت الذي كان فيه العالم المعاصر يصوغ نظام قيمه الجديدة ، وكانـــت موازين القوى المحلية والعالمية تستثني الفلسطيني من المصير العام ، فاتضح مـــرة أخرى ان العدل وحده لا يسير عجلات التاريخ .

وهكذا انفتح الجرح الفلسطيني الكبير على مفارقة جارحة : فالشعب الذي حرم من الاستقلال وتعرض وطنه لاحتلال من نوع جديد ، قد تعرض لمحاولة تعميم الاكذوبة القائلة " ان فلسطين هي ارض بلا شعب " ، وعلى الرغم من هذا التزييف التاريخي فان المجتمع الدولي ، في المادة 22 من ميثاق عصبة الامم لعام 1919،وفي معاهدة لوزان لعام 1923 ، قد اعترف بأن الشعب العربي الفلسطيني شأنه شأن الشعوب العربية الاخرى ، التي انسلخت عن الدولة العثمانية هو شعب حر مستقل .

ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده وبحرمانه من حق المصير ، اثر قرار الجمعية العامة رقم 181 عام 1947 م، الذي قسم فلسطين الى دولتين ، عربية ويهودية ، فان هذا القرار مازال يوفر شروطا للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني .

ان احتلال القوات الاسرائيلية الارض الفلسطينية واجزاء من الارض العربية ، واقتلاع الفلسطينيين وتشريدهم عن ديارهم ، بقوة الارهاب المنظم ،واخضاع الباقين منهم للاحتلال والاضطهاد ولعمليات تدمير معالم حياتهم الوطنية ،هوانتهاك صارخ لمبادىء الشرعية ، ولميثاق الامم المتحدة ولقراراتها التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية ، بما فيها حق العودة ، وحق تقرير المصير ، والاستقلال والسيادة على ارض وطنه .

وفي قلب الوطن وعلى سياجه ، في المنافي القريبة والبعيدة ، لم يفقد الشعب العربي الفلسطيني ايمانه الراسخ بحقه في العودة ، ولا ايمانه الصلب بحقه في الاستقلال . ولم يتمكن الاحتلال والمجازر والتشريد من طرد الفلسطيني من وعيه وذاته ، - لقد واصل نضاله الملحمي، وتابع بلورة شخصيته الوطنية من خلال التراكم النضالي المتنامي . وصاغت الارادة الوطنية اطارها السياسي منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني، باعتراف المجتمع الدولي ،متمثلا بهيئة الامم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الاقليمية والدولية الأخرى . وعلى قاعدة الايمان بالحقوق الثابتة ، وعلى قاعدة الاجماع القومي العربي،

وعلى قاعدة الشرعية الدولية ، قادت منظمة التحرير الفلسطينية معارك شعبها العظيم المنصهر في وحدته الوطنية المثلى ، وصموده الاسطوري أمام المجازر والحصار في الوطن وخارج الوطن ، وتجلت ملحمة المقاومة الفلسطينية ، في الوعي العربي وفي الوعي العالمي ، بصفتها واحدة من أبرز حركات التحرر الوطني في هذا العصر .

ان الانتفاضة الشعبية الكبرى ، المتصاعدة في الارض المحتلة ، مع الصمود الاسطوري في المخيمات داخل وخارج الوطن ، قد رفعا الادراك الانساني بالحقيقة الفلسطينية وبالحقوق الوطنية الفلسطينية الى مستوى اعلى من الاستيعاب والنضج ، وأسدلت ستار الختام على مرحلة كاملة من التزييف ومن خمول الضمير وحاصرت العقلية الاسرائيلية الرسمية التي أدمنت الاحتكام الى الخرافة والارهاب في نفيها الوجود الفلسطيني .

مع الانتفاضة ،وبالتراكم الثوري النضالي لكل مواقع الثورة يبلغ الزمن الفلسطيني احدي لحظات الانعطاف التاريخي الحادة ، وليؤكد الشعب العربي الفلسطيني ، مرة اخرى حقوقه الثابتة وممارستها فوق أرضه الفلسطينية .

واستنادا الى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين ، وتضحيات اجياله المتعاقبة دفاعا عن حرية وطنهم واستقلاله ، وانطلاقا من قرارات القمم العربية ، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الامم المتحدة منذ عام 1947 ، وممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه .

فان المجلس الوطني يعلن ، باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية ، وعاصمتها القدس الشريف .

ان دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا ، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية ، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق ، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الانسانية ، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على اساس حرية الرأي وحرية تكوين الاحزاب ورعاية الاغلبية حقوق الاقلية واحترام الاقلية قرارات الاغلبية

وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على اســـــاس العرق أو الدين او اللون او بين المرأة والرجل ، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل وعلى اساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الاديان عبر القرون.

ان دولة فلسطـــين دولة عربية . هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية ، من تراثها وحضارتها ، ومن طموحها الحاضر الى تحقيق اهدافها في التحرير والتطور والديمقراطية والوحدة ، وهي اذ تؤكد التزامها بميثاق جامعة الدول العربيــــة واصرارها على تعزيز العمل العربي المشترك ، تناشد أبناء أمتنا مساعدتهـــــا على اكتمال ولادتها العملية ، بحشـــد الطاقات وتكثيف الجهود لانهاء الاحتـــلال الاسرائيـــلي .

وتعلن دولة فلسطـين التزامها بمبادىء الامم المتحدة وأهدافها، وبالاعــلان العالمي لحقوق الانسان ، والتزامها كذلك بمبادىء عدم الانحياز وسياسته .

واذ تعلن دولة فلسطين انهـــا دولة محبة للسلام ملتزمة بمبادىء التعايش السلمي ، فانها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من اجل تحقيق سلام دائم قائــــم على العدل واحترام الحقوق ، تتفتح في ظله طاقات البشر على البناء ويجـــــري فيه التنافس على ابداع الحياة وعدم الخوف من الغد ، فالغد لا يحمل غـــــير الامان لمن عدلوا أو ثابوا الى العدل .

وفي سياق نضالها من أجل السلام على ارض المحبة والسلام ، تهيب دولــــــة فلسطين بالامم المتحدة التي تتحمل مسؤولية خاصة تجاه الشعب العربــــــي الفلسطيني ووطنه ، وتهيب بشعوب العالم ودوله المحبة للسلام والحرية أن تعينها على تحقيق أهدافها ، ووضع حد لمأساة شعبها ، بتوفير الامن له ، وبالعمـــــــل على انهاء الاحتلال الاسرائيـــلي للاراضي الفلسطـــينية .

كما تعلن ، في هذا المجال ، انها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والاقليميــــة بالطرق السلمية وفقا لميثاق الامم المتحدة وقراراتها . وانها ترفض التهديــــد بالقوة أو العنف أو الارهاب ، او باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقـــلالهـــا السياسي أو سلامة اراضي اي دولة اخرى ، وذلك دون المساس بحقها الطبيعــــي في الدفاع عن ارضـــيهـــا واستقلالها .

وفي هذا اليوم الخالـــد ، في الخامس عشر من نوفمبر 1988 ، ونحـــن نقف على عتبة عهد جديد ، ننحني اجلالا وخشوعا أمام أرواح شهدائنا وشهداء الأمة العربية الذين أضاءوا بدمائهم الطاهرة شعلة هذا الفجر العنيـــد واستشهدوا من اجل ان يحيا الوطن . ونرفع قلوبنا على أيدينا لنملأها بالنـــور القادم من وهج الانتفاضة المباركة ، ومن ملحمة الصامدين في المخيمـــات وفي الشتات وفي المهاجر ، ومن حملة لواء الحرية : أطفالنا وشيوخنـــا وشبابنا ، أسرانا ومعتقلينا وجرحانا المرابطين على التراب المقدس وفي كل مخيم وفي كل قرية ومدينة ، والمرأة الفلسطينية الشجاعة ، حارسة بقائنا وحياتنـــا ، وحارسة نارنا الدائمة . ونعاهـــد أرواح شهدائنا الابرار ، وجماهير شعبنـــا العربي الفلسطيني وأمتنا العربية وكل الاحرار والشرفاء في العالم على مواصلـــة النضال من أجل جلاء الاحتلال وترسيخ السيادة والاستقلال . اننا ندعو شعبنـــا العظيم الى الالتفاف حول علمه الفلسطيني والاعتزاز به والدفاع عنـــه ليظل أبدا رمزا لحريتنا وكرامتنا في وطن سيبقى دائما وطننا حرا لشعـــب من الاحـــرار .

* بســم الله الرحمــن الرحــيم *

" قــل اللهم مالك الملك تؤتــي الملك من تشــاء وتنـــزع الملك ممن تــشــاء وتعــزّ من تشــاء وتذل من تشــاء بيـــدك الخــير انك على كل شيء قديـــر ".

* صدق الله العظيم *

المجلس الوطني الفلسطينـــي

الدورة 19 غير العادية - دورة الانتفاضـــة

الجزائر: 15 نوفمبر 1988 م الموافق ربيع الثاني 1409م

اعـلان تشكيل الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين

يقـرر المجلس الوطني في دورته التاسعة عشرة غير العادية (دورة الانتفاضة):

1 - تشكل لدولة فلسطـين حكومة مؤقتة في أقرب وقت ممكن، وطبقـا للظروف وتطور الاحـداث.

2 - يفوض المجلس المركزي واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتحديد موعد تشكيل الحكومة المؤقتة، وتكلف اللجنة التنفيذيـة بتشكيلهـا، وتعرض على المجلس المركزي لنيل الثقة، ويعتمـد المجلس المركزي النظام المؤقت للحكم، الى حين ممارسة الشعـب الفلسطيني لسيادته الكاملة على الارض الفلسطينية.

3 - يتم تشكيل الحكومة المؤقتة من القيادات والشخصيات والكفاءات الفلسطينية من داخل الوطن المحتل وخارجه، وعلى أساس التعدديـة السياسية وبما يجسد الوحدة الوطنية.

4 - تحدد الحكومة المؤقتة برنامجها على قاعدة وثيقة الاستقلال، والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وقرارات المجالس الوطنية.

5 - يكلف المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة التنفيذية لمنظمـة التحرير الفلسطينية، بصلاحيات ومسؤوليات الحكومة المؤقتـة لحين اعلان تشكيـل الحكومة.

ملحق رقم (6)

مبـــــادرة الســـــلام الفلسطينية . "*"

============================

لـذا ، اتقدم بمبادرة السلام الفلسطينية التالية :-

بصفتـي رئيسـا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تتولى حال مهـام الحكومة المؤقتة لدولـة فلسطين :

أولا : أن يتم العمل الجاد لعقد اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي للسلام فـــ الشرق الاوسط ، وتحت اشراف الامين العام للامم المتحدة ، وذلك بناءا على مبادرة الك الرئيسين غورباتشيف - ميتران ، والتي ايدها العديد من الدول ، وتفضل الرئيـ ميتران بعرضها على جمعيتكم في اواخر سبتمبر الماضي ، وذلك تمهيدا لعقد المؤتمر الدولي ، الذي تؤيده جميع دول العالم ، باستثناء حكومة اسرائيل .

ثانيا : انطلاقا من ايماننا بالدور الحيوي للامم المتحدة وبالشرعية الدولية ، فاننا نر ان يتم العمل لاشراف مؤقت للامم المتحدة على أرضنـا الفلسطينية المحتلة ووضع قــوا دولية لحماية شعبنا ، وتشرف في نفس الوقت على انسحاب القوات الاسرائيلية من بلدنا .

ثالثا : ان منظمة التحرير الفلسطينية ستعمل للوصول لتسوية سلمية شاملة بين اطـرا الصراع العربي - الاسرائيلي ، بما في ذلك دولة فلسطين واسرائيل والدول المجاورة الاخر في اطار المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، بما يحقق المساواة وتوازن المصالـح وخاصة حـق شعبنا في التحرر والاستقلال الوطني ، واحترام حـق العيش والسلام والامـــ للجميع ، ووفقا للقرارين 242 و 338.

وفي حال الاقرار بهذه الاسس داخل المؤتمر الدولي نكون قطعنـا شوطا اساسيا نحو الـ العادل ، مما يتيح الاتفاق على كل ترتيبات الامن والسلام .

---

* أ من خطاب رئيس دولة فلسطين الســيد " ياسـر عرفات" امام الجمعية العامـــة للامـم المتحدة بجنيـف في 13/ ديسمبر / 1988.

ملحق رقم (7)

قـــرار 53 ل / 43 "أ" " د/43 الصادر عن" ج - ع " للامم المتحدة في 1988/12/15

أن الجمعية العامة واذ نظرت في تقريري الامين العام .

واذ احاطت علما مع التقدير ببيان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية . واذ تؤكد ان تحقيق السلام في الشرق الاوسط من شأنه ان يشكل اسهاما له شأنه في السلم والامن الدولي

واذ تدرك التأييد الساحق لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط واذ ترحب بنتائج الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني بوصفها اسهاما ايجاب في تحقيق تسوية سلمية للنزاع في المنطقة .

واذ تنوه مع التقدير بمساعي الامين العام للتوصل الى عقد المؤتمر .

وادراكا منها للانتفاضة المستمرة للشعب الفلسطيني منذ 9 كانون الاول ديسمبر 1987 . الهادفة الى انهاء الاحتلال ((الاسرائيلي)) للاراضي المحتلة منذ 1967.

1) تؤكد الحاجة الملحة الى تحقيق تسوية عادلة وشاملة للنزاع العربي - " الاسرائيلي " و قلسطين هي جوهرة .

2) تطلب عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط برعاية الامم المتحدة وبمشاركة جميع اطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة والاعضاء الخمسة . في مجلس الامن على اساس قراري مجلس الامن 242 (1967) و 338 (1973) والحقـــو الوطنية للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير .

3) تؤكـد المبـــادئ التالية لتحقيق سلم شـــامل :

أ - انسحاب " اسرائيل " من الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس ومن الاراضي العربية المحتلة الاخرى .

ب - ضمان ترتيبات الامن لجميع دول المنطقة ومن بينها الدول المسماة في القرار 181 (د - 2) المؤرخ في 29 تشرين الثاني / نوفمبر 1947 داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا

ج - حـل مشاكل اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة 194 (د - 3) المؤرخ في 11 كانون الاول / ديسمبر 1948 والقرارات اللاحقة ذات الصلة .

د - تصفية المستوطنات " الاسرائيلية " في الاراضي المحتلة منذ 1967.

هـ - ضمـان حرية الوصول الى الاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية .

5) تـــرجو من مجلس الامن النظر في التدابير اللازمة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط بما في ذلك انشاء لجنة تحضيرية والنظر في توفير ضمانات لتدابير الامن التي يوا عليها المؤتمر لجميع دول المنطقة .

6) ترجو من الامين العام ان يواصل جهوده مع الاطراف المعنية وان يعمل وبالتشاور مع مجلس الامن على تيسير عقد المؤتمر وان يقدم تقارير مرحلية عن التطورات في هذه المسألة .

قـــرار 54ل / 43 / 43 أ : " د/43 الصادر عن "ج ـ ع " للامم المتحدة في 1988/12/15

ان الجمعية العامة وقد نظرت في البند المعنون ((قضية فلسطين)) .
وان تشير الى قرارها 181 (د ـ 2) المؤرخ في تشرين الثاني نوفمبر1947، والذي دعـت فيه في جملة أمـور الى اقامـة دولة عربية ودولة يهـودية في فلسطين.

وان تدرك قيام المجلس الوطني الفلسطيني باعلان دولة فلسطين تمشيا مع قرار الجمعية العامـة 181(د ـ 2) المؤرخ في 29 تشرين الثاني / نوفمبر 1947 وممارسة لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.
وان تؤكـــد الحاجة الملحة الى تحقيق تسوية عادلة وشاملة في الشرق الاوسط تنص، في جملة امور على التعايش السلمي لجميـع الدول في المنطقة .

وان تشـير الى قرارها 3237 (د ـ 29) المؤرخ في 22 تشرين الثاني / نوفمبر 1974 بشأن منح مركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية والى القرارات اللاحقة ذات الصلة .

1) تعترف باعلان دولة فلسطين الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في 15 تشرين الثاني / نوفمبر 1988.

2) تؤكد الحاجة الى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة سيادته على اراضيـــه المحتلة منـذ عام 1967.

3) تقرر ان يستعمل اسم فلسطين اعتبارا من 15 كانون الاول / ديسمبر 1988 بدلا مـن تسمية منظمة التحرير الفلسطينية دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية ووظائفهـا في منظومـــة الامم المتحدة وفقـا للقرارات والممارسـات ذات الصـــلة .

4) ترجو من الاميـن العـام ان يتخـذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ احكـام القرار.

الملحق رقم 9



خارطة تقريبية للمناطق العربية واليهودية التي اقرها
قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة
رقم ١٨١ في ٢٩/نوفمبر/١٩٤٧

المراجـــع العامـــة

1) القــرآن الكريم .

2) الكتاب المقدس " العهد القديم ـ العهد الجديد .
دار الكتاب المقدس في العالم العربي .

3) الحكم دروزة ، ملف القضية الفلسطينية و" الصراع العربي الاسرائيلي "
منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث، بيروت، يوليو 1973.

4) د.محمد سلامة النحال ، سياسة الانتداب البريطاني ، حول اراضي فلسطين
منشورات فلسطين المحتلة ، مطابع الكرمل الحديثة ،
بيروت ، 1982 ، الطبعة الثانية .

5) د.عبد الوهاب الكيالي " تاريخ فلسطين الحديث " المؤسسة العربية للدراسات
والنشر ، الطبعة الثالثة ، بيروت 1973م .

6) مصطفى مراد الدباغ" الموجز في تاريخ الدول الاسلامية وعهودها في بلادنـــــا
فلسطين" سلسلة فلسطينيات 4 ـ الجزء الاول والثانـــي
دار الطليعة للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ،بيروت 1982.

7) خيري حماد " التطورات الاخيرة في قضـية فلسطـين ـ الدار القوميـــة
للطباعة والنشــــر ، 1964 ، القاهرة .

8) عصام سخنيني " فلسطين الدولة " مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية
الطبعة الاولى 1965 ، قـــبرص ، نيقوسيا .

9) عبد الرحمن احمد حسين " النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية "
1939 ـ 1945 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1984
الطبعة الاولى .

10) عبد العزيز محمد عوض " مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث " المـؤسسة العربية
للدراسات والنشر ، بيروت 1983 ، الطبعة الاولى .

11) عبد الرحمن غنيم ، " الدولة الفلسطينية في الاستراتيجية الصهيونية "
سلسلة قضايا وأراء 1 ـ دار فلسطين العربية للطباعـــة
والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى 1974.

12) اسماعيل صبري عبد الله " في مواجهة اسرائيـــل "
درا الوحدة للطباعة والنشر ـ بيروت 1980.

13) د. أسعد رزوق " اسرائيـــل الكـــبرى "
سلسة كتب فلسطينية رقم "13" منظمة التحرير الفلسطينية
مركز الابحاث ـ بيروت ، اكتوبر 1968.

14) د.أسعد رزوق " الصهيونية وحقوق الانسان العربي " منظمة التحرير الفلسطينية مركز الابحاث ، سلسلة دراسات فلسطينية رقم 48 ،بيروت1968

15) الياس سعد " الهجرة اليهودية الىفلسطين المحتلة " منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الابحاث ، سلسلة دراسات فلسطينية رقم 66 ، بيروت ،1969.

16) بوقنطار الحسان" السياسة الخارجية الفرنسية ازاء الوطن العربي منذ عام 1967." ، سلسلة اطروحات الدكتوراه - مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى ، ابريل 1987.

17) د. رشيدة مهران " الانتفاضة الفلسطينية .. تاريخ وحاضرومستقبل " دار النشر للمغرب العربي ، تونس الطبعة الاولى 1989.

18) د.ملحم قربان" قضايا الفكر السياسي ، الحقوق الطبيعية " المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، الطبعة الاولى ، بيروت 1983.

19) منيرالهور وطارق الموسى " مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1982" المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، دار الجليل عمان، الطبعة الاولى 1983.

20) محمود سويـد " الصراع العربي على أرض التسوية الاسرائيلية 1973-1978" المفكر العربي ، دارالطليعة ، الطبعة الاولى ، بيروت، لبنان 1978.

21) مختار مرزاق " حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية" الدار العالميـة للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى1983-1984" الطبعة الاولى 1983 - 1984.

22) د. محمد رشيـد " نحو فلسطين .. ديمقراطية " منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، سلسلة ابحاث فلسطينية رقم 24 ، بيروت 1970.

23) د. محمد شديـد " الولايات والفلسطينيين ، بين الاستيعاب والتصفية " المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الاولى ، بيروت ، 1981.

24) محمود عوض "... وعليكم السلام ، مصر واسرائيل والعرب .. الجذوروالمستقبل " دار المستقبل العربي ، الطبعة الثانية ، القاهرة 1986.

25) خالد الحسن" الانتفاضة ، الثورة الشعبية ، متى ، وكيف " بدون تاريخ او طبعـة .

26) خالد الحسن " الدولة الفلسطينية شرط اساسي للسلام في الشرق الأوسط "
سلسلة صامد الاقتصادي رقم 20، منشورات دار الكرمل ،
عمان - الاردن ، الطبعة الثانية 1985.

27) خالد الحسن " الاتفاق الاردني الفلسطيني المشترك ، في ضوء القواعد
الاساسية للقرار والتحرك السياسي "
دار الجليل للنشر ، عمان ، سلسلة اوراق سياسية رقم "13"
الطبعة الاولى 1985.

28) خالد الحسن " السلام في الشرق الاوسط "
سلسلة صامد الاقتصادي رقم "22" - منشورات دار الكرمل
عمان 1985.

29) نايف حواتمة " الثورة وحق تقرير المصير ، والدولة المستقلة "
منشورات الجبهة الديمقراطية .. بدون تاريخ او طبعة .

30) فيصل حوراني " الفكر السياسي الفلسطيني " دراسة للمواثيق الرئيسية
لمنظمة التحرير الفلسطينية ، 1964 - 1974.

31) د. كامل خلة " فلسطين والانتداب البريطاني "
المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلام - طرابلس ،
الطبعة الثانية 1982.

32) زياد الصغير ، تطور القضية الفلسطينية 1964 - 1976
منظمة التحرير الفلسطينية ، الاعلام الموحد ، مطابع
الكرمل الحديثة مايو 1978 ، بيروت .

33) زهير ما رديني " فلسطين والحاج أمين الحسيني "
دار اقرأ - الطبعة الاولى ، بيروت 1986.

34) وليد الجعفري " المشروع الصهيوني للادارة الذاتية ، جذوره ، تطوره أخطاره "
مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، سلسلة الدراسات الفلسطينية
رقم 54 " مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ،بيروت

35) يحي أحمد الكعكي " عدم الانحياز بين النظرية والتطبيق "
دار النهضة للطباعة والنشر ، بيروت ،لبنان .

36) د. عائشة راتب " العلاقات الدولية العربيـــة "
دار النهضة ، بيروت ،لبنان 1968 .

37) "القضية الفلسطينية ، العدوان ، المقاومة ، وسبل التسوية "
علم الاستشراق السوفيتي 3 ، هيئة تحرير العلوم الاجتماعيـــــة
والعصر ، أكاديمية العلوم السوفيتية ، الطبعة الثانيـــــة ،
موسكـــــو 1984 .

38) " الموسوعة الفلسطينية " الطبعة الاولى ، دمشق ، 1984.

39) مشاريع التسوية الاسرائيلية ، 1967 - 1978" سلسلة دراسات فلسطينية ،
رقم 64 ، منظمة التحرير الفلسطنية ، مركز الابحاث، الطبعة
الاولى 1978.

40) " القضية الفلسطينية والخطر الصهيونـي " ،مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،
وزارة الدفاع الوطني اللبناني ، الطبعة الاولى ، بيروت
1973.

المراجع القانونية

1/ د.جابر ابراهيم الراوي ، القضية الفلسطينية في القانون الدولي والوضع الراهن ، دار الجليل للنشر ، عمان ، الطبعة الاولى1985.

2/ د. محمد طلعت الغنيمي " الغنيمي في قانون السلام " منشأة المعارف ، الاسكندرية 1973.

3/ د. محمد طلعت الغنيمي ،" قضية فلسطين امام القانون الدولي " منشأة المعارف ، الاسكندرية 1976 - الطبعة الثانية .

4/ د. محمد عزيز شكري " مدخل الى القانون الدولي العام " دار الفكر العربي - دمشق ،1981 - 1982.

5/ د. محمد اسماعيل السيد " مدى شرعية اسانيد السيادة الاسرائيلية في فلسطين " دراسة في اطار القانون الدولي . عالم الكتب - مصر الجديدة - القاهرة ،سنة 1974.

6/ د. حسن الجلبي " فلسطين في ضوء القانون الدولي " معهد البحوث والدراسات العربية ، قسم البحوث القانونية والشرعية - القاهرة ، 1969.

7/ د. حامد سلطان " القانون الدولي العام في وقت السلم ، دار النهضة العربية ، الطبعة السادسة ، 1976 م .

8/ د. حسن الجلبي " القرار والتسوية ، دراسة قانونية وسياسية لتسوية النزاع العربي - الاسرائيلي في اطار القرار "242 " ، بيروت ، لبنان 1978 .

9/ د. تيسير النابلسي " الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية المحتلة ، دراسة لواقع الاحتلال الاسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام" سلسلة كتب فلسطينية (62)،منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، لبنان 1975 .

10/ د. محمد حافظ غانم " الوجيز في القانون الدولي العام " دار النهضة العربية ، بدون طبعة 1973.

/11 محمود كامل المحامي " القانون الدولي العربـــي "
دار العلم للملايين ، بيروت ،ديسمـبر 1965.

/12 د. عمـر سعد الله " تقرير المصـير السياسي في القانون الدولي العام
المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986.

/13 د. علي صادق ابو هيف " القانون الدولي العــام" ،
دار المعارف بالاسكندرية، الطبعة الثانية عشر ، 1975.

/14 د. عبد الله الأشعـل " المركز القانوني الدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية "
دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الثانية 1986.

/15 د. عبد العزيز سرحان " النزاع العربي - الاسرائيـلي في ضوء ميثاق وقرارات
الأمم المتحدة والقانون الدولـي ".
دار النهضة العربية ، بدون طبعة ،1987.

/16 د. صلاح الدين عامر " المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام"
دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصـر .

/17 د. علي الدين هلال " مشروعات الدولة الفلسطينيـة "
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام
القاهرة ، 1978.

/18 د. يحي الجمل " الاعتراف في القانون الدولـي "
دار النهضة العربية ، القاهرة 1963.

/19 يوسف محمد القراعين " حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير "
دار الجليل للنشـر - عمان ،الطبعة الاولى ، ديسمبر1983.

/20 د. فوزي ذياب " لبنـــان والامم المتحـدة "
دار النهضة العربية ، بيروت ، بدون طبعة ،1975.

الأبحــاث والمقالات والدوريات

1 - ألفت التهامي " تطور النظرة الفلسطينية للتسويـــــة "
مجلة الموقف العربي - عدد 23 ، عام 1979 ،
دار الموقف العربي - القاهرة .

2 - د. أنيس قاسم " الوضع القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينيـــة "
شؤون فلسطينية ، عدد 114 - مركز الابحاث ، منظمـــة
التحرير ، مايو 1981.

3 - أحمد يوسف داهود " حكومة المنفى ورهانات عصـــر الهزائم "
فتح المجلة المركزية - لحركة فتح الانتفاضة ، عدد151 ،
سوريا ، دمشق ، السنة الخامسة ، يناير 1981.

4 - اسماعيل صــبري " الوضع السوفياتي في مفاوضات الســلام "
مجلة السياسة الدولية ، عدد 36 ، السنة العاشــرة
1974 - القاهرة .

5 - أمين الحافظ " الحكومة المؤقتة وحكومــة المنفى "
صحيفة الشرق الاوسط ، عدد 3550 - 1980.8.17، لندن

6 - بلال الحسن " دولة فلسطـــين المستقـــلة "
مجلة اليوم السابع ، عدد 238 - نوفمبر 1988 ، نيقوسيا - قبرص.

7 - بلال الحسن " الموقف العربي من القرار 242 "
مجلة اليوم السابع ، عدد 238 - نوفمبر 1988.

8 - باسم برهوم " الاتحاد السوفياتي - اسرائيل - التقارب بخطوات محسوبة "
مجلة فلسطين الثورة ، عدد 733 - منظمة التحريـــــر
الفلسطينية ، اكتوبر 1988 ، قبرص . نيقوسيا .

9 - محمد السعيد ابراهيم " الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي العربي "
مجلة السياسة الدولية - عدد 60 - القاهرة ، مصر

10 - مازن البندل " ملاحظـــــات حول مشروع ريجان "
مجلة الجيل - عدد 2 - مجلد 4 ، عام 1983.

11 _ جلينار النمس " القضية الفلسطينية في الامم المتحدة 1974_1978"
شؤون فلسطينية عدد 90 _ مركز الابحاث 1979.

12 _ د. صلاح الدين الدباغ " حق الشعب الفلسطيني في ارضه والعودة اليها
انطلاقا من شرعه حقوق الانسان وحق الشعوب في تقرير
المصير ".
شؤون فلسطينية ، عدد 41 _ 42 فبراير 1975.

13 _ شفيق الحسوت " الدولة الفلسطينية "
صحيفة الشرق الاوسط ، 16 ،ابريل 1987 ، لندن

14 _ د. فؤاد بسيسو " آفاق العمل السياسي والاقتصادي للقضية الفلسطينية
في ضوء الدورة الاخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني "
مجلة المستقبل العربي ، عدد 52 ، عام 1983 ،مركزدراسات
الوحدة العربية ، بيروت _ لبنان .

15 _ طارق شريف " دور الاستعمار الاوروبي والصهيوني في هدم الخلافة
الاسلامية ، مجلة الطليعة الاسلامية _ العدد العاشر ،
السنة الاولى ، اكتوبر 1983 ، لندن.

16 _ هشام شرابي " تطور سياسة منظمة التحرير الفلسطينية تجاه مسألة السلام"
حوليات سياسية _ العدد 2 _ 1982 ، مؤسسة حماد
للنشر ، باريس _ فرنسا .

17 _ عصام سخنيني " الكيان الفلسطيني "
شؤون فلسطينية ، عدد 41 _42 ، مركز الابحاث ، منظمة
التحرير _ فبراير 1975.

18 _ فتح الله حيفاوي " حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير "
مجلة صوت العالم العربي ، عدد 145 ، سبتمبر 1986
القاهرة .

19 _ نبيل احمد حلمي " الضفة الغربية وغزة بين الحكم الذاتي وتقرير المصير"
مجلة السياسة الدولية ، عدد 59 _ 1980 ، القاهرة .

20 _ صالح حواش " ما بعد التطور الاوروبي "
مجلة الافق ، عد 222 ، ديسمبر 1988 ، تصدر عن دار
الافق _ قبرص _ نيقوسيا .

21 - هادي الاشقـــر " حكومـــة المنفى المؤجلـــــة "
مجلة النهار العربي والدولي ، عدد 324 ، يوليو 1983
بيروت - لبنـــــان.

22 - د. سعادة الخطيب " القضـــية الفلسطينية وحركة عدم الانحياز "
مجلة الصداقة ، عدد 4، فبراير 1988 ، المطبعة الرسمية
للجمهورية التونسية ، تونس،المرســــى .

23 - د. نصير عروري " المأزق الفلسطيني ، القيود والعـــروض "
مجلة المستقبل العربي ، عدد 91 ، عام 1986 ، مركز
دراسات الوحدة العربية ، بيروت - لبنــــان.

24 - ياســـر حسين " القضية الفلسطينية الثوابت والمتغيرات في مواقــف
المجموعات الدوليـــــة ".
مجلة الهدف ، عدد 798 - عام 1985 ، بيروت ، لبنان

25 - صخـــر ابو نزار " الدولة الفلسطينية في الفكر الصهيونـــي "
مجلة وطني ، عدد 87 و88 ، تصدر عن هيئة التوجيه
السياسي في جيش التحرير الفلسطيني ، نوفمبر -ديسمبر1988

26 - السيد زهـــرة " الدولة الفلسطينيية :آفاق وتوقعـــــات "
مجلةشؤون فلسطينية ، عدد 129، 130، 131 سبتمبر/
أ كتوبر 1979 .

27.................." أوروبـا والقضية الفلسطينيـــــة "
مجلة الدراسات الدولية ، عدد 6 ، عام 1983. تونس

28 - خليل الحديثي " القضـــية الفلسطينية في الامم المتحدة "
مجلة شؤون عربية ، عدد 56 - ديسمبر 1988.

29 - جميل هلال " القضية الفلسطينية في اجامعة العربيـــــة "
مجلة شؤون عربية ، عدد 10 عام 1981.

30 عبد العـــزيز السيد " تطور الفكر السياسي الفلسطينـــــي "
صحيفة القبس الدولي ، عدد 1131 "10اكتوبر 1988

31 - عبد الوهاب المسيري " الدولة الفلسطينية في الفكر الصهيوني "
صحيفة القبس الدولي - عدد 1162 - 11 نوفمبر 1988.

32 ـ مجلة الصخـرة عدد 219 ـ 11/8نوفمبر 1988 ، العدد 222ـ1988.11.29
العدد 225 . 1988/12/16 ، تصدر عن حركة فتح ، مكتـــب
الكويت .

33 ـ صـوت البلاد : عدد 160 نوفمبر 1988، والعدد 164 يناير 1989
قبرص ، نيقوسيا ، سياسية اسبوعـــية .

34 ـ الاسلام وفلسطـين ـ العدد العاشر ، السنة الاولى ، 30 ديسمبر 1988
دار الجذور للطباعة ، نيقوسيا ـ قبرص .

35 ـ القبس الدولي ، عدد 937 ، 1142، 1159 ، 1175 ، 1168، 1162، 1131،
1192، 1197، 1153، 942. باريس ، فرنسا .

36 ـ صحيفة الصباح التونسية ، عدد 13042 تصدر عن دار الصباح التونسيـــة
19 ينايـــر 1989.

37 ـ صحيفة الشرق الاوسط ، العدد 2901 ـ 16 ابريل 1987

38 ـ فارس غلـوب " اسرائيـل والقانون الدولـــي "
شؤون فلسطينية عدد 122 ـ 123 يناير ـ فبراير 1982
مركز الابحاث ، منظمة التحريرالفلسطينية ، بيروت ـ لبنان

الكتب والابحاث المترجمـــــة

1 ـ فليب لانـــــدرو :
الشرق الاوسط في سعيه للسلام
ترجمة كمال الخولـــــي
المنشورات العربية ـ مايو 1983.

2 ـ أغار يتشيف :
من كامب ديفيـــد ـ الى مأساة لبنان ،اغاريتشيف ،
ترجمة شاهين نون ، دار الفارابي 1986، بـــدون
طبعة ، بيروت ، لبنـــان.

3 ـ وليام توماسماليـــون :
تصريح بلفور ، تقييم في ضوء القانون الدولي ، اعداد
وتحرير د. ابراهيم ابولغد ، ترجمة د.احمد رزوق .
منظمة التحرير الفلسطينية ، مركزالابحاث،سلسلة كتب فلسطينية رقم 37.

4 ـ فلاديمير كيسيلوف :
القضية الفلسطينية وازمة الشرق الاوســـط ، ترجمة
نافع الحسن ، مجلة الصداقة ، عدد 2 يوليو 1987.

منشورات الأمم المتحدة

(1) الأمم المتحدة " منشأ القضية الفلسطينية وتطورها - نيويورك 1978 "

(2) الأمم المتحدة "لجنة ممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني " مؤسسة دار الشعب - القاهرة ، 1978.

(3) الأمم المتحدة " تحليل لقرارات الامم المتحدة الرئيسية المتعلقة بقضية فلسطين ، من وجهة نظر القانون الدولي وليام توماس ماليسون ، وسالي . ف.ماليسون ، نيويورك 1979.

(4) الأمم المتحدة " حق الشعب الفلسطيني في العودة ، نيويورك 1978.

الـــوثـــائـــق

1 - اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الاشخاص المدنيين وقت الحــــرب المؤرخـــة في 1949/8/12.

2 - اتفاقـــية فينا لقانون المعاهـــدات 1969.

3 - الاعلان العـالمـــي لحقوق الانســـان.

4 - البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، منشورات فلسطين الثورة 1977 ، منظمة التحرير الفلسطينيـــة .

5 - الميثاق القومـــــي الفلسطيني .

6 - الميثاق الوطني الفلسطينـــــي .

7 - ميثاق الامم المتحـــــــدة .

8 - ميثاق جامعة الدول العربيـــة .

9 - عهـــد عصبة الامم المتحـــدة .

10 - النصوص المتعلقة بالسياسة الامريكية في الشرق الاوسط في البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوزي ، منشورة في مجلة الصداقة ، عدد 1 السنة الاولى ، 1986 ، تونـــس ، المرســـي :

11 - اقتراحات الاتحاد السوفيتي ، بصدد التسوية في الشرق الاوسط ، مجلة الصداقة عدد 1 .

12 - القمة الثالثة بين غورباتشوف وريغـــــان،
وثيقة صادرة عن حركة فتح ، التعبـــئة و التنظيم ، 1988 ، تونس :

المراجع الأجنبيـــــة

1 - Frank. Epp. Whose land is palestine ?W.B.E Erdmans Publications. CO.1970 .

2- SAMI HADADI - BITTER HARVEST - revised,edition ,The carvan books -NEW YORK - 1979 .

3 - F.YAHIA -The Palestine question and inter national,Low.1970

4- I.B rowli prienciples and politic inter national,low1946.

5 - R.SWIFT -International ,Low-John Wiley and Sonsnic -New York1969.

6- H.BRIGGS -The low of nations ,2nd edition,Appleton -Century crofts inc-New York , 1966